

بقلم

ذو الفقار علي بهوتو

وزير خارجية باكستان

كشمير

قصة شعب يكافح من اجل حقه في تقرير مصيره

يشتمل هذا الكتاب على مجموعة من الخطب والبيانات التي القاها أو أدلى بها السيد ذو الفقار علي بهوتو في مجلس الأمن والأمم المتحدة في الفترة بين سنة ١٩٦٣ و ١٩٦٤ و ١٩٦٥ حول قضية كشمير، قضية الشعب الذي ما برح يكافح من أجل حقه في تقرير مصيره منذ نحو ١٨ سنة .

نبـــذة

عـــن

حياة السيد ذو الفقار علي بهوتو

وزير خارجيه باكستان

ولد السيد ذو الفقار علي بهوتو لاسرة كريمة معروفة ، في اليوم الخامس من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٨ في بلدة تقرب من مدينة لاركانا بباكستان الغربية . وكان ابوه زعيما سياسيا معروفا ووزيرا في مقاطعة بومبـــاي .

تلقي تحصيله الاولي والابتدائي فـــي مدارس بومباي حيث مكث حتى سنة ١٩٤٧ وعندها قصد اميركا والتحق بجامعة كاليفورنيا وكـان طالبا ذكيا نجيبا مكبا على الدراسة والتحصيل فتفوق على اقرانه وحصل على الشهادة العليا وهي شهادة استاذ في العلوم السياسية ، سنة ١٩٥٠

وفي سنة ١٩٥٠ قصد بريطانيا والتحق بجامعة اكسفورد حيث نال شهادة الاستاذ في علوم الفقه بعد سنتين من الدراسة . وفي سنـة ١٩٥٢ انتسب الى مهنة المحاماة وزاولها في نفس العاصمة البريطانية ثم عين محاضرا في القانون الدولي بجامعة ساوث امتن . وبعد سنة ، وحين مرض والده مرضا شديدا عاد الى باكستان ، ومكث سنتين في كراتشي يمارس القانون ويعلمه في الجامعات وصرف قسطا من همه الى النشاط السياسي فبرز واشتهر وعين سنة ١٩٥٧ عضوا في وفد باكستان الى الجمعية العمومية للامم المتحدة ثم ترأس الوفود المتعاقبة منذ سنة ١٩٥٩ حتى الان .

وانتخب السيد ذور القفار عضوا في الجمعية الوطنية ثم اصبـح نائبا لرئيس حزب الاكثرية في تلك الجمعية . وفي سنة ١٩٥٨ حين كان يبلغ الثلاثين من العمر فقط عين وزيرا للتجارة في حكومة الرئيس ايوب خان ، وبعد ان تقلب في المناصب الوزارية عين وزيرا للخارجية في شهر كانون الثاني سنة ١٩٦٣ .

ولقد عهد الرئيس محمد ايوب خان الى السيد ذو الفقار علي بهوتو بمهام خطيرة عديدة . فكان مبعوثه الشخصي في المفاوضات من اجـل اعادة العلاقات الدبلوماسية بين باكستان وافغانستان ، وبمثل هذه الصفة استطاع السيد ذو الفقار ان يعين على اعادة العلاقة بين هذين البلدين وان يعقد اتفاقية للنفط مع الاتحاد السوفياتي واتفاقية الحدود مـع الصين الشعبية وان يدير دفة المفاوضات مع الهند بصدد النزاع حـول

كشمير وهو النزاع الذي ما برح يسمم العلاقات بين باكستان والهند منذ ثمان عشرة سنة .

وللسيد ذو الفقار علي بهوتو مواقف مشهودة في مقاومة الظلم ومناهضة الاستعمار والانتصار لقضايا الشعوب المغلوبة على امرها ومساندة حق تقرير المصير وحقوق الانسان ، فقد كان فيما يتخذه من هذه المواقف لسان صدق للشعب الباكستاني بأسره ينطق عن مشاعره وينفس عن خلجاته ويفصح عن آماله والامه .

يبلغ السيد ذو الفقار الان السادسة والثلاثين من العمر ، وهو ذو بنية قوية وقامة فارعه وملامح سمحة . يكلف بقراءة التاريخ والعلوم السياسية ويهوى الصيد والفروسية وهو متزوج ولـه ولدان وبنتان تتراوح اعمارهم بين السادسة والحادية عشرة من العمر .



المحتــوى

القسم الأول

ثورة في كشمير

لقد طلبت حكومة باكستان عقد هذا الاجتماع لمجلس الامن لكي تلفت النظر الى التدهور الخطير في العلاقات بين باكستان والهند والى النتائج البعيدة المدى التي يمكن ان تنتج عن هذا الوضع اذا لم يطرأ عليه تحسن . واذا ما اعتبرنا ان النزاع المذكور يشمل سدس الجنس البشري ، فاننا لا نستطيع الاستمرار على هذه الحالة دون ان يؤدي ذلك في النهاية الى مشكلة ستكون كارثة على الفريقين .

لقد جئنا الى هذا المجلس الكريم للحصول على مساعدته في تحري الوضع القائم تحريا بعيدا عن التحيز ولكي نحثه على معالجته ، ليس لان في ذلك مصلحة لشعبي باكستان والهند فحسب ، بل لان فيه ايضا مصلحة سلام العالم واستقراره وازدهاره .

ولقد سبق لي في رسالتي المؤرخة في ١٦ كانون الثاني ان لفت نظر المجلس الى الوضع الذي اشير اليه . وانني واثق ان اعضاء المجلس اصبحوا ملمين بما جرى أخيرا في كشمير وفي بلادنا وبالخسائر الفادحة التي نجمت عن هذه الاحداث سواء في الارواح ام في الممتلكات ، والالام تسببت للكثيرين والمرارة التي خلقت وجروح الحقد العميقة التي فتحت من جديد . وان التقارير التي وردت عن الاضطرابات وما اعقب ذلك من تشريد لاعداد كبيرة من السكان يعيد الى الاذهان ذكرى الحوادث المخجلة والمآسي المرعبة التي حدثت في البلدين في عام ١٩٤٧ . لقد انقضت حتى الآن زهاء سبعة عشر عاما على تلك الاحداث . ترى اليس هناك نهاية لهذا الجنون ؟

انني من جانبي اسجل حزننا العميق للاحداث المؤسفة الاخيرة ، سواء تلك التي وقعت في الهند ام في باكستان . واني اذ الفت نظر مجلس الامن الى هذه الحوادث ، فليس قصدي ان اكيل الاتهام ضد احد. ذلك مما لا جدوى فيه ، وانما قصدي هو تحديد السبب الحقيقي والباعث الاصلي لهذه الموجات الجديدة من العنف ومعرفة الاسباب التي تجعل باكستان والهند جارتين قلقتين يسود علاقاتهما الاضطراب .

بهذه الروح تقف باكستان مرة اخرى امام مجلس الامن لتدافع عن شعب جمو وكشمير امام محكمة المنظمة العالمية .

ان حكومة باكستان وشعبها ملتزمان التزاما كاملا بتحرير اخوانهم

الكشميريين . وانهم لن يتوانوا ولن يهنوا في كفاحهم الطويل المرير الى ان يتم تحقيق حق المصير لشعب كشمير ، وفقا للتعهدات التي قطعت لهم بموجب قرارات مجلس الامن ولجنة الامم المتحدة للهند وباكستان .

واننا نعتقد اعتقادا جازما اننا بهذا الكفاح السلمي ، الذي نشنه انما نسعى لتعزيز الاغراض والمبادىء التي يعمل ميثاق الامم المتحدة من اجل تحقيقها ، وهي الحيلولة دون تعريض السلام الدولي في آسيا والعالم للخطر وتعزيز احترام حقوق الانسان .

وفي هذه الاونة يبدو هذان الهدفان معرضين للخطر .

وكما ذكرت في رسالتي المؤرخة في ١٦ كانون الثاني (يناير) الى مجلس الامن فان الاسباب التي حفزت حكومتي الى طلب عقد جلسة مستعجلة لمجلس الامن الدولي هي ما يلي باختصار : ظهور وضع شديد التوتر في كشمير وفي مختلف ارجاء باكستان وبالتالي ازدياد التوتر بين بين بلادي وبين الهند بسبب سياسة الحكومة الهنديه فيما يتعلق بولاية جمو وكشمير ، وعلي وجه التحديد بسبب ما اعلنته الهند اخيرا عن عزمها على دمج ولاية جمو وكشمير ضمن الاتحاد الهندي . وان الهند اذ تقوم بذلك فانها تنتهك انتهاكا سافرا تعهداتها لمجلس الامن وتتجاهل تجاهلا كاملا حقوق شعب الولاية . وكرد لهذه السياسة الهندية انفجر الشعب الكشميري الذي طالت آلامه فيما وصفه المراقبون الاجانب بانه ثورة سافرة ضد حكومة بخشي غلام محمد وضد حكومة الهند نفسها .

ان هذه الثورة مستمرة . وعلى الرغم من ان سلطات الاحتلال الهندي في الولاية عززت اجراءات الارهاب والانتقام والاضطهاد التي اتخذتها فان شعب كشمير الباسل مصمم على مواصلة كفاحه ضد الهند الى ان يفوز بحريته .

ان جدارا من الفولاذ يفصل الجزء الذي تحتله الهند من كشمير عن بقية انحاء العالم . وتقوم الهند بمحاولات يائسة لاخفاء حقيقة ما يجري هناك وذلك يفرضها ستارا كثيفا من الرقابة . ولكن الاخبار التي تسربت من خلال هذا الستار كافية لكي تظهر ان قبضة الهند الاستعمارية على كشمير بدأت تتفكك وتتحطم .

ولقد اقتبست في رسالتي مقاطع من رسائل المراسلين الاجانب غير المتحيزين لكي اقدم لمجلس الامن وللعالم بعض الادلة على الاضطرابات التي جرت داخل المنطقة التي تحتلها الهند من ولاية جمو وكشمير خلال الاسابيع القليلة الماضية . وقد شلت هذه الاحداث حكومة شمس الدين الالعوبة كما شلت السلطانية الهندية . وتظهر هذه الرسائل ان المظاهرات الضخمة والاضراب العام اللذين شلا الحركة في كشمير ليسا مجرد تعبير عن المرارة التي يشعر بها الشعب الذي طال اضطهاده ضد الحادث البشع

الذي وقع في مسجد حضرت بال حين لعبت يد العبث باعمق المشاعر الدينية ، ولكنها كذلك تعبير عن سخط الشعب على استمرار السيطرة الاجنبية .

وقد اثارت الاضطرابات في الولاية مزيدا من الجيشان السياسي . فقد كان هدف الحركة الجماهيرية هو عملاء الهند وصنائعهم وكذلك مجمل حزب المؤتمر الوطني ، وهو حزب الهند الرئيسي في الولاية .

ان الحقيقة هي ان الشعب لم يعد مستعدا لمزيد من التساهل في تحمل سلطة الهند على الولاية التي بدات عندما اجتاحت القوات الهندية الولاية في شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٧ .

ولقد سبق لبخشي غلام محمد ، رئيس الوزراء « الدمية » السابق في المنطقة التي تحتلها الهند من جمو وكشمير ان كشف النقاب في ٣ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٣ عن هدف حكومة الهند بالقضاء على الوضع الخاص الذي تتمتع به ولاية جمو وكشمير ، فقد اعلن يومذاك انه « تم اصدار توجيه خاص لزيادة اندماج كشمير ببقية الهند » وانه تقرر « كخطوة اولى » تغيير لقب « صدر الرياسة » الى لقب « حاكم » ولقب « رئيس الوزراء » الى لقب « كبير الوزراء » ، وذلك اسوة ببقية المقاطعات الهندية . واضاف ان الشكليات « الدستورية » التي ستضع هذا الاجراء موضع التنفيذ ستتخذ من قبل جمعية الولاية لدى اجتماعها في شهر آذار (مارس) ١٩٦٤ .

وقد احتجت حكومة باكستان على الفور الى مجلس الامن بواسطة مندوبها الدائم . وكما جاء في رسالة مندوب الباكستان الدائم في ٩ تشرين الاول (اكتوبر) كانت الخطوة المقترحة تتضمن انتهاكا آخر لالتزامات الهند لمبادىء قرارات لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان في ١٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨ .

وردا على تلك الرسالة بعث مندوب الهند الدائم برسالة الى مجلس الامن في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ضمنها ادعاء فاضحا جاء فيه ان جمو وكشميرهي ولاية هندية وتشكل جزءا من الاتحاد الهندي ومن ثم فهي مقاطعة هندية .

وبعد ذلك بفترة قصيرة استبدلت حكومة الهند صنيعتها بخشي غلام محمد بدمية اخرى سماه بخشي شخصيا ، وهو شمس الدين ، وذلك « كرئيس وزارة » جديد لجمو وكشمير . وكان من اول الاعمال التي قام بها هذا الشخص ــ الذي لا يزال حتى الان نكرة خامد الذكر هو انه شكل ، بناء على اوامر من دلهي، وزارة تتضمن سبعة وزراء من مجموع ١٢ وزيرا من فريق الاقلية في الولاية (اي الهندوس) هذا على الرغم من ان الاغلبية الساحقة من السكان هي مسلمون . وقام شمس

ألدين بعد ذلك باقالة اكثر من مائة موظف من موظفي الحكومة واستبدلهم كما قال هو شخصيا باشخاص ذوي نظرة علمانية وقومية اكثر . وهكذا ، وبضربة واحدة ، « طهر » رئيس الوزراء الجديد الولاية من الموظفين الذين كان ذنبهم الوحيد انهم ربما كانوا ، الى حد ما ، اكثر مقاومة من الناحية النفسانية والعاطفية لسياسة الهند فيما يتعلق ببلادهم .

وفي اليوم السابع والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ اعلن المستر ناندا وزير داخلية الهند في البرلمان الهندي الاجراءات التالية لدمج الولاية مع الهند :

١ – بموجب المادة ٣٧٠ من الدستور الهندي اصدر رئيس الجمهورية في ٢٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٣ امرا بدمج المهنتين القضائية والطبية في كشمير مع امثالهما في الهند .

٢ – بحث اقتراح مماثل فيما يتعلق بالترفيه عن العمال في صناعة استخراج الفحم الحجري يقضي بتطبيق المدخل ٢٤ من قائمة المنافسة على جمو وكشمير .

٣ – سيتم اختيار ممثلين عن جمو وكشمير في البرلمان الهندي « لوك سابها » عن طريق الانتخاب المباشر كما هو الحال في المقاطعات الهندية . وستوضع هذه الخطوة موضع التنفيذ بعد انتهاء حالة الطوارىء الحالية .

٤ – سيعين « صدر الرياسة » في جامو وكشمير حاكما لها ، كما سيعين رئيس وزرائها كبيرا للوزراء . وسيتم استصدار التشريعات بوضع هذا الاقتراح موضع التنفيذ خلال الدورة التالية للمجلس التشريعي في الولاية .

٥ – ان المادة ٣٧٠ من الدستور تقع في الجزء الحادي والعشرين من الدستور وهو ما تتعلق بالاجراءات الموقتة والانتقالية . ومنذ ان ادخلت هذه المادة في الدستور حدثت تبديلات كثيرة ادت الى وضع ولاية جمو وكشمير على نفس النسق مع الهند . ان الولاية مندمجة اندماجا تاما في الاتحاد الهندي . وترى الحكومة انه ينبغي عدم اتخاذ اية خطوة الان لتعديل المادة ٣٧٠ تعديلا كاملا . ولكن خطوة كهذه ستأتي بدون شك نتيجة لتطورات اخرى وذلك بالتشاور مع الحكومة والمجلس التشريعي في جمو وكشمير . وقد استمرت هذه العملية في السنوات القليلة الاخيرة وقد يسمح باستمرارها بنفس الطريقة والاسلوب .

وقد ايد رئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو هذا البيان في اليوم نفسه . واوضح ان المادة ٣٧٠ من الدستور الهندي ستتعرض الى الغاء تدريجي .

وقد احتجت حكومة باكستان الى حكومة الهند على هذه الاجراءات المنكره وغير المشروعة . ففي مذكرة سلمت الى المندوب السامي الهندي في باكستان في ١٤ كانون الاول اوضحت الحكومة الباكستانية ان الاجراءات التي تعتزم الهند القيام بها تتعمد تدمير اسس الاتفاقية حول جمو وكشمير كما وردت في قراري لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان في ١٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ . كما انها تنتهك المقررات التي سبق لمجلس الامن الدولي ان اتخذها في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٥١ وفي ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ . واوضحت حكومة باكستان للحكومة الهندية انه بالنظر الى هذه القرارات ، فان اي اجراءات اتخذتها حكومة الهند او تعتزم اتخاذها ، سواء كانت اجراءات تشريعية او ادارية ، لا يمكن ان يكون لها تأثير قانوني بأي حال من الاحوال لان اجراءات كهذه تخالف الالتزامات القانونية الدولية السابقة القائمة التي سبق للهند ان قبلتها فيما يتعلق بولاية جمو وكشمير . وليس بامكان الهند ان تتحلل من هذه الالتزامات من جانب واحد مهما كانت الوسيلة التي تتبعها ، ومهما لجأت الى التمويه والخداع .

واوضحت هذه المذكره الاحتجاجية ايضا ان جميع الاجراءات التي اتخذتها الهند على هذه الوتيرة ، سواء منها ما اتخذته او ما تعتزم اتخاذه ، انما هي اعمال غير شرعية نظرا لتناقضها مع نصوص مقررات لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان ـ والهند فريق فيها ـ بانه لا يمكن تقرير مصير ولاية جمو وكشمير الا بواسطة سكان كشمير انفسهم وذلك بواسطة استفتاء حر نزيه يجري تحت اشراف الامم المتحدة .

وبالاضافة الى ذلك بادرت الحكومة الباكستانية في رسالة ثانية وجهها مندوبها الدائم الى رئيس الامن الدولي في ٣ كانون الثاني (يناير) الى توجيه انظار المجلس الى البيانات السالفة الذكر التي ادلى بها وزير الداخلية الهندي ورئيس وزراء الهند . واوضح في هذه الرسالة ان الخطوات التي تعتزم الحكومة الهندية القيام بها انما تهدف الى تعزيز سيطرة الهند على معظم ارجاء جمو وكشمير وتخويف شعبها والحيولة دون ممارسة حقه وحريته في اختيار مصيره بمحض اختياره ، وانه نظرا لذلك فان تصرفات الهند هذه تشكل تحديا لمجلس الامن ولمبادىء الامم المتحدة .

ويؤسفني ان اقول ان حكومة الهند رفضت احتجاج حكومة الباكستان ووصفته بانه تدخل لا مبرر له في الشؤون الداخلية للهند .

هل لي ان اذكر مندوب الهند ان باكستان لم تعترف ابدا ولن تعترف مطلقا بدعوى الهند الكاذبة في منطقة جمو وكشمير تلك الدعوى

التي تتجاهل حق الشعب في تقرير المصير كما تعهدت به قرارات مجلس الامن ولجنة الامم المتحدة للهند وباكستان .

وربما كان من الضروري ان نعيد الى الذاكرة باختصار وايجاز الاساس الذي ينبغي النظر اليه فيما يتعلق باجراءات الدمج التي اتخذتها الحكومة الهندية . وليس من الضروري الان ان اعيد قصه الظروف التي « قبلت » فيها الهند « ضم » مهراجا جمو وكشمير . فان مجلس الامن ملم بذلك التاريخ . يكفي القول ان اصل النزاع هو ان الهند حصلت على توقيع مهراجا طاغية على وثيقة الانضمام في وقت قام فيه الشعب الكشميري بثورة ضد المهراجا وطردوا حكومته من الولاية . ولكن بالاضافة الى الحقيقة الجوهرية وهي ان هذا « الضم » كان ينقصه الموافقة الشرعية ، فاننا نتساءل كيف صورت حكومه الهند هذا الضم لحكومة باكستان والامم المتحدة ؟

وفقا للبيانات الهندية كان ما يسمى « الضم » مشروطا بنتائج استفتاء يجري بين الشعب الكشميري تحت اشراف دولي لتقرير ما اذا كانت جمو وكشمير ستنضم الى الهند او باكستان . ثانيا ان هذا الضم كان محددا وقاصرا على شؤون الدفاع والمواصلات والشؤون الخارجية فقط . وهناك تصريحات وبيانات لا حد لها حول هذا الموضوع ادلى بها ممثلو الهند من حين لآخر . وسأذكر هنا ثلاثة منها فقط .

فعلى اثر ما يسمى « الضم » من قبل المهراجا مباشرة ابلغ رئيس وزراء الهند باكستان بالامر ، وقال في برقية بعث بها الى رئيس وزراء باكستان في ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٧ ما يلي :

« اود ان اوضح ان قضية مساعدة كشمير في هذه الحالة الطارئة لا يهدف بأي حال من الاحوال الى التأثير على الولاية لكي تنضم الى الهند . »

واستطرد بعد ذلك يقول :

« ان وجهة نظرنا ، التي طالما كررناها علنا ، هي ان مسألة الانضمام في مقاطعة او ولاية يجب ان تقرر وفقا لرغبات السكان ، ونحن نتمسك بوجهة النظر المذكورة » .

وعندما عرضت حكومة الهند القضية على مجلس الامن في كانون الثاني (ينار) ١٩٤٨ قال ممثل الهند في الاجتماع السابع والعشرين بعد المائتين ما يلي :

« اننا لا نرغب الا في عودة السلام الى كشمير وضمان الحرية لشعب كشمير لان يقرر مستقبل ولايته بحرية وبطريقة سلمية ومنتظمة .

وليس لدينا اية مصلحة اخرى . ولقد قررنا ان بالامكان اجراء استفتاء في كشمير تحت اشراف دولي بعد عوده السلام والنظام الى الولايه . »

وفيما بعد عاد مندوب الهند فأكد موقف حكومته هذا بقوله :

« ان حكومة الهند حريصة على ان تعلن انها قبلت الضم بشرط واحد وهو ان يعاد السلام وفيما بعد سيتم التعبير عن رغبة الشعب بشكل ملائم ومقبول ، وان حكومة الهند قبلت الضم بموجب هذا الشرط وبموجبه وحده . »

ان هذه البيانات تظهر بوضوح ان تدخل الهند في جمو وكشمير ، وفقا لتصريحاتها ، لم يكن يرمي الى جعل الضم نهائيا ، كما يظهر انه كان من المقرر اجراء استفتاء في كشمير لتقرير مستقبلها ومصيرها . وربما كان من الخير الاشارة الى الكلمة التي القاها رئيس مجلس الامن في الاجتماع رقم ٢٣٦ . فقد قال :

ان الوثائق الموضوعة تحت تصرفنا الان تظهر انه تم عقد اتفاق بين الفرقاء المعنيين على النقاط الثلاث التالية :

« ١ ــ ان مسألة ما اذا كانت ولاية جمو وكشمير ستضم الى الهند او باكستان ستقرر بموجب استفتاء .

« ٢ ــ ان هذا الاستفتاء يجب ان يجري في ظروف تضمن نزاهته الكاملة .

« ٣ ــ ولذلك فان هذا الاستفتاء سيجري تحت اشراف الامم المتحدة » .

واستطرد رئيس مجلس الامن يقول :

ان النصوص التي صيغت فيها الافكار الثلاث المذكورة والنتائج التي يمكن استقاؤها منها هي قضايا تستحق البحث ، ولكن اظن ان باستطاعتي القول ان هذه الافكار الثلاثة ليست بحد ذاتها مدارا للنزاع والخلاف بين الفرقاء المعنيين .

انني اعتقد ان هذه الاشارات ــ وانا اقول هذا لمجرد تجنب الاطالة التي لا مبرر لها فلا اذكر النقاط الكثيرة الاخرى الموجودة في السجل ــ كافية لاظهار الموقف الذي وقفته حكومة الهند امام مجلس الامن ،وهو موقف يعلن بصراحة ان مبدأ استفتاء الشعب الكشميري لتقرير مستقبله ومسألة الانضمام هما مبدأ لا نزاع فيه ولا خلاف ، كما لاحظ رئيس مجلس الامن ، وعلى اساس هذه الاتفاقية بين الهند وباكستان التي تجاوزت جميع النقاط الاخرى في النزاع ، ثم قبول القرارين اللذين

اتخذتهما لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان من قبل الفريقين . واذا كان هذا يعني شيئا فانه يعني ان جمو وكشمير لا يمكن ان تصبح جزءا من الهند او باكستان الا نتيجة لاستفتاء يجري باشراف الامم المتحدة .

وبالاضافة الى ان مندوبي الهند اكدوا الطابع الموقت والمشروط لما يسمى بالانضمام فانهم حرصوا ، خلال اجتماعات مجلس الامن ، على ان يوضحوا ان جمو وكشمير ستواصل الاحتفاظ باستقلالها الداخلي ضمن الاتحاد الهندي وانه ليس هناك في الحقيقة سوى تشريع هندي محدود عليها .

والحقيقة ، انه في احد الاجتماعات قال مندوب الهند ان تقرير مستقبل كشمير ليس قضية يمكن للهند وحدها او لباكستان وحدها ان تشملها بتشريعاتها ، وان هذه النقطة مشتركة بين البلدين . وفيما بعد ، وعلى وجه التحديد في عام ١٩٥١ ، أوضح السير بنغال راو ، مندوب الهند يومئذ ، لمجلس الامن ان مدى الاستقلال الذاتي لكشمير ليس محدودا الا بنقاط قليلة اقرتها حكومة الاتحاد الهندي .

تلك كانت الطريقة التي عرضت فيها الهند في البداية علاقتها بجمو وكشمير . فقد كان من المفروض انها علاقة محدودة المدى وخاضعة للاستفتاء . وبعد ذلك ، وعلى الرغم من هذه التصريحات والاتفاقيات ، يتبنى ما يسمى « المؤتمر الوطني لجميع جمو وكشمير » قرارا بعقد جمعية تأسيسية للولاية لتقرير مستقبلها وارتباطاتها . ولقد كانت اهمية هذه المناورة واضحة كل الوضوح : فقد كانت تعني ان الهند تحاول بواسطة العملاء الذين اعدتهم في كشمير ، ان تتجاوز الامم المتحدة تضفي على ما يسمى بالضم طابعا من الشرعية المزعومة . وقد احتجت باكستان على ذلك ولفتت اليه انتباه مجلس الامن .

وبعد مناقشة للوضع اتخذ المجلس قرارا حول هذا الموضوع في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٥١ .

وخلال المناقشة التي سبقت اتخاذ هذا القرار ، قدم المندوب الهندي تأكيدات للمجلس بان « الجمعية التأسيسية » المقترحة لن تؤثر على القضية المعروضة على المجلس او تقف في طريقها .

وكان هذا يعني ان مسألة الانضمام ستقرر بواسطة الاستفتاء ، وان الهند ملزمة بذلك . فقال مندوب الهند في الجلسة رقم ٥٣٦ لمجلس الامن ما يلي :

« ووفقا لذلك ، اضيف نص الى الدستور الهندي لانشاء جمعية تأسيسية لتسوية تفاصيل دستور كشمير . فهل ستقرر تلك الجمعية قضية الانضمام ؟ ان وجهة نظر حكومتي هي ان للجمعية التأسيسية ان

تعرب عن رأيها في هذا الموضوع اذا شاءت ، الا انها لا تستطيع اتخاذ قرار بشأنه . »

ومرة اخرى ، وفي الجلسة رقم ٥٣٨ لمجلس الامن قال مندوب الهند :

« يبدو أن بعض اعضاء المجلس يخشون ان تقوم الجمعية التأسيسية في كشمير ، خلال هذه العملية ، بالاعراب عن رايها في قضية الانضمام . ونحن نقول ان ليس بامكان منع الجمعية التأسيسية من الاعراب عن رايها حول هذه القضية اذا شاءت ، ولكن هذا الرأي لن يلزم حكومتي او يؤثر على الموقف في هذا المجلس » .

وعلى الرغم من هذه التأكيدات فان السلطات التي تدور في فلك الهند بكشمير واصلت الاعلان بان الجمعية التاسيسية ستقرر مستقبل وارتباطات الولاية ، وعندما اجتمع مجلس الامن مرة اخرى في ٣١ ايار (مايو) ١٩٥١ وجه رئيسه برقية الى وزيري خارجية الهند وباكستان قال فيها :

« لقد استمع اعضاء المجلس ، في الجلسة رقم ٥٤٨ المنعقدة في ٢٩ ايار (مايو) ١٩٥١ بالرضا والارتياح الى تأكيدات الهند بان اية جمعية تأسيسية تقام في سرينكر ليس الهدف منها التأثير على القضايا المعروضة على المجلس ، او الوقوف في طريقها .

« ومن جهة اخرى ، فان الرسالتين اللتين تلقيتهما ، بوصفي رئيسا للمجلس ، من مندوب باكستان (س/٢١١٩ ، و س/١٤٥) يحتويان على تقارير توضح ، اذا ثبت صحتها ، بان يوفاراجا جامو وكشمير يقوم باتخاذ خطوات لعقد جمعية تأسيسية ، ستكون احدى مهامها ، وفقا لاقوال الشيخ عبدالله ، تقرير مستقبل كشمير وارتباطاتها .

« ان مجلس الامن ليشعر بأنه اذا ثبتت صحة هذه التقارير فان ذلك يتضمن اجراءات تتعارض مع التزامات الفرقاء المعنيين لتقرير مستقبل انضمام الولاية بواسطة استفتاء نزيه محايد يجري تحت اشراف الامم المتحدة .

« ولذلك يبدو من المناسب اعادة التذكير بالطلب الذي تضمنه القرار المتخذ في ٣٠ آذار (مارس) بدعوة جميع الفرقاء الى خلق جو موات لتعزيز فكرة المفاوضات والامتناع عن أي اجراء يحتمل ان يؤثر في ايجاد تسوية عادلة وسلمية وان المجلس واثق ان حكومتي الهند وباكستان ستبذلان اقصى جهدهما لضمان عدم تجاهل سلطات كشمير للمجلس او قيامها بأي عمل من شأنه ان يؤثر على تقرير مستقبل ضم الولاية طبقا

للاجراءات المنصوص عليها في قرارات المجلس وفي قرارات لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان . »

غير ان السلطات الهندية لم تكترث بقرار مجلس الامن ولم ترتدع بزجر رئيسه ، فعقدت الجمعية التأسيسية المزعومة بعد انتخابات مزورة لتكون اداة طيعة لتحقيق مآرب الهند وذلك اولا بتجاوز الامم المتحدة ، اي بتحاشي الاستفتاء ، وثانيا بتمديد وتوسيع شروط وانظمة ما يسمى بالانضمام ، اي تمكن الهند من فرض سلطتها على كشمير .

وفي هذه المرحلة اصبح الشيخ عبد الله عقبة في وجه الاطماع الهندية لانه بدأ يشدد على القول بأن الضم موقت ، وحتى في مثل هذه الحالة فهو مقيد بعدد من الشروط . ولذا وجدت الحكومة الهندية ان من الضروري ازاحته من الدرب كعامل فعال في القضية . وقد تم ذلك عن طريق اعتقاله والزج به في السجن . وقد تكفل بخشي غلام محمد ، الذي عين بدلا عنه ، بتسهيل الخطوات التي كانت تعتزم الحكومة الهندية القيام بها لتشديد سلطتها على جمو وكشمير .

وبموجب مرسوم سن في عام ١٩٥٤ — وعدل من وقت الى آخر — حاولت الحكومة الهندية ان تخفض ، درجة درجة ، وضع كشمير القانوني وتجعلها مجرد مقاطعة من مقاطعات الاتحاد الهندي وكان دمج المصالح في الولاية مع بقية المصالح في الهند وجعل مختلف التشريعات الهندية مطبقة على كشمير بعض الخطوات في هذا السبيل . وقد جعل كل اجراء يبدو كما لو كان ثانويا وبريء المظهر ، ولكن عندما تؤخذ كل هذه الاجراءات معا فانها ترغم كشمير على أن تصبح مجرد وحدة من وحدات الاتحاد الهندي .

ولقد اتخذت هذه الاجراءات رغم تعارضها والاتفاقية الدولية وتحديها لقرار مجلس الامن الدولي الذي اشرت اليه وادت في النهاية الى قيام ما يسمى بالجمعية التأسيسية في كشمير بتبني ما اطلق عليه اسم « الدستور » ، وذلك في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ . وقد اعلن هذا « الدستور » ما يلي : « ان كشمير هي جزء لا يتجزأ من اتحاد الهند وستظل كذلك » . ولقد احالت باكستان القضية مرة اخرى الى مجلس الامن ولفتت انتباهه الى الوضع وفي ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ اتخذ المجلس قرارا آخر جاء فيه ما يلي :

« . . ان مجلس الامن ،

اذ يذكر الحكومات والسلطات المعنية بالمبدأ الوارد في قراراته المتخذة في ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٤٨ و ٣ حزيران (يونيو) ١٩٤٨ و ١٤

آذار (مارس) ١٩٥٠ و ٣٠ آذار (مارس) ١٩٥١ ، وبقرارات لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان في ١٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ ، بان تقرير المصير النهائي لولاية جمو وكشمير سيقرر وفقا لرغبة الشعب التي يجب ان يتم الاعراب عنها بواسطة الوسائل الديمقراطية وهي الاستفتاء الحر النزيه تحت اشراف الامم المتحدة .

« يعيد تأكيد قراراته المتخذة في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٥١ ويعلن ان دعوة جمعية تأسيسية للانعقاد كما اوصى بذلك المجلس العام المؤتمر الوطني لعموم جمو وكشمير ، واي اجراء اتخذته تلك الجمعية او قد تحاول اتخاذه لتقرير مستقبل شكل او ارتباطات الولاية بأسرها او جزء منها ، او اي اجراء من قبل الفرقاء المعنيين تأييدا لمثل هذا الاجراء من قبل الجمعية ، لا يمكن ان يشكل تقريرا لمستقبل الولاية وفقا للمبدأ السالف الذكر ... »

غير ان هذا القرار ما كان ليردع حكومة الهند كما لم تردعها احتجاجات باكستان المتواصلة ، فواصلت اتخاذ المزيد من الاجراءات لانتزاع المزيد من السلطة في الولاية . وكان من بين ما فعلته انها اخذت على نفسها مسؤولية ادارة الطرق العامة والتلغراف والتلفون وجباية ضريبة الدخل والاذاعة والجمارك واخضاع دوائر المحاسب العام ومدقق الحسابات في الولاية لسلطة مدقق الحسابات العام في الهند ، والغاء الحواجز الجمركية ونظام التصاريح لدخول الولاية والخروج منها وكذلك اخضاع المخططات الاقتصادية للولاية لسلطة لجنة التخطيط الهندية ، وفرض سلطة المحكمة العليا في الهند على كشمير ، والسماح لرئيس جمهورية الهند بسن القوانين لجمو وكشمير . ولم تكن هذه كلها وغيرها سوى حلقات في السلسلة التي جرى بها تقييد جمو وكشمير .

وتظهر آخر الاجراءات واحدثها ان الهند مصممة على الاستمرار في تحدي مجلس الامن وانتهاك قراراته باحالة الولاية الى مجرد وحدة ادارية هندية .

وثمة ظاهرة لا يستطيع احد تجاهلها وهي ان سكان المنطقة التي تحتلها الهند من جمو وكشمير لا يقبلون بما يسمى « الضم » الى الهند .

ان سكان جمو وكشمير يطالبون بحق تقرير المصير . انهم يطالبون بالاستفتاء .

ان ما ورد في رسالة الشيخ عبد الله من اتهام الى رئيس الجمهورية الهندية انما ينطق عن نفسه . فقد قال الشيخ عبد الله انه يرى ان الحادث الفظيع الذي حدث في مسجد حضرت بال : « ليس حادثا منعزلا

لا علاقة له باحداث الماضي القريب بكشمير » ــ وهو ماض استخدمت فيه عشرات الملايين من الروبيات من الخزينة الهندية لافساد ذمم للشعب الكشميري وقتل معنوياته ، حتى يتخاذل عن الدفاع عن حرمة حقوقه الاساسية التي تتعرض للقيم والانتهاك .

وطالب الشيخ عبد الله باعادة النظر في سياسة الهند فيما يتعلق بجمو وكشمير ، وهي سياسة وصفها بانها « السبب الاساسي لجميع المساوىء والشرور التي تبلورت بالمأساة الحالية . »

ترى ما هو جواب الهند ؟ هل جعلتها الاضطرابات الحالية تفكر في الامر مليا ؟ هل الحكومة الهندية مستعدة للاهتمام بصرخات الاحتجاج التي يطلقها شعب جمو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي ضد انكار حقوقه الاساسية ؟

الحقيقة انه ليس هناك ادنى دليل على اي تغير قلبي من جانب الهند . فهي مصممة على المضي في خططها لضم الولاية . ولم يطرأ اي تبدل على الموقف الهندي كما اوضحه وزير داخلية الهند في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) .

ان الصحف الهندية ملآى بالتقارير الموجهة الزاعمة بان العلاج الرئيسي والوحيد لجميع مشاكل كشمير هو في دمجها دمجا كاملا بالهند بضربة واحدة . وتحقيقا لهذا الغرض استدعي عملاء الهند في كشمير الى دلهي للتشاور مع الجهابذة القانونيين لحكومة الهند .

ويجري حاليا وضع موظفين من قبل الحكومة الهندية في المراكز الحساسة البوليسية والادارية بالولاية . وقد فرض النظام البيروقراطي الهندي على حكومة شمس الدين . ويجري تصوير هذه الاجراءات المسيئة الهادفة الى تعزيز سلطة الهند على كشمير ،يجري تصويرها للعالم بانها خطوات لتعزيز « وتطهير » الادارة في الولاية .

ذلك هو الوضع الخطير الذي اود ان الفت نظر مجلس الامن اليه . ان باكستان مهتمة اهتماما بمصير شعب جمو وكشمير . وباكستان متعهدة بضمان حق شعب جمو وكشمير في تقرير مصيره وفقا لمقررات مجلس ولجنة الامم المتحدة للهند وباكستان . وقد اتخذ مجلس الامن مرتين قرارات تؤكد ان تقرير المضير النهائي لولاية جمو وكشمير سيتم فقط وفقا لارادة الشعب التي يتم التعبير عنها بواسطة الاستفتاء الحر النزيه تحت آشراف الامم المتحدة .

وبالنتيجة فان حكومة باكستان ملزمة بشرفها وبواجبها لمطالبة مجلس الامن بدعوة الهند للتوقف عن اي اجراء او عمل مناف لهذا القرار

الذي تعتبر الهند فريقا فيه . ان هذا القرار يجب ان ينفذ بسرعة . فالوضع داخل كشمير وفي شبه القارة الهندية الباكستانية يحتم ذلك .

وكما قلت في رسالتي المؤرخة في ١٦ كانون الثاني (يناير) ان سياسات الهند في جمو وكشمير ادت الى اضطرابات وهيجان في الولاية وقد ادت الثورة الحاضرة الى زياده العلاقات بين الهند وباكستان توترا والى اثارة اضطرابات طائفية في البلدين .

ويؤسف حكومتي اسفا عميقا ان يكون التوتر الناتج عن الحادث الذي وقع في مسجد حضرت بال والاعمال الوحشية التي ارتكبت في كيشتوار وما اعقبه ذلك من اضطهاد لسكان المنطقة التي نحتلها من جمو وكشمير ، قد اثار ردة فعل وحوادث مؤسفة في ٣ كانون الثاني (يناير) ضد الاقلية الهندوسية في منطقتي خولنا وجيسور بباكستان الشرقية . ولكن السلطات سرعان ما وضعت حدا للاضطرابات واعيدت الحياة الطبيعية في المنطقتين .

وقد نشرت تقارير مبالغ فيها عن الحوادث التي وقعت في باكستان الشرقية في الصحافة الهندية . والقى زعماء الهند السياسيون خطبا ملتهبة اثناء الاجتماع السنوي لحزب المؤتمر الهندي الحاكم في بهوبانشوار . وما كادت تمضي ساعات على هذه الخطب ، حتى اصبح وجود الاقلية المسلمة في مدينة كلكتا وفي عدد من المناطق الاخرى في ولاية غربي البنغال الهندية معرضا للخطر الشديد وفي مهب الريح . وجرت اعمال القتل والحرق ونهب الممتلكات على نطاق واسع . وقتل عدد كبير من الرجال والنساء والاطفال الابرياء . واصبح اكثر من ٧٥ الفا بدون مأوى في كلكتا وحدها . وهرب اكثر من ٦٠ الف لاجيء مسلم استبد بهم الذعر والهلع الى باكستان الشرقية طلبا للامان والسلامة .

وقد ارسل رئيس جمهورية باكستان نداء مستعجلا الى رئيس جمهورية الهند لاتخاذ خطوات مستعجلة وفعالة لاعادة النظام والسلام الى كلكتا وغيرها من مناطق البنغال ، بشكل يؤدي الى خلق شعور بالسلامة والاستقرار بين الاقلية الاسلامية ويمكن المسلمين من العودة الى بيوتهم . واكد ان خطوات كهذه هي لمصلحة كل من الهند والباكستان .

ان السبب الذي حملني على الاشارة الى الاضطرابات الطائفية الاخيرة في الهند وباكستان ليس الحصول على المديح او توجيه اللوم الى احد . فان من الامور المنطقية ان كل حكومة مسئولة عن سلامة شعبها بغض النظر عن دينه او معتقداته .

ان الهند تحرص لدى عرض موقفها في كشمير على تمويه موقفها

بالحديث عن الطبيعة العلمانية للدولة الهندية . ولكن الحقيقة هي ان انكار الهند على شعب جمو وكشمير حقه في تقرير مصيره يعكر العلاقات بين الهند وباكستان ويملأها بالمرارة ، ومن النتائج المباشرة لذلك تسميم العلاقات بين الهندوس والمسلمين في البلدين .

لقد كنا دائما نناشد جيراننا ان يعملوا معنا لتسوية النزاع حول كشمير تسوية نهائية ، اذا اريد لشعبينا ان ينعما بفوائد السلام وخيراته. ولكن المرء يسمع الان الجانب الهندي يقول ان هذا الشعور من الصراع بين البلدين يعود الى شيء غامض في قلوب وعقول شعبنا ، وانه ليس بالامكان محوه . والواقع ان تصريحات كهذه تدل اما على اليأس او انها اعذار لتحاشي التوصل الى تسوية لمشكلة رئيسية شغلتهما منذ استقلالهما . فعندما عرض نزاع كشمير على المجلس المرة الاولى قال مندوب الهند يومذاك ما يلي :

« اننا نأمل ان نستطيع اقناع مجلس الامن بانا حالما نسوي مشكلة كشمير فلن يبقى شيء يجافينا عن باكستان . »

اننا نعلن اننا نتفق مع هذا الكلام اتفاقا تاما . ولكن ما حدث في الحقيقة هو ان قضية كشمير تركت لكي تزداد مرارة طوال ستة عشر عاما .

ان حادث السرقة الذي وقع في مسجد حضرت بال اشعل برميل البارود وقد سمم النزاع العلاقات الباكستانية — الهندية ، وزاد التوتر بينهما الى درجة الخطر الشديد ، وشكل تهديدا جديا على السلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا برمتها . وقد تطورت القضية بحيث اصبحت تنذر بمخاطر عديدة لا يمكن تحاشيها الا اذا امكن ايجاد حل عادل وشريف للوضع بسرعة . وبهذه الطريقة فقط يمكن اقامة العلاقات الباكستانية الهندية على اسس من حسن الجوار وفي جو صاف تستطيع الاقليات في ظله ان تعيش بسلام واستقرار .

وعندما عرضت قضية كشمير على مجلس الامن للمرة الاخيرة قبل سنتين ، كان موقف حكومة الهند هو ان قرارات لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان الصادرة في ١٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨ وكانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ التي تدعو الى اجراء استفتاء في كشمير لا يمكن تطبيقها لان باكستان ، وفقا لادعاءات الهند ، لم تنفذ الجزء الذي تعهدت به بموجب تلك القرارات .

ويومئذ ابلغ مندوب باكستان الدائم المجلس ان باكستان مستعدة للموافقة على اية طريقة يتم اقتراحها ، (أ) لتحديد التزامات الفرقاء المعنيين بموجب القرارات (ب) لتحديد الامور التي تعرقل التقدم والتطبيق

(ج) لتحديد ما اذا كان اي من الفرقاء مخطىء فيما يتعلق بانجاز الالتزامات و (د) ماذا يجب ان يفعله كل فريق لتحريك القضيه الى الامام وباتجاه التطبيق والتنفيذ . واعلن مندوب باكستان الدائم ايضا انـــه اذا اثبت تحديد لهذه القضايا ان باكستان مخطئة في اية ناحيه من هذه النواحي ، فان باكستان على استعداد لاصلاح الخطا باسرع وسيله وباسرع وقت ممكن بغية فتح الطريق نحو تنفيذ المقررات وكان ذلك التزام قدمـــه المندوب الباكستاني بالنيابة عن حكومته الى مجلس الامن .

ان الهند ترفض عرض خلافاتها مع باكستان فيما يتعلق بهـــذه القضايا سواء للوساطة او للتحكيم المحدود عملها لقضايا واقعية كهذه . وبكلام آخر فان الهند تزعم لنفسها دور القاضي والمتهم .

ان الهند تدعي ان ما يسمى ضم ولاية جمو وكشمير قــد اصبــح نهائيا وكاملا . ولذلك فمن وجهة النظر الهندية لم يعد هناك مــا يمكن عمله فيما يتعلق بكشمير .

من الواضح ان هذه وجهة نظر لا تستطيع باكستان قبولها وهــي لن ترضى بها ابدا . كما انها ليست وجهة نظر يستطيع مجلس الامـــن القبول بها . وفوق هذا كله فان هذا المسلك الهندي يقضي على كل امكانية لتسوية هذه القضية الحافلة بجميع اسباب التفجر بالوسائل السلمية .

لقد ادعى مندوب الهند ان ثلاثة انتخابات جرت لجمعية الولاية في كشمير ايدت ضم الولاية الى الهند ، وانه لم يعد من الضروري اجـــراء استفتاء لتقرير ما اذا كان شعب جمو وكشمير يريد الانضمام الى الهند او باكستـــان .

وبغض النظر عن الحقيقة الواقعة وهي ان الانتخابـــات للمجلس التشريعي لا يمكن ان تكون مساوية لاستفتاء حول قضية اساسية كقضية الضم ، فان هذه الانتخابات جرت لتشكيل ما يسمى جمعيـــة تأسيسية وللجمعيات التي تلتها في المنطقة التي تحتلها الهند من جمو وكشمير . وقد سبق لي ان اشرت الى التأكيدات التي قدمتها حكومة الهند ، والبيانات التي القيت امام مجلس الامن وبين حكومتي الهند وباكستان وهي ان هذه الجمعية لن تتخذ قرارا فيما يتعلق بقضية الضم او تقف في طريق مجلس الامن . وحتى لو كانت هذه الانتخابات حرة ونزيهة ، فانها ، باعتراف الهند نفسها ، لن تحسم المشكلة الخاصة بتسوية انضمام الولاية .

ولكن الحقائق هي ان هذه الانتخابات كانت مهزلة ، بل مهزلـــة كاملـــة .

ففي عام ١٩٥١ اعلن ان جميع الخمسة والاربعين شخصا الذيـــن

رشحهم المؤتمر الوطني ، وهو الطغمة التي ترعاها الحكومة الهندية في كشمير ، لعضوية الخمس والاربعين دائرة انتخابية في وادي كشمير ولداخ فازوا بالعضوية مرة اخرى دونما معارضه ، ولم يجر اي اقتراع في اليوم المحدد لاجرائه . وفي عام ١٩٥٧ لم يجر الافتراع الا على ثمانية مقاعد من الخمسة والاربعين مقعداً في وادي كشمير لداخ ، وفي المقاعد المتانية كانت المعارضة مجرد معارضه رمزيه .

وقد وصفت « الايكونومست » اللندية هذا الوضع في ٦ نيسان (ابريل) ١٩٥٧ بانه « سخرية واضحة » . وعلقت صحيفه « نيويورك تايمز » على ما جرى في ٨ آذار (مارس) ١٩٥٧ فقالت :

« ان هذه ليست انتخابات بأي شكل من الاشكال . ان عبارة الانتخابات تعني الاختيار . ولكن الكشميريين لم يختاروا ولم يكن لهم حق الاختيار .

« ان ما حدث لا يشكل سمعة حسنة للهند ، ولا يعكس العواطف الحقيقية للشعب الكشميري ولا يسهم في حل هذه المشكلة الشائكة » .

وفي عام ١٩٦٢ ذكرت صحيفة « التايمز » اللندية في عددها الصادر في ٥ شباط (فبراير) ان « الميدان ترك مفتوحا لانصار الهند السياسيين وحدهم » بل ان فريقا مناصرا للهند ، وهو المؤتمر الوطني الديمقراطي ، ذكر ، كما قالت صحيفة « ستيتسمان » في دلهي في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٦٢ ان « الانتخابات برمتها كانت باطلة » وذكرت صحيفة « الفارديان » التي تصدر في مانشستر في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٦٢ ان هذه الانتخابات « لا تقدم مرة اخرى دليلا على الارادة الشعبية » .

وقالت صحيفة « ذي هندوستان تايمز » الصادرة في دلهي في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٦٢ ان من الامور غير العادية ان بخشي غلام محمد لا يترك عملا للجان الانتخابية في ٣٢ دائرة من مجموع ٤٢ دائرة انتخابية وتساءلت : هل تكون سياسة حكومته مقبولة بهذا الشكل الجماعي بحيث نضع تحت سيطرته جهاز الانتخابات بواسطة الصراخ ؟ ! »

ان هذا يعطينا بايجاز لمحة عما يسمى الانتخابات في كشمير التي يزعم انها اضفت قبولا شعبيا على ضم الولاية الى الهند . فليس من الغريب اذن ان يكون مقال في صحيفة « هندوستان تايمز » الصادرة في دلهي في ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ قد وصف نظام الحكم في كشمير الخاضع بأنه « محاط بالتزوير الانتخابي » ، وانه مكشوف تماما وواضح انه لا يحظى بأي تأييد شعبي . وقد تحدثت صحيفة الغارديان في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ عن هذا الموضوع فقالت :

« هناك افتراض واسع النطاق حتى من قبل الهنود ، بانه في اي استفتاء سيكون عدد الكشميريين الذين يصوتون لصالح باكستان اكثر بكثير من عدد الذين سيصوتون لصالح الهند . وهذا هو احد الاسباب التي حملت جواهر لال نهرو على سحب موافقته على اجراء الاستفتاء . وهذا هو ايضا السبب الذي لا تحمل فيه الانتخابات في كشمير اي مظهر من مظاهر الحرية والديمقراطية ، وذلك بعكس ما يجري في مناطق الهند الاخرى التي لا يسودها الاضطرابات » .

انني اناشد اعضاء مجلس الامن اتخاذ خطوات تؤدي الى تسوية النزاع تسوية سريعة وسلمية .

ان الحالة التي وصفتها لمجلس الامن تظهر بشكل لا يقبل شكا ولا جدلا ان مرور الزمن لن — وانا اكرر مرة اخرى لن — يؤدي الى جعل شعب جمو وكشمير يقبل باستمرار — الاحتلال — والسيطرة الهندية على بلاده . ويجب ان نذكر دائما انه على الرغم من ان الشعب الكشميري اعزل من السلاح وعلى الرغم من ان صوته مخمد نتيجة للعقبات التي اقيمت بينه وبين اخوانه واقربائه في ازاد كشمير وفي باكستان ، وعلى الرغم من انه ليس ممثلا ولا يسمح لممثليه الحقيقيين برفع اصواتهم ، فان هذا الشعب مصمم على مواصلة الكفاح الخالد للشعوب المضطهدة التواقة للحرية . انه كفاح بطولي وتزداد بطولة الشعب الكشميري وضوحا كلما لاحظنا القوة الوحشية الكبيرة الموجهة ضده . فقد وضعت الهند جنديا واحدا مقابل كل عشرة اشخاص في كشمير واني لاتساءل كيف تستطيع الباكستان وكيف يتوقع منها بموجب اية عدالة انسانية او اعتبارات ادبية البقاء في موقف المتفرج اذا استمر اضطهاد شعب كشمير بالقوة .

وعلى الرغم من ان ستة عشر عاما قد مرت بدون وضع الاتفاقية الخاصة بكشمير موضع التنفيذ ، فانه لم يحدث في اي وقت من الاوقات اي تراخ من قبل باكستان او من قبل شعب كشمير في المنطقة التي تحتلها الهند من بلاده فيما يتعلق بالاصرار على تحرير الشعب الكشميري ولم يحدث اطلاقا ان تخاذلنا او تخلينا عن مطاليبنا المشروعة ، ولم يحدث ابدا ولا في اي وقت ان تخلينا عن محاولاتنا لايجاد حل سلمي للمشكلة ينسجم مع المبدأ الاساسي المتفق عليه بين الفرقاء كما انه لم يحدث في أي وقت من الاوقات ان خف النزاع حول كشمير او انفرج الوضع الهندي الباكستاني نتيجة لذلك .

واني لاجرأ على القول بأنه اذا كانت نظرية مرور الزمن التي ينتج عنها فائدة لاحد الفرقاء في نزاع دولي ستجد قبولا وتعضيدا ، فان من الافضل عند ذاك ان نعتبر ميثاق الامم المتحدة شيئا عفى عليه الزمن

ولم يعد له ادني قيمة . وبالتأكيد لا ينبغي لاحد ان يطالب بانهاء الاستعمار لانه ليس هناك نظام استعماري لم يمض عليه وقت طويل واطول بكثير من فترة الاحتلال الهندي لكشمير . واذا كان مجلس الامن قد مارس صلاحياته على كشمير في عام ١٩٤٨ فلماذا لا يستطيع ممارستها في عام ١٩٦٤ ؟ فلو قيل ان الظروف قد تغيرت فانها لم تتغير الا بالشكل التالي : ففي عام ١٩٤٨ كان شعب يحمل السلاح ضد الهند ويقاتل احتلالها ، وفي عام ١٩٦٤ قام الشعب الكشميري بالثورة اخيرا ضد الاحتلال الهندي مرة اخرى . فاذا كان هذا التغير سيستخدم للاضرار بمصلحة اولئك الذين القوا سلاحهم بناء على تعهد من الامم المتحدة بان حقوقهم ستضمن لهم بصورة سلمية ، اليس في هذا اغراء لهم باستئناف القتال مرة اخرى ؟ ولو افترضنا انه ليس من اهداف مجلس الامن او اي عضو من اعضائه التسبب باغراء كهذا ، فكيف يمكن اذا اعتبار مرور الزمن اساسا لاستمرار تملك الهند للجزء الاكبر من كشمير ؟

واذا اريد مواجهة هذه القضية مواجهة واقعية فاني واثق ان اعضاء مجلس الامن سيعتبرون أن القضايا الكامنة هنا هي قضايا حقوق الشعوب الصغيرة ضد طغيان الدول المجاورة وكذلك قضايا حرمة الاتفاقات الدولية . والواقع انه ليس هناك تسوية لا يعمل فيها مرور الزمن لمصلحة الفريق الاقوى على الرغم من ان هذا الفريق قد يكون الاضعف في الحق الانساني والعدالة الطبيعية . لقد شهد العالم حربين عالميتين خلال هذا القرن ذكر ان الغرض منهما هو الدفاع عن حقوق الشعوب الصغيرة . واذا سمح الان باقامة مسابقة في كشمير بموجبها بالقضاء على حق دولة صغيرة بواسطة دولة اقوى وبمساعدة مرور الزمن ، واذا سمح بتجاهل اتفاقية دولية فان المبادىء التي يقوم عليها ميثاق الامم المتحدة وغيرها من البيانات مثل البيان الذي اصدره اخيرا الرئيس السوفياتي نيكيتا خروشوف والبيان الذي اصدره الرئيس الاميركي ليندون جونسون فيما يتعلق بالتخلي عن القوة لتسوية النزعات الاقليمية تفقد معناها . لقد مثلت امام هذا المجلس الكريم لكي احثه بكل اخلاص باسم حكومتي وقبل كل شيء باسم الانسانية على اتخاذ اجراء ملائم وفعال لضمان تحرك النزاع الكشميري بسرعة نحو حل كريم وعادل وذلك لمصلحة شعوب شبه القارة الباكستانية الهندية بأسرها وكذلك لمصلحة السلام في آسيا كلها — وليس هناك شك بأن شعب كشمير ثار ضد جلاديه وقام بثورة مسلحة . وما لم نرفض الاستماع الى صوته فاننا لا نستطيع الاستمرار في الشك بأن هذا الشعب ليس مستعدا لاستمرار قبول الاحتلال الهندي لبلاده او الرضى بعامل الزمن . وانني واثق ان المجلس سيعتبر ان من الامور الملحة ضمان امتناع الهند عن زيادة الموقف توترا والوضع تدهورا بالمضي في

اتخاذ اية اجراءات لضم الولاية منتهكة بذلك حرمة الاتفاقية الدولية وحق الشعب الكشميري في تقرير مصيره بنفسه .

لقد قلت في بداية كلمتي هذه ان سدس الجنس البشري متورط في هذا النزاع وبالنسبة لهذه الشعوب التي تعيش غالبيتها في فقر وبؤس شديدين يشكل رفع مستواها المعيشي تحديا قد لا يكون لضخامته سابقة في تاريخ الجنس البشري . ان بلدينا يواجهان مشاكل ملحة . وما دام الامر كذلك فان من الخطأ الكبير ان نبدد جهودنا القومية ونضيع قوانا وطاقاتنا في الخصومة والنزاع فيما بيننا . اننا ، نحن شعبا باكستان والهند كافحنا في سبيل حريتنا وحصلنا عليها لكي نعيش بكرامة واحترام ذاتي وتحرر من الارهاب والخوف ولكي نتخلص من الالام التي تحملها شعبانا منذ ما قبل التاريخ . والان وبعد سبعة عشر عاما من الاستقلال نرى اين نجد انفسنا . اننا نجد افاقنا واجوائنا مظلمة بفعل غيوم من النزاع والكراهية . اننا نجد انفسنا نواجه الامكانية المظلمة لعاصفة رهيبة ومرعبة . اليست بالفعل امكانية مرعبة جدا ؟ اليس الوضع حقا مؤسفا الى ابعد الحدود ؟ ولكن تغير مجرى هذه الاحداث يكمن فينا نحن ، في هذا المجلس الكريم ، وفي باكستان والهند وبمقدورنا يا سيدي الرئيس ان نجد الوسيلة لكي نعيش معا بسلام بشرط ان تتوفر الرغبة في العيش بسلام .

ان الاضطهاد يستطيع ان يؤخر التحرر ولكنه لا يستطيع ان يقضي عليه الى الابد . هكذا علمتنا دروس التاريخ وغيره وهي لا تخطىء . ولذلك فاني اقول ان شعب كشمير سينال حريته يوما ما . ولكني لا استطيع ان اقول ما اذا كانت هذه الحرية ستتحقق عن طريق العنف والثورات والاضطرابات او بواسطة الوسائل السلمية والمسلك الحضاري ، فذلك امره يعتمد الى حد بعيد على القرارات التي يتخذها هذا المجلس وعلى الاحترام الذي يظهره لقراراته .

(من بيان في مجلس الامن الدولي في ٣ شباط (فبراير) ١٩٦٤)

القسم الثاني

من المسؤول؟

وفي تقريري لمجلس الامن في الثالث من شباط (فبراير) عالجت نظرية مرور الزمن هذه مبينا مدى استحالة تنفيذها . ولذلك فاني لن اخوض في الموضوع اكثر مما فعلت الا لكي اقول ان نعت قرارات مجلس الامن الدولي من قبل الهند بالعقم يرينا قلة اهتمام الهند بهـذا الجهاز الهام جدا من اجهزة الامم المتحدة .

لقد قبلت حكومة الهند قرارات لجنة الامم المتحدة في ١٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ القاضيـة بوقف اطلاق النار ، وعقد اتفاقية للهدنة ، واجراء استفتاء في جمو وكشمير لتقرير ضمها الى الهند او الى الباكستان بعد ان نظر في مسألة هـذا الاعتداء . لذلك فان مسألة القبول المشروط والمقيد لهذين القرارين غير واردة . ومجلس الامن يعلم تماما انه ليس مطلوبا من الباكستان حسب شروط القرارين ان تقوم بعمل من جانب واحد وبانسحاب غير مشروط لقواتها العسكرية من الولاية . ان الانسحابات يجب ان تكون مشتركـة وبوقت واحد بحيث انه بانتهاء العملية ، اي عندما تكون جميع القوات المسلحة للباكستان قد غادرت الولاية تكون جميع القوات المسلحه الهندية قد اخلت الولاية . ان تعهدات الباكستان بالانسحاب تصبح قائمة وسارية المفعول فقط بعد عقد اتفاقية للهند حسب قرار ١٣ آب (اغسطس) سنة ١٩٤٨ والذي ينص على انسحاب القوات الهنديـة والباكستانية بوقت واحد بالطريقة وبالقدر المتفق عليهما .

فمن هو المسؤول عن الفشل بالنسبة لاتفاقية الهدنة ، اي بالنسبة لنزع السلاح في الولايـة ؟

ان الهند هي التي رفضت الامتثال للقرار القاضي بانسحاب القوات من الجانبين في وقت واحد . والهند هي التي توقفت عن التعاون لتشكيل اتفاقية للهدنة . والهند هي التي رفضت المساعدة على اقامة اوضاع تؤدي الى الانسحاب الكامل لقوات الباكستان من كشمير . والهند هي التـي رفضت اقتراح اقامة قوة للامم المتحدة لهذا الغرض . وبعد عمل كل هذا بدأت الهند بالاحتجاج بأن قوات الباكستان لم تنسحب . ولا حاجة بالتأكيد لمعرفة عميقة بالقانون للاستشهاد بتصريح وزير المعارف في الهند لكـي يفهم المرء ان اي فريق لا يستطيع تحدي الصفة الملزمة لاتفاقية ما عـن طريق الادعاء بفشله بالقيام بهـا .

ان الهند تحمل باكستان دائما مسؤولية الجمود الذي آلت اليه الحالة الا انها ترفض دوما تقديم براهينها لاستقصاء حيادي عن الحقائق او الى وساطة او تحكيم محدود . وفي تقريري المقدم في ٣ شباط (فبراير) جددت العرض الذي تقدمت به الباكستان الى مجلس الامن في سنه ١٩٦٢ والقاضي بأنه اذا ما اظهر تحقيق حيادي ان الباكستان هي في الحقيقة المسؤوله عن الوضع ، فان حكومتي ستقوم بتصحيح الخطأ بأسرع طريقة في اقرب وقت ممكن حتى يكون الطريق مفتوحا للانجاز التام للقرار . وان رفض الهند لهذا العرض يظهر ان اتهاماتها ضد الباكستان هي مجرد حجة لاستمرارها في الاحتلال غير الشرعي للولاية ورفضها انجاز حق تقرير المصير لشعب جمو وكشمير .

وحتى لو فرضنا جدلا ولبرهة قصيرة ان هناك بعض الصحة في ادعاء الهند بعدم تجاوبنا ، فما هو تأثير ذلك ؟ وهل يجوز ان يتخذ زعم كهذا حجة ، لحرمان شعب كشمير من حقه في تقرير مصيره الذي ضمنته له قرارات لجنة الامم المتحدة في الهند والباكستان ؟ ان اهالي كشمير لا يمكن ان يعاقبوا على اخطاء الباكستان المزعومة . واذا امعنا النظر في هذا الاعتبار نلاحظ ان جميع حجج وزير المعارف في الهند تستهدف منع وعرقلة ممارسة شعب كشمير لحقوقه . فهو يريد ان يقلب المسألة برمتها الى محاكمة قانونية بين الهند وباكستان وجعلها خالية من أي ظاهرة انسانية وادبية . فما الذي في هذا الادعاء يمكن ان يكون ملائما لحل المشكلة من وجهة نظر انسانية ؟

ان شعب كشمير وحده هو الذي يحق له ان يقول ما اذا كانت باكستان ارتكبت اعتداء في كشمير ، فان هذا الشعب سيكون ضحية الاعتداء حتما . وبالطبع فان الهند عندئذ ستلح في اجراء استفتاء غير مقيد في كشمير يمكن الضحايا من اصدار حكم رادع ضد المعتدي . وبما ان الباكستان هي التي تطالب بهذا الاستفتاء وان الهند هي التي تعارضه فان ذلك يظهر مبلغ ما تشعر به حكومة الهند من « صدق » في الحجج التي تتذرع بها . ان ذلك يبرهن على اي من الفريقين يقع عبء الذنب . ليس هناك لدى باكستان ما تخفيه ، وهي مستعده للوقوف في وضح النهار ليكون عملها اثباتا واضحا وحقيقيا لارادة شعب كشمير . اما الهند فهي التي تريد ان تؤمن عدم بزوغ فجر ذلك النور . غير ان النور سوف يبزغ يوما .

وبخصوص اجراءات ضم ولاية جمو وكشمير ، التي لفت النظر اليها في رسالتي الى رئيس مجلس الامن في ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ وفي تصريحي في ٣ شباط ، (فبراير) فقد اشاد ممثل الهند الفاضل بالفوائد المزعومة التي ستعود بها تلك الاجراءات على شعب جمو

وكشمير . ان النقطة الاساسية التي لي الشرف بكشف النقاب عنها بخصوص هذه الاجراءات ليس في أي الامرين اكثر رحمة بشعب كشمير ولكن التأكيد بانها فرضت بواسطة سلطة غير شرعية ، متجاهلة توصيات مجلس الامن ، كما جاء في قرارات المجلس في ٣٠ آذار (مارس) سنة ١٩٥١ ،وفي ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ . واني اطلب من المجلس ان يلاحظ ان حكومة الهند لا زالت متصلبة بخصوص توسيع اضافي لهذه الاجراءات ، وعلى عكس ما اعلنه وزير الهند فهي مصممة على فرضها .

ان هذا يجرنا الى قلب المعضلة التي يواجهها المجلس ، بخصوص المعضلة الهندية الباكستانية . فمن جهة يقول الوزير الهندي ان الباكستان ليس لها اي حق او مبرر وليست في وضع يمكنها من تقديم احتجاج بخصوص ما تصنعه الهند في كشمير . كما يقول ان اي قدر من الخطابات الحماسية من قبل باكستان لن يمنح حكومة الهند من انجاز خططها لضم الولاية . وأن قرارات لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان قد اصبحت عقيمة وان حكومة الهند سوف لا تقبل تحت اي ظرف بالتمسك باستفتاء في كشمير .

ولكنه من الجهة الاخرى يقدم عرضا لاجراء مباحثات مع باكستان حول جميع الخلافات المعلقة . والسؤال هو : كيف يؤخذ العرض جديا اذا كان موقف حكومة الهند كما وصفه الوزير الهندي ؟ كيف يمكن حل هذه الخلافات اذا كانت حكومة الهند تصر على موقفها المتصلب ، كما فعلت خلال المفاوضات الثنائية في ١٩٦٢ — ١٩٦٣ ؟

لقد فشلت تلك المفاوضات ، كما فشلت جميع المفاوضات من قبل وتقول حكومة الهند ان الوساطة لا تفيد . والان يضيف وزير الهند قائلا « ان موافقة المجلس على القرارات سوف لا تكون ذات فائدة لانها على الارجح ستزيد الشعور مرارة » .

وهناك ايضا الموقف المتصلب الذي اتخذته حكومة الهند بقولها انها لا توافق على الخضوع الى تحكيم محدود لنقاط الخلاف على حقائق القضايا بين الفرقاء بخصوص انجاز الاتفاقية الدولية على كشمير . واني اود ان اضع المسألة امام المجلس : اذا فشلت المفاوضات تكرارا وكان من المستحيل جني اية فائدة منها ، واذا كانت حكومة الهند تنفر من الوساطة ، واذا كانت ترفض التحكيم المحدود ، واذا كانت تحذر مجلس الامن من اتخاذ اية قرارات ، افليس ذلك هو الوضع الذي تمنع وتسد فيه جميع السبل امام اية تسوية سلمية ؟

وهذا يوصلني الى عرض الهند بما يدعى « ميثاق عدم اعتداء » ولقد قلنا مرارا وتكرارا اننا قد وقعنا « ميثاق عدم اعتداء » بمجرد تعهدنا

بالتمسك بميثاق الامم المتحدة . ويسأل وزير الهند اذا كان عندنا تحفظات ذهنية . فهل كان لدى الهند تحفظات ذهنية عندما وقعت ميثاق الامم المتحدة ؟ فاذا لم يكن ، فما هي الضرورة لـ « ميثاق عدم اعتداء » . والمطلوب ليس ميثاق آخر ولكن ابتكار طرق معينة لحل نزاع كشمير . فهذا يزيل السبب الوحيد للنزاع بين البلدين .

لقد كنا نحاول منذ سنة ١٩٥٠ التأثير على حكومة الهند بهذه النقطة عندما اقترحنا « ميثاق عدم اعتداء » يتضمن شروطا للمفاوضات بين الهند وباكستان وفي حالة فشل المفاوضات الاستعانة بالوساطة وفي حالة فشل الوساطة ، وضبط نقاط الخلاف امام تحكيم مناسب او تقدير قضائي . ولاسفنا ولسوء الحظ ، وفوق كل هذا ، لسوء حظ شعب كشمير ، فان حكومة الهند قد رفضت باصرار قبول عرضنا والاعتراف بأن « ميثاق عدم اعتداء » ما هو الا مجرد سخافة الا اذا رافقه تفويض فوري باستعمال الوسائل اللازمة لتسوية الخلافات .

وبينما اسيء اظهار موقفنا في الماضي فمن المبهج ان تكون المبادىء التي كنا نجد لكي تنال القبول تجد الان تعبيرا جليا في الحوار القائم بين رؤساء حكومة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وفي آخر بيان للرئيس خروشوف بخصوص التسوية السلمية للخلافات الاقليمية قال :

ان الحياة تظهر ان اكثر الخلافات الاقليمية مشحونة بامكانية صدام مسلح خطير وبالتالي تشكل تهديدا محتمل الوقوع للسلام العالمي » . واضاف :

« فهل ان الاتحاد السوفياتي يعرض ان تلغى بضربة واحدة جميع القضايا الاقليمية بين الدول وترك المحاولات لحلها كأن هذه القضايا غير موجودة بالمرة ؟ لا ، ليست هذه هي النقطة . فنحن نلاحظ ان لبعض الاقطار اسبابا جديدة لدعاواها » .

واستطرد قائلا :

« وكذلك فان التسوية السلمية للخلافات الاقليمية مفضلة لانه من جراء ممارسة العلاقات الدولية يوجد في الحقيقة كثير من الوسائل الحسنة لتسوية سلمية للمسائل المعلقة ، سواء في طريق المفاوضات المباشرة بين الاقطار المعنية او الاستعانة بالموظفين الاكفاء ، او طلب مساعدة من مؤسسة دولية الخ » .

وعلى هذا الاساس عرض الرئيس خروشوف اتفاقية احتوت على « تعهد لتسوية جميع الخلافات الاقليمية بالاقتصار على الوسائل السلمية ، مثل المفاوضات ، الوساطات ، والاجراءات الحبية ، وكذلك

الوسائل السلمية الاخرى التي يؤثرها الفرقاء المعنيون طبقا لميثاق الامم المتحدة . »

دعونا نأخذ بهذا البيان لرئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي ولنطبقه على نزاع كشمير ، مع ان هذا النزاع يتعلق بحقوق شعب لتقرير المصير . وبناء على هذا البيان ، فليس من العدل ابدا ان نترك جميع المحاولات لتسوية النزاع ، كأنها لم تك ابدا . ولكن ذلك بالضبط هو ما تريد الهند من المجلس عمله . وبناء على هذا البيان ، يجب ان يكون هناك تعهد بتسوية النزاع بالوسائل السلمية . ولكن بعد فشل احدى هذه الوسائل ، أي المفاوضات ، سدت الهند الطريق في وجه الوسائل الاخرى بينما لا تزال تعرض « ميثاق عدم اعتداء » .

دعونا نشير الان الى بيان رئيس الولايات المتحدة الذي جاء في رسالته في ٢٠ كانون الثاني الى رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي خروشوف حيث يعرض الرئيس جونسون السبل التالية لمنع استعمال القوة لحل المنازعات الدولية .

« يجب على الفرقاء المعنيين في اي نزاع خطير ايجاد حل بالوسائل السلمية — لاجئين الى المفاوضات ، او الوساطة ، او التوفيق ، او التسوية القضائية ، او اجراء لجنة مختصة من الامم المتحدة او أي وسائل اخرى من اختيارهم » .

فكيف ينطبق هذا على المسألة المعروضة امامنا ؟ بما ان المفاوضات بين الهند وباكستان قد فشلت ، فهل الهند مستعدة للقبول بتحكيم محدود او لتسوية قضائية لنقاط الاختلاف بين الفرقاء الذين اما ان يكونوا مهيئين لقبول التحكيم او قادرين على الالتزام بحكم قضائي ؟ لقد رفضت الهند هذه الوسائل ثانية وثالثة وترفض الهند اليوم حتى مساعدة الامم المتحدة لتسوية هذا النزاع . ومع ذلك تعرض الهند « ميثاق عدم اعتداء » .

ويضيف رئيس الولايات المتحدة في بيانه قائلا :

« ان تجنب الحروب على خلافات اقليمية وغيرها تتطلب ليس فقط مبادىء عامة ولكن تنمية وتحسين اجهزة الوسائل ايضا لتسوية سلمية . وتعتقد الولايات المتحدة ان مناهج الامم المتحدة لحفظ السلام وبالخصوص مجلس الامن يجب ان تستعمل اكثر وتقوى . »

ان مناهج الامم المتحدة لحفظ السلام هذه هي التي تمتهنها الهند بالنسبة لكشمير . فعندما وصلنا الى مسألة كيفية انسحاب قوات الهند والباكستان من ولاية جمو وكشمير وتأمين سلامة الولاية عرضنا مرابطة

قوة للامم المتحدة غير متحيزة للهند او للباكستان . فرفضت الهند هذا العرض وهددت بأن تعتبر قيام اي دولة بادخال قوة للامم المتحدة الى القسم الذي تحتله الهند من كشمير عملا عدائيا لها .. وقد ذهبنا بعيدا بان نقلنا الى ممثل الامم المتحدة في ١٩٥٨ قبولنا اقتراحه بامكانية مرابطة قوة للامم المتحدة على الجانب الباكستاني من حدود جمو وكشمير لتأمين سلامة المنطقة بعد انسحاب القوات الباكستانية فقالت الهند انها تأسف لمرابطة مثل هذه القوة في الاراضي الباكستانية . وهكذا فان الهند قد جعلت اللجوء الى الاجهزة السلمية للامم المتحده لحل النزاع لكشمير مستحيلا . وفوق هذا ، فان الهند تعيق كل قرار لهذا المجلس .

ومع ذلك تعرض الهند « ميثاق عدم اعتداء » .

وهناك اعتبار مهم اخر مشترك هنا بالنسبة لعرض الهند هذا وهو « لتجلس معنا لحل اختلافاتنا » . واي مراقب محايد سوف يلاحظ ان كلمة « اختلافاتنا « قد استعملت بمهارة هنا . والهدف منها هنا قد لا يكون سوى تعقيد الامور . فنضلا عن ذلك ماذا هنالك من « اختلافات » ؟ قد يوجد هنالك عدة اختلافات بسيطة بين الهند والباكستان ، كالتي توجد بين اي قطرين متجاورين ، الا ان ايا منها لم يشكل اي عقبة هامة .

وقد اعلن وزير الهند عن عدم ايمانه بالاراء التي صرحت بها في اليوم الاخير بخصوص تسوية سلمية للخلافات الدولية . وقد اتهم باكستان بالاشتراك بالتهديد بالقوة . ان نزاع كشمير معروض امام المجلس منذ ستة عشر عاما . وخلال هذه السنوات بذلت كثير من المجهودات للوصول الى حل سلمي للمشكلة . وعرض لا اقل من عشرين عرضا مختلفا بين الحين والاخر . من قبل شخصيات بارزة من بينها رئيس الولايات المتحدة ورئيس وزراء المملكة المتحدة حتى يستطاع الوصول الى اتفاقية بين الهند وباكستان وكانت باكستان تقبل كل عرض من هذه العروض بينما كانت الهند ترفضها واحدا بعد الاخر .. فاذا كان هذا لا يشكل برهانا على عزم باكستان على الوصول الى تسوية سلمية للخلافات ، فلا ادري كيف تحظى برضى الهند .

لقد كان وزير الدفاع الهندي هو الذي اعلن في الجمعية العامة للامم المتحدة ان الهند لم تقلع عن استعمال قوتها المسلحة وانها تحتفظ بالحق في اللجوء الى القوة عندما تتطلب مصالحها ذلك . وكان هذا هو نفس وزير الدفاع الذي وصف الباكستان علنا بأنها عدوة الهند رقم واحد » .

لقد اتيناهنا لا لنوجه تهديدا ولكن لنقدم مرافعة لكم لتتذكروا ان هذه المنظمة قد تألفت « لتحفظ الامن والسلام الدوليين ، وتمهد

السبيل للوسائل السلمية ، ووفقا لمبادىء وعدالة القانون الدولي ، حسم او تسوية الخلافات الدولية او المواقف التي قد تؤدي الى الاخـــلال بالامن » . اننا نترافع امامكم لتتذكروا ان تاريخ الانسانية قـد لطخته الحروب والشدائد ، واذا كانت هذه المنظمة التي وضع الناس فيهـــا آمالهم للسلام في المستقبل تدير اذنا صماء الى نداءات المعتدى عليهم ، اذن فما هو الامل للسلام في وقتنا الحاضر ؟ ان الموقف بالنسبة للهند بسيط . فهي تسيطر على اكثر اجزاء ولاية جمو وكشمير ولا تود اكثر من ان يترك جانبا دون ان يعترض عليها معترض . الا اننـــا ونحن نرى معارفنا واقاربنا ، لحمنا ودمنا ، يقاسون العذاب والارهاب ، فهل نبقى متفرجين مكتوفي الايدي ؟ اننا نرى ونشعر بما يجيش في صدر شعب صمم على ان يكون حرا ، افلا نحذر من نتائج واخطار ابقاء الحالة تتردى الى مثل هـــذا ؟

لقد حاول وزير الهند ان ينحي باللائمة على باكستان لفشل المحادثات الثنائية التي دارت بين بلدينا في سنة ١٩٦٢ و ١٩٦٣ بسبب نتيجـــة اتفاقية الحدود الصينية ـ الباكستانية . ويستطرد متهما ان المحادثـــات قد قطعت نهائيا بواسطتي بالرغم من جميع الجهود التي بذلتها حكومته للابقاء عليها . فدعوني اضع الحقائق امام مجلس الامن .

فطبقا لسياسة حكومة الباكستان بانشاء علاقات ودية مع جميـــع شعوب العالم وعلى الخصوص مع هؤلاء الذين هم جيرانها ، عقدنا اتفاقات حدود مع ايران وبورما ولبعض المدى حتى مع الهند .

وبناء على هذه السياسة فان حكومة الباكستان عرضت رسميـــا على حكومة جمهورية الصين الشعبية في آذار (مارس) سنة ١٩٦١ ان تدخل الحكومتان في مفاوضات للوصول الى تفاهم على مواقع وخطوط الحدود الغير مرسومة لمقاطعة سينكيانغ الصينية والمناطق المجاورة حيث تقع مسؤولية الدفاع عنها على عاتق حكومة الباكستان .

وفي اواخر شباط سنة ١٩٦٢ تجاوبت حكومة جمهوريـــة الصين الشعبية تجاوبا ايجابيا ، وبعد عدة شهور اصدرت الحكومتان بلاغـــا مشتركا في ايار (مايو) يفيد بأنهما قررتا الدخول في مفاوضات للوصول الى تفاهم على مسألة الحدود على اساس مـــن التعاون المشترك وبروح علاقات الصداقة بين الجيران .

وابتدأت المفاوضات في بكين قبل عدة اسابيع مـــن وقوع الصدام الصيني ـ الهندي في تشرين الاول ١٩٦٢ . وكان ذلك الصدام بـــين شعبين شرقيين قويين . ولم تك تلك الازمة من صنعنا . ولـــم يكـــن باستطاعتنا منعها او التأثير على مجراها .

وعندما صدر البلاغ المشترك لرئيس الباكستان ورئيس وزراء الهند في تشرين الاول ١٩٦٢ الذي قبلا فيه القيام بمجهودات جديدة لحل نزاع كشمير على اساس عادل وشريف . كانت الهند تعرف تمام المعرفة بان باكستان والصين قد بدأتا المفاوضات على اتفاقية الحدود في بكين قبل ذلك بكثير . ويوم ابتداء المحادثات الثنائية في راولبندي في ٢٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ اعلنت اتفاقية كاملة من حيث المبدأ بين الباكستان والصين لتخطيط الحدود بين سيكيانغ والمناطق المجاورة ، والتي كانت الباكستان مسؤولة عن الدفاع عنها . وقد سرنا في هذا الطريق قبل ابتداء المفاوضات الثنائية مع الهند . فلو لم نفعل ذلك فان حكومة الهند كانت ستتهمنا باخفاء هذه المعلومات ، وبهذا ستتصرف بعكس روح البلاغ المشترك في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٢ . وسارت مفاوضات بكين في مجراها ، ووقعت انا الاتفاقية في بكين في ٢ آذار (مارس) ١٩٦٣ .

ويصف وزير الهند نتيجة اتفاقية الحدود هذه بانها اريد بها التحرش والاستفزاز ويعطي حكومته الفضل في عدم الغاء مفاوضات كشمير مع الباكستان . وهو يتهمني بهذا الاجراء . ففي ايار ١٩٦٣ ، وآخر جولة للمحادثات ، ابلغت الوزير الهندي سارد ر سينغ ، رئيس فريق المفاوضات الهندي مرارا بأنني مستعد للبقاء في دلهي اذا ما كان هو مستعدا لقبول الاقتراحات الباكستانية لازالة العوائق القائمة التي توقفت عندها المفاوضات منذ الجولة الثالثة . فلم اتوصل الى جواب ولذلك انتهت المفاوضات . وقد فكر وزير الهند انه من الملائم ان يتهمنا « بمعاونة الصين » ، « وبأن الباكستان لا تود ان تكون الهند قوية ، فهي تريد ان تضعفها دوليا ومحليا » .

سيدي الرئيس ، هل كانت هذه الملاحظة عن « مغازلة الصين » مقصودة لتسمعها آذانكم ؟ هل قصد بها اسماع آذان كل واحد في المجلس ؟ بصراحة لا . لقد كان مفروضا بها ان تكون حوارا الا انني احب ان اصرح هنا بأن لا اجد في هذا المجلس ساذجا واحدا للدرجة ان لا يعرف الفرق بين حليف وانتهازي فنحن حلفاء ، ونحن مشتركون في حلفين دفاعيين مع اصدقائنا ونحن نقف الى جانب تلك الاحلاف . فلنا مثل ما علينا في هذه الاحلاف من منافع ومضار ومكاسب وخسائر . ولعلنا مستعدون لمواجهة فناء نووي من أجل قضية مشتركة وقدر مشترك وقيم مشتركة ولربما كان احد الاسباب لعدم نجاحنا في تسوية نزاع كشمير هو لكوننا مخلصين تماما لاحلافنا . فلا احد اذن يستطيع ان يخدع احدا بالقول بان باكستان تغازل الصين الشيوعية . ونحن لدينا اتفاقية حدود مع جميع الاقطار ، مع بورما ، ومع ايران . والصين هي جارتنا مثلها مثل بقية الاقطار ، وقد عقدنا اتفاقية حدود معها في سبيل

السلام والامن والاستقرار ولازالة اي مصدر ممكن للاحتكاك حتى نعزز السلام وحتى لا يتكرر الصدام المشتبكة فيه الهند مع عدة اقطار . ولم يكن هذا في سبيل احلافنا فقط ، بل في سبيل السلام العالمي . لقد اعترفنا نحن بحقيقة واقعة ، واعترف كثير من الاقطار بالحقيقة الواقعة . فهل اتهموا بمغازلة الصين الشيوعية ؟ هل نذكر ممثل حكومة الهند بسنوات التضليل العشر التي جرت بين حكومة الهند وجمهورية الصين الشعبية ؟

ونحن هنا في هذا المجلس متهمون بمغازلة جار واحد فقط لان لنا معه علاقات طبيعية ولكن لا يوجد في هذا المجلس ساذج واحد حتى يخدع بهذه الدعاية من قبل حكومة الهند ، وهؤلاء الاصدقاء والحلفاء الذين تقف الى جانبهم بثبات وبتصميم يعرفون ذلك اكثر من غيرهم .

عندما اعلنت الهند عن البانتشيلا بعد ان توصلت الى اتفاقية مع الصين بشأن التيبت في ١٩٥١ ، كوصفة سحرية ، ستؤمن السلام في ايامنا ، لم نعتبر ذلك مغازلة للصين . وعندما ملأت شعارات « تشيني هندي بهاي بهاي » (اي يحيا التحالف الهندي — الصيني) افاق الهند لسنوات ، لم تعتبر ذلك مغازلة ولكن بمجرد أن تعقد الباكستان اتفاقية حدود مع الصين من اجل السلام والطمأنينة في آسيا يصبح ذلك مغازلة . ومن الواضح أن للهند معيارا مزدوجا للسلوك الدولي ، واحدا للهند وآخر كلية للباكستان .

ونحن متهمون باضعاف الهند محليا ودوليا . ولقد عالجت بقدر كاف الوجهة المحلية . فكيف اضعفنا الهند دوليا ؟ هل يجب علينا ان نبقى على علاقات غير ودية مع جيران الهند لان علاقاتها مع اكثرهم غير ودية . وليس للهند خلافات مع الباكستان فقط . فالهند على خلاف مع جميع جيرانها تقريبا . فلو كانت هذه مقتصرة فقط على الباكستان ، فلربما عندها يكون خطأ ما او لوم يخص أو يوضع على الباكستان . ولكن الظاهر ان الهند على حق في كل مكان ، وان بقية العالم — وعلى الخصوص جيرانها — على خطأ في كل شأن .

ان الاسباب التي قدمها ممثل الهند لعدم وفاء حكومته بتعدها من الكثرة بحيث لم يعد من السهل متابعة مجرى حواره .

لقد اعتبرنا كشمير دائما مسألة هامة وحيوية ، لانها اولا وقبل كل شيء مسألة انسانية حيث يعتمد مستقبل ومصير ٦٠٠ مليون من الناس الذين يقطنون شبه الجزيرة الهندية الباكستانية على حل عادل وشريف . ان كشمير هي رمز وضمان «لعلمانيتهم» ما هو الا زعم هندي . واني لاجرأ على القول بأن كشمير هي امتحان لقدرة المجتمع العالمي على حل الخلافات

بالوسائل السلمية . فاذا كانت كشمير رمزا وضمانا ، فلتكن رمزا لارادة الشعوب لحل خلافاتهم بالوسائل السلمية وضمانا لاحقاق العدالة لجميع البلاد والشعوب كبيرة او صغيرة .

لقد طال امد نزاع كشمير عدة سنوات . وكانت التعقيدات التي احاطت بهذا النزاع تعقيدات سيسية ومركبات قوة . والمسألة المعنية بسيطة وواضحة هي : حقوق شعب لتقرير المصير وتعهد الحكومات باحترام الاحكام الدولية .

وفي درسه القصير عن تاريخ الولايات المتحدة ، ذكر لنا ممثل الهند الحرب الاهلية الدموية التي جرت في الولايات المتحدة لتمنع الجنوب من الانفصال . والتشبيه ليس دقيقا طالما ان كشمير ليست قسما من الهند تحاول الانفصال ، او ان مجتمعا يمتلك العبيد يحاول الابقاء على الرقيق . ان كشمير هي كيان وشعب ولنستشهد بقول نهرو من انها شعب له روحه وشخصيته الخاصة حيث اعطي وعدا قبل ستة عشرة عاما بأن الشعب الكشميري سيصبح حرا لتقرير مستقبله .

حضرة الرئيس : لقد جاءت الباكستان الى هنا سعيا وراء تأييدكم لحقوق اقلية تريد الانفصال عن الاتحاد الهندي . وهي قد جائت للحصول على تأكيد ثان للوعد الذي قطع لجميع شعب كشمير كي يتمكنوا من تقرير مستقبل ارضهم . ان شعب كشمير ليس اقلية هندية ، وهم لن يكونوا ابدا اقلية هندية . وكشمير ليست ملكا لاي من الهند والباكستان . انها ملك لشعب كشمير ، وشعب كشمير فقط هو الذي يقرر ما الذي سيكون مصيره في المستقبل والكلمات التي قلتها الان مرة ثانية هي كلمات رئيس وزراء الهند .

ويعتبر وزير الهند ان مستقبل العالم يعتمد على نشوء الاقطار والشعوب ذات الاجناس المتعددة في مختلف اقسام العالم . ولربما كان الامر كذلك ، ولا جدال في خصامنا على المبدأ . والباكستان نفسها هي بلد يعيش فيها سكان يعتقدون بمذاهب مختلفة ، ويتكلمون لغات مختلفة ، وينتمون الى اجناس متعددة الاصول . واختلافنا مع الهند على هذه المسألة هو اننا نعتقد ان نشوء المجتمعات والاقطار المتعددة الاجناس يجب ان لا يتم بالقوة ، وليس على اساس تصور قانوني بل طبقا لارادة وموافقة الشعوب . فاذا كانت هذه سياسة غير معقولة فاننا نعلن اننا مذنبون .

وقد حاول وزير الهند ان يوضح لنا كفاح الهند ضد التسلط والاستعمار واني اجرأ على القول واقول ان ادعاءاته كان يمكن ان تكون اكثر اقناعا لو لم يكن قد دعم قضيته بخصوص كشمير على حقوق

الحاكم الذي هو زعيم اقطاعي ، وطاغية حمي من شعبه فقط بواسطة تدابير استعمارية . ولسوء حظ ادعاءات الوزير الهندي حول الكفاح ضد الاستعمار انه عندما اراد ان يبرهن على انتساب كشمير الى الهند ، قدم اثباتا بأن كشمير كانت جزءا من امبراطورية آسوكا .

وبالتأكيد ، فلم تكن كشمير وحدها ضمن امبراطورية آسوكا بل وجميع باكستان ومعظم افغانستان . ومن سوء طالع موضوع وزير الهند ان يكون التفكير السياسي للهند موضحا ومفصلا في شروط مختلفة من قبل اكثر كتابها ومؤلفيها البارزين .

« لقد انتهى زمن الحكومات الوطنية الصغيرة » — لم تكن هذه كلمات رجل معارض للاستعمار : انها كلمات السيد جواهر لال نهرو في كتابه ، اكتشاف الهند . وطموح الهند يوضحه الكاتب والسياسي الهندي المشهور ، المرحوم ك. م. بانيكار ، الذي كان سفيرا للهند ومسؤولا هنديا بارزا ، اذ يقول :

« لقد طمست رؤيتنا نزعة لا تمت الى الهند بصلة ، تلك هي النزعة الى السلام ، فان النظرية المعروفة باسم « اهمسا » او اللاعنف انما هي ولاشك عقيدة دينية عظيمة غير ان الهند قد رفضت هذه العقيدة حين ابت اتباع تعاليم بوذا . وكانت النظرية الهندوكية في جميع الاوقات ، خصوصا مدة عظمتها التاريخية ، احدى الاثباتات النشيطة في سبيل الحق ، بقوة السلاح ان كان ذلك ضروريا . يجب ان نتجه الى المحيط الهندي ، كما فعل اسلافنا ، الذين فتحوا سوقطرة قبل المسيح بكثير ، واسسوا امبراطورية في منطقة المحيط الهادي » .

والعبارة مقتبسة من كتابه ، الهند والمحيط الهندي ، صفحة ١٦ . وبالتأكيد فان وجهة النظر المقصودة هنا هي وجهة نظر للتوسع ، ووجهة نظر تريد ان تمتد سيادة الهند من بلاد الصومال الى اندونيسيا ، ومن جبال هندوكوش الى نهر ميكونغ ، اي على جميع الاقطار والبلاد التي تقع على المحيط الهندي . واني اقول ان هذا الموقف لا يكاد يكون مضادا للاستعمار .

ترى من لم يسمع بالصراع البطولي الذي قمنا به من اجل الحرية للشعوب التي تقطن شبه القارة ؟ لقد قاتلنا لسنين طويلة ، جميعا جنبا الى جنب ، وحتى بينما كان الصراع متواصلا ، عارض زعماء الهند الحاليون بعناد وبشراسة وقسوة حق الباكستان في ان تكون بلدا حرا ومستقلا .

ولذلك يؤلمنا ان يستعمل بلد تحرر حديثا من الحكم الاجنبي حججا ومناورات تنم عن الاساليب الاستعمارية لينكر نعمة الحرية التي لا تقدر

بثمن على شعب كشمير . وقد صرح ممثل الهند ان الديموقراطية مثل عمل الخير ، يجب أن تبدأ من البيت . واني اذكره ان هذا حقيقي في جميع الفضائل وان الصلاح الذاتي لا يمكن ان يكون بديلا للصلاح . وقد زعم ان الهند قد ناضلت دون توقف في الامم المتحدة من اجل قضية الحرية في آسيا وافريقيا . واني لا اظن ان تكون هناك مجرد ضرورة لاذكر الاعضاء الحاليين هنا بالمساعدات التي قدمتها الباكستان الى كفاح شعوب آسيا وافريقيا ليحرروا انفسهم من السيطرة الاجنبية . ونحن لا ندعي فضلا لهذا ، ولا نطلب جزءا او شكورا . انه واجبنا وانها مسؤوليتنا للسلام العالمي ولمقاومة الاستعمار . انه شيء طبيعي وليس بغير طبيعي . انه شيء عادي وليس باعجوبة . نحن لا نريد أن ندعى بان الدعم الباكستاني كان ذا طبيعة فريدة وحاسمة . ويجب ان يرجع الفضل في جميع الحالات الى الشعوب انفسهم والى زعمائهم الذين قاتلوا وناضلوا ، كما يفعل اليوم شعب كشمير .

فكيف تستطيع الهند ان توفق بين سجلها في كشمير ودورها الذي تراه لنفسها كزعيمة ، ومحركة اساسية ، وراشدة حركات الحرية في جميع انحاء العالم ؟ اننا نحن الذين عملنا في الامم المتحدة في هذه المشاكل ، نعرف تماما مراوغة الهند وتقلبها كلما ظهرت مسألة لتقرير المصير في اي جزء من اجزاء العالم .

ولقد لفتنا نظر المجلس الى الوضع الحالي في ولاية جمو وكشمير والى تدهور العلاقات الخطيره بين الهند والباكستان الذي هو نتيجة مباشرة لذلك الوضع . وبعملنا هذا ، فاننا نعتقد اننا قمنا بالواجب الذي فرضه الميثاق علينا ، وان واجب الشعب هو طلب مساعدة هذه المنظمة العالمية لاصلاح الوضع ولوقف تدهور العلاقات ولمنع اي صدام ضخم . وعلى مساعدة هذا المجلس ، في حكمته وفي شعوره بالمسؤولية الجماعية للجنس البشري ، التي سيقدمها لنا ، تعتمد الامال من اجل السلام في منطقتنا . ونحن نبتهل الى الله لان لا تقف في وجه هذه الامال اية عقبة .

(من بيان في مجلس الامن بالامم المتحدة ،
٧ شباط (فبراير) ١٩٦٤) .

القسم الثالث

طريق عملي

حضرة الرئيس ، انني شاكر فضلكم وفضل الاعضاء الاخرين للمجلس لعقدكم هذا الاجتماع ليستأنف النظر في الوضع في جمو وكشمير واثره السيء على العلاقات بين الهند وباكستان . وفي الاجتماع الالف والثالث والتسعين للمجلس . طلبت تأجيلا لعدة ايام لاعمال المجلس . وان حكومتي لتقدر كثيرا منح المجلس لنا هذا الطلب .

ان قصدي من مخاطبة المجلس ثانية هو ، اولا لتقديم تقرير مقتضب عن الوضع في كشمير كما صار منذ اجتماعنا الاخير ، وثانيا ، لايضاح موقف حكومتي بالنسبة للظواهر التي بدت خلال مناقشة المجلس في شباط (فبراير) .

وقد ظهرت ثلاث حقائق خلال العطلة منذ آخر اجتماع لنا : اولا ، ان حركة الاحتجاج في ولاية جمو وكشمير لا زالت مستمرة . ثانيا ، لم تظهر الهند بادرة تبدل في سياستها القائمة على القمع ضد شعب الولاية . ثالثا ، لقد اظهرت حكومة الهند انها عازمة على اتخاذ الاجراءات التي ستؤدي الى ضم ولاية كشمير والتي احتجت الباكستان بنوع خاص للمجلس عليها .

وهكذا ، لم يجر خلال العطلة ، أي تحسن في الوضع بين الهند والباكستان .

ودعوني اروي لكم بعض التطورات الهامة التي حدثت منذ آخر اجتماع لنا . ففي ٢٠ شباط اشار وزير الدولة الهندي المستر غولزاري لال ناندا ، في البرلمان الهندي الى ان :

« القرارات الدستورية الخاصة التي تفصل جممو وكشمير عن الولايات الاخرى في الاتحاد الهندي سوف تختفي سريعا . »

واضاف قائلا : « ان الحالة كما اصبحت عليه الآن تتطلب عملا سريعا » .

وفي اليوم نفسه قال مراسل صحيفة « لندن تايمس » في دلهي من سرينكار « ان دلهي ستهيء بعض التدابير » في كشمير . وكان التدبير الذي هيء هو تعيين عميل جديد كرئيس وزراء في كشمير المحتلة من قبل

الهند وذلك في ٢٨ شباط (فبراير) . ومن الملاحظ ان هـذا الاجراء اتخذ لمقاومة التحذيرات التي تقدمت بها عناصر اكثر تعقلا في الهند نفسها . وفي ٢٠ شباط ، صرح المستر م. ر. ماساني احد أعضاء البرلمان الهندي البارزين « ان ابدال السيد شمس الدين بالسيد ج. م. صادق كرئيس للوزراء سوف لا يهدىء الحالة في الولاية امدا طويلا . » .

والحقيقة ، ان العميل الجديد قد عين ، مع ان صحيفة « لندن تايمس » قالت في ٢٥ شباط ان « الاستياء لاصرار دلهي على تعيين الرئيس الجديد قد ازداد لدرجة عظيمة في كشمير » .

ومن الثابت ان السيد صادق قد رشح لرأس النظام الذي ترعاه الهند في كشمير لانه كان يطالب بادماج تام لكشمير مع بقية الهند وانهاء الوضع الخاص لكشمير . وقد اوفى بما كان رؤساؤه ينتظرون منه باعلانه عن انه في اول آذار ستزيل حكومته جميع العقبات لادماج المنطقة مع « بقية انحاء الهند » . وبهذه النهاية فان النظام الجديد الذي ترعاه الهند في كشمير اصدر قانونا فيما يدعى مجلس الدولة في ١٠ آذار ، الغاية منه تغيير لقب رئيس الدولة ورئيس الحكومة في القسم الذي تحتله الهند من كشمير ، والتوصية لابدال علم الدولة بعلم الهند .

وقد ذهب صنيعة الهند الجديد في كشمير الى ابعد من ذلك ودعى لتعيين حاكم لكشمير التي تحتلها الهند من قبل رئيس الهند بدلا من ان تنتخبه سلطة الولاية التشريعية . وتتضمن الوزارة الجديدة وزيرا ينتمي الى منظمة هندوسية متطرفة ، هدفها الذي تجهر به هو تحويل كشمير الى منطقة اكثريتها هندوسية بالعنف وبالهجرة على نطاق واسع من الهند . وبالاضافة الى ذلك فان المراكز الرئيسية في الادارة المدنية والبوليسية لكشمير التي تحتلها الهند قد اعطيت الى موظفين غير كشميريين . وهذه تتضمن مركز وكيل الوزارة الذي عين فيه موظف من حكومة الهند مع اعطائه صلاحيات قوية لملء المناصب الحساسة الاخرى بموظفين من حكومة الهند .

ومن الضروري ان نوضح التأثير الذي سترسمه هذه الاجراءات بعد زمن . ولا احتمال للخطأ فيما تعنيه هذه الاجراءات . فهي قد رسمت لتنفيذ ضم ولاية جمو وكشمير الى الاتحاد الهندي . وكما قلت في بياناتي في شهر شباط (فبراير) فان المسألة المعروضة قيد البحث ليست طبيعة السلطات التي يجب على الهند الابقاء عليها او الاستغناء عنها من دستورها وانما المسألة المعروضة قيد البحث هي ما اذا كانت الهند تنوي تسهيل ابداء حرية الاختيار لشعب جمو وكشمير او العمل على منعه من ذلك . ونظرا الى ان الهند ارادت في وقت سابق ان تعترف بشخصية رمزية لشعب جمو وكشمير وذلك في المادة ٣٧٠ من دستورها ، فان الغاء هذه المادة لا يفهم منه من جميع الوجوه سوى نية الهند لوضع الامم

المتحدة امام الامر الواقع ومحاولة اقفال جميع طرق النجاة امام شعب جمو وكشمير .

وقد قدمنا احتجاجا الى مجلس الامن ضد ابقاء انهند زعماء شعب جمو وكشمير في السجن . وما نشاهده الان هو اعتقال بالجملة لشعب بكامله ومحاولة لتعزيز ومضاعفة القضبان الحديدية حيث حجزوا خلفها في اقفاص السجون . واسمحوا لي ان اقول انه ليس من عمل تقوم بــه قبل حكومة الهند ، يمكن ان يعتبر اشد تحرشا بالباكستان ويشكـــل تحديـــا شاملا لرغبات الامم المتحدة من اجل تسوية وديـــة للنزاع . وبملاحظة التوقيت والسرعة بتنفيذ هذه الاجراءات من اجل ضم كشمير المحتلة من قبل الهند اليها ، فاني اتساءل ، كيف يمكن لنا فهم ذلك سوى انه برهان على اصرار الهند على استباق الامور واستعراض للنوايا ؟ هذه هي الحالة التي نلفت نظر المجلس اليها .

و ذا ما استعدنا الى الذاكرة جواب مندوب الهند الشديد عندمـا لفتنا نظر المجلس الى ازدياد شعور السخط الشعبي فـــي كشمير ضد الهند « بان المظاهرات التي حدثت في كشمير كانت ضد الادارة المحلية » . وليس لها اي ارتباط بعلاقات كشمير ــمــع الهند او الباكستان . يبرز السؤال ، ما هي الحقيقة ؟

ويستطاع معرفة الحقيقة بواسطة لجنة مستقلة لاستقصاء الحقائق من قبل مجلس الامن ، فاذا ما وجدت مثل هذه اللجنة ، فان حكومتي سوف لا تكون مضطرة الى التشديد على هذه النقطة اكثر من ذلك . وفي حالة عدم وجود هذه اللجنة ، يستطيع المرء فقط ان يفهم الوضع مـــن تقارير المراقبين المحايدين الاجانب . ومن بين الكثير الـــذي ظهر مؤخرا اقتطف بعضا منها فقط : فمثلا افادت جريدة التايمس اللندية ، فـــي ١٣ شباط :

« ان الشعور المتزايد في الوادي ضد الحزب الحاكم في الولايــة قد تحول ايضا ضد دلهي بنفس الحدة ، ولربما لم يكن الشعور هنـــاك ضد الانضمام الى الهند اكثر قوة مما هو عليه الان . »

ويمكنني هنا استعادة ما قلته في بياناتي امام المجلس فـــي شهر شباط (فبراير) من ان ما كشفت عنه حادثة حضرت بـــال ، وليست الحادثة نفسها ، هي ما كنا نسعى للفت نظر المجلس اليه . ولكن جميع التطورات المتوالية في كشمير اظهرت حقيقة ما قدمناه . وكمثال لذلــك نروي ما افادت به جريدة النيويورك تايمس في ٢٩ شباط ، اذ قالت :

« ان الاضطرابات التي تلت سرقة شعرة مقدسة مـــن آثار النبي محمد اظهرت الشعور القوي المعارض للحكومة في كشمير ...

« وقد انزعجت دلهي الجديدة من عواطف الشعب المؤيدة للباكستان ، والتي بقيت ظاهرة الى ما بعد استرجاع الشعرة » .

وها هو تقرير آخر لجريدة الايفننغ ستار في واشنطون في ١٤ آذار يقول : « زعمت الهند ان الثورة الشعبية كانت موجهة ضد الحكومة العميلة المحلية ولم تظهر اية معارضة للهند نفسها . وبعد اسابيع من قيام عشرات الالوف من الكشميريين بالمظاهرات في شوارع عاصمة كشمير سرينكر مطالبين بلجراء استفتاء او بالاستقلال او بالاتحاد مع الباكستان ، اخبر النائب الجديد لرئيس الوزراء نهرو ، لال بهادور شاستري ، البرلمان ان الشعب في كشمير رحب بالاتحاد التام مع الهند . »

ويتحدث المراسل بعد ذلك عن « سحابة الكآبة واليأس » التي تخيم على وادي كشمير لوجود مزيج من الشرطة المسلحة واداريين هنود مستوردين » . ويضيف بعد ذلك :

« وتسعى الهند الان لتلتقط انفاسها حتى تستعيد قبضتها المزعزعة على كشمير ، ويلزمها بعض الوقت كي تذيبها تدريجيا في الهند » .

هذه الشهادة عن حقيقة الوضع في كشمير قد ايدتها اكثر تقارير الصحف الهندية نفسها . فقد قالت جريدة « تايمس اوف انديا » في ٢٠ شباط ان اكثر الحوانيت في سرينكر بقيت مقفلة في ١٩ شباط تجاوبا مع نداء اللجنة التنفيذية للقيام باضراب عام كاحتجاج على اجتماع لمجلس الولاية ، « الذي لم يكن جهازا صادق التمثيل » . وبنفس الصحيفة في ٢٦ شباط جاء في مقال بعنوان « داخل كشمير » للكاتب ناندان ب. كاغال ، قوله :

« اردنا ام لم نرد ، فان نتيجة اللجنة التنفيذية التي شكلها مولانا مسعودي بعد السرقة التي حدثت في مسجد حضرت بال اصبحت كما يظهر خلال عدة اسابيع ، صوت الشعب في وادي كشمير ... ويظهر ان لها قاعدة شعبية اوسع من اي جماعة سياسية اخرى في كشمير اليوم ... وقد طالبت بالافراج عن الشيخ عبد الله وبرجوع تشنودري غلام عباس الى كشمير ، وعندما اشتركت هذه المطالب مع الادعاء بأن مجلس الولاية ، لا يعكس ارادة شعب جمو وكشمير ، اصبحت الاهداف السياسية لمولانا مسعودي وللجنة التنفيذية واضحة تماما . وطالما ان طبيعة التمثيل في مجلس كشمير قد اعترض عليها ، مع ان اجراءاتها قد تبقى شرعية ، الا ان معناها حسب المبادىء الديموقراطية قد تضاءل . ويقول مولانا مسعودي ان ضم كشمير للهند لا هو نهائي ولا هو قطعي ... »

ثم قالت « التايمس اوف انديا » في ٢١ شباط « من الواضح تماما الان ان مولانا مسعودي ورفاقه في اللجنة التنفيذية يريدون اعادة فتح مسألة الانضمام » .

واني اتساءل ، هل هناك دحض اكثر وضوحا ينبعث من الهند نفسها من البحث الذي تقدم به ممثل الهند هنا « من ان المظاهرات في كشمير كان متموجهة ضد الادارة المحلية . »

وفي الحقيقة فان آخر التقارير لا تترك للمرء اي شك من طبيعة الحركة الشعبية في كشمير . وبناء على ما جاء في صحيفة ، « ذي ستيتسمان » في دلهي في ١٧ آذار ، ان اللجنة التنفيذية في سرينكر ، والتي وصفت في كل مكان آخر « بصوت الشعب » ، اكدت في قرار لها في ١٥ آذار ان شعب الولاية سوف لا يقبل اي حل لقضية كشمير لا يكون مبنيا على ارادة الشعب الحرة ، وطالبت بانجاز تام للوعود التي قطعت للشعب حالا . وطالبت بحل الخلافات نهائيا على اساس من الانتخاب الحر العادل . وقد اصدر المجلس السياسي لكشمير تصريحا في ١٦ آذار مطالبا بايجاد جو مناسب لاجتماع زعماء الهند والباكستان لحل مسألة كشمير بناء على رغبات الشعب في جمو وكشمير .

والحقيقة هي ان الهند تعرف تمام المعرفة حقيقة حركة الشعب في كشمير وسبب استمرار الازمة هناك . ومع ذلك فما هو تجاوب حكومة الهند ؟ انه الاسراع بالعمل لضم كشمير الى الاتحاد الهندي . وانه التهديد باتخاذ اجراءات شديدة ضد كل شخص في كشمير يحاول ان يقف في طريقها . وعندما تهدد حكومة الهند شعب جمو وكشمير بالعواقب الخطيرة علما بأن لهم الحق في تقرير مصيرهم ، فان ذلك يظهر الحالة الحاضرة بوضعها المتفجر اكثر وضوحا مما يمكن وصفه . فهي تظهر ان الهند ، التي هي عضو في الامم المتحدة ، والموقعة على ميثاقها ، والمتعهدة باحترام سلطة مجلس الامن ، لاضطهاد شعب ليس لشيء سوى لمطالبته بتطبيق مبادىء الميثاق ، وقرارات مجلس الامن المبنية عليها ، على حالته . وحتى لو لم تكن هناك عوامل اضطراب في الحالة الراهنة فان تصرف حكومة الهند هذا سيكون بحد ذاته مبررا كافيا للباكستان لطلبها تدخل المجلس .

وفي الواقع فان هناك عوامل اضطراب اخرى كنت قد ذكرتها ضخمت الطبيعة العصبية السرطانية للحالة الحاضرة بين الهند والباكستان . فالحالة على خط وقف اطلاق النار ، والتي كانت دائما مضطربة ، هي اليوم اكثر اضطرابا منها في اي وقت آخر . ففي خلال الاسابيع الماضية حدثت حوادث خطيرة ، ادت الى تبادل اطلاق النار بكثرة سببت عدة وفيات . ولا تستطيع اية لجنة دولية عمل شيء الا

مجلس الامن الذي بامكانه المساعدة لتحويل الخطر الى سلام . وبدون ذلك يزداد الموقف خطرا يوما بعد يوم .

وقد اوضحت الخطر على السلام بيانات ناطق هندي مسؤول . ففي ١٥ آذار ، وقبل عدة ايام فقط ، قال وزير العمل والشؤون الهندي المستر خانا بأن الباكستان هي « عدوة الهند رقم واحد » وحض الطلاب الهنود على السير في طريق شيفاجي وغوفيندسينغ » . وهؤلاء هما رجلا حرب في التاريخ الهندي قاتلا ضد المسلمين وغلبهما المسلمون . وهؤلاء هما رجلا الحرب اللذان اشار اليهما الهنود خلال الصدام الصيني ــ الهندي . وقد اضاف وزير الدفاع الهندي الى هذا البيان ان الهند ستكون « مقبرة للباكستان » . تلك هي الكلمات التي قالها وزير الدفاع في الهند في اليوم السابق اي ان الهند ستكون « مقبرة للباكستان » . وبينما تبقى الباكستان بالطبع ، غير خائفة من هذه التهديدات فمن الواضح انه لا يمكن تجاهلها في تقدير الحالة الحاضرة .

وقد ادت مناقشة المجلس للمسألة في شباط الى المساعدة على اظهار تطورات القضية ثانية والتي نعتقد انها يجب ان لا تترك مبهمة اذا ما اريد الوصول الى حل سلمي . وقد اظهر ثانية كلام الاعضاء في المجلس ان الامم المتحدة ليست غير متأثرة بهذه المبادىء فعليها وعليها وحدها يمكن ان يشاد صرح سلام دائم .

غير ان المشكلة تبقى في ان ذلك الكلام يجب ان يحمل بصلابة على الحالة التي تجابهنا . وكان احدى مناقشات المجلس ميالة الى تضخيم ضرورة استئناف المفاوضات بين الهند والباكستان . ولا حاجة لي لتذكير المجلس ان هذه النصيحة لا ولن تكون غير مقبولة من الباكستان ابدا . وخلال مدة النزاع كانت حكومة الباكستان مستعدة لتطبق جميع الوسائل من اجل حل سلمي وعادل . وعندما يتحدث مندوبو الدول الاعضاء في المجلس عن مفاوضات بين الهند والباكستان . فاني سأطلب منهم فقط مراعاة خبرتنا الطويلة في هذه الوسيلة بالذات في محاولة حل النزاع .

لقد جرت محادثات بين رئيسي وزراء الهند والباكستان حتى الى ما قبل عرض المسألة على المجلس في ١٩٤٨ . وقد جرت ايضا مراسلات طويلة في ١٩٥٠ و ١٩٥١ ، تخللتها اتصالات شخصية بين رئيسي وزراء البلدين ، لوضع قاعدة للمبادىء التي ستحدد تسوية الخلافات بين البلدين . وجرت مفاوضات مرة ثانية بين رئيسي الوزراء في ١٩٥٣ و ١٩٥٤ . وجرت بعض المباحثات المباشرة في ١٩٥٥ . ومن ١٩٥٨ الى ١٩٦١ سعى رئيس دولة الباكستان سعيا حثيثا لتأمين تسوية سلمية للنزاع بمفاوضات مباشرة . وكما يعرف الاعضاء جيدا ، عقدت مرة ثانية

ست جلسات للمباحثات بين الهند والباكستان من كانون الأول ١٩٦٢ الى أيار ١٩٦٣ . ولذلك فمن الصعب القول بأننا فشلنا في العمل بهـذه الوسيله أو اننا ترفعنا عنها .

وبما ان جميع المفاوضات المباشرة بين الهند والباكستان قد فشلت حتى الان ، فاننا نعتقد انه من الضرورة ان نتذكر سبب هذا الفشل . فعندما يشير احد الفرقاء الى المبادىء التي تحكم المسألة بينما يعتمـد الفريق الاخر على قوته ، وعندما يسعى احدهما فـي صحة المفاوضات ويريد الاخر ان يوجد مظهرها فقط ، وعندما يسعى احدهما للاسراع بالمنهاج ويصمم الاخر على كبحها ، فماذا تكون النتيجة ؟ النتيجه الحتميه هي ان الفرقاء يصبحون يتكلمون عن اهـداف متعارضة مما يجعـل المفاوضات ليست عديمة النفع فحسب ، بل انها تزيد من توتر الحالـة ايضا . وحتى الوساطة فانها لا تساعد كثيرا في امر كهذا ، الا اذا كان الوسيط في مركز يستطيع فيه ان يوجه المفاوضات ويضعها في قـالب متقن بتعقل . وبهذا وحده يستطاع اعطاء المفاوضات اطار منسجمـا واهدافا صحيحة . اما مطالبة الوسيط بأن يساعد في الوصول الى حل بدون قاعدة محددة فان ذلك يضع عليه عبأ ثقيلا .

وقد قيل في هذا المجلس في شباط ان المفاوضات المطلوبة فـي هذه المناقشة يجب ان تكون بناءة ومخلصة . ولكن المشكلة هـي ، كيف نستطيع ان نجعل المفاوضات مع الهند بناءة ومخلصة ، اذا كان موقف الهند هو ما ذكر في المجلس ؟ وما هو مبلغ النجاح الذي نستطيع ترقبه عندما بلغ وزير معارف الهند برلمانه في ٢٤ شباط عن اعمال المجلس ، قائـلا :

« اني اظن بأننا قد وضعنا مسألة التمسك باجراء استفتاء فـي كشمير جانبا للمرة الاخيرة » . وهذا النوع من التصريحات هو فـي الحقيقة تذكير جيد لمجلس الامن بأن لا وسيلة للمفاوضات تكون مجدية اذا ما كانت غامضة واذا ما كانت قابلة للتحريف . واذا مـا اعطي الوسيط وممثلوه الشخصيون صلاحية الامم المتحدة فان مراكزه القويـة ستكون بالتأكيد عامـلا ايجابيا ولكـي يكون هـذا العامل بناء فيلزمـه قاعـدة واساس فهو يتطلب تحديد مراجع محكمة يعتمد عليهـا موضوعيا . فما هي نقطة الانطلاق التي تكون معتمدة موضوعيا اكثر من مبادىء الميثاق والاتفاقية الدولية التي رضي بها الفريقان بكل احترام ؟ وهذه الاتفاقية لم يفرضها المجلس . فهي مبنية على الدليـل المشترك لوجهات نظر الفرقاء المعلنة ، وتشمل في حد ذاتها تسويـة لمطالبهـم المختصة . وهي اتفاقية يعتبر مجلس الامن بنفسه فريقا فيها ، ولكـي تكون واضحة المفاهيم ساهمت فيها افكار وجهود الدول الاعضاء فـي المجلس والاشخاص البارزين الذين خدموا كممثلين للامم المتحدة فـي

مجلس الامن . ولكون الاتفاقية قد شملت الوعد الذي قطعته الهند والباكستان الى شعب الولاية فتلك هي حقيقة اكدها مجلس الامن مرات عديدة على الدوام . وهكذا فان اعتراف جميع اعضاء هيئة الامم يدعم تلك الاتفاقية . فاذا ما اريد جعل ذلك الاعتراف عالميا فان ذلك ايضا قد عمل الان .

ويجب علي في سياق الكلام هذا ، التشديد امام المجلس بأن الاستفتاء في كشمير ليس شعارا للباكستان فحسب . وليس لمجرد احترامنا لكرامتنا وكلمتنا وسمعتنا هو الذي يربطنا بالاتفاقية الدولية على ولاية جمو وكشمير ،اي قراري لجنة الامم المتحدة في الهند والباكستان . واننا نلتمس مبدأ حق تقرير المصير لانه القاعدة الوحيدة — واكرر : القاعدة الوحيدة — التي يستطيع ان يعتمد عليها حل لهذه المشكلة .

انها ليست مشكلة حدود . وهي ليست خلاف على قطعة ارض . انها ليست صداما على مصالح اقتصادية . وهي ليست منافسة بين جهازين . انها مشكلة حياة ومستقبل ما يقارب خمسة ملايين نسمة يقطنون منطقة اكبر ست مرات من سويسرا . وفي هذا اليوم وهذا الزمن ، كيف يمكننا التخلص من هذه المشكلة دون ان نتعرف دون تمييز الى رغبات هؤلاء الناس ؟ ومن جهة ادبية او من وجهة سياسية ليس هناك مهرب من الحقيقة في ان ليس هناك حل لهذه المسألة قابل البقاء اذا كان استبداديا واذا لم يكن مبنيا ومعتمدا على الرغبات الحرة للشعب المعني .

ولنفرض ، في حالة سياسية حقيقية واهتمام فقط بالتغيرات الاقتصائية بالسياسة والقوة . انه يجب علينا الاسراع في انجاز ما يسمى بتسوية سياسة ، افيكون مرجحا عندها ان هذه التسوية ستؤدي الى السلام اذا ما عارضها الشعب المعني ؟ من البديهي ان بعض الرجال ذوي النوايا الحسنة سيشعرون بالحاجة الى معالجة جديدة لمشكلة دامت ست عشرة سنة . ولكن ، وهنا تكمن الحقيقة الباردة للمسألة — لا يمكن لاي معالجة جديدة ان تؤدي الى شيء سوى العناد اذا لم يلق تأييدا من شعب جمو وكشمير . ولهذا بقينا راسخين على معتقداتنا من ان اي تحول عن مبادىء لجنة الامم المتحدة للهند والباكستان سوف لا يؤدي الى تسهيل المشكلة بل الى تعقيدها فقط .

لقد بحثنا في هذه المسألة كثيرا طوال هذه السنين ، الا ان فكرة لازمتنا . لو فرضنا ان اللوح قد مسح وشطب ، وانكم ستنظرون في المسألة وكأنها ظهرت الان ، وليس في ١٩٤٨ ، ولكن اليوم . فما الذي

سيحدث ؟ ففي بحثكم مهما كان دقيقا ، من اجل تسوية عادلة ، فانكم ستنقادون الى النتيجة بأنه ليس هناك غير طريقة واحدة ـ الطريقة لمعرفة ما الذي يريده شعب جمو وكشمير بنفسه . وبذلك سوف تجدون انفسكم منقادين لاعادة كتابة مواد قرارات لجنة الامم المتحدة في الهند والباكستان مرة ثانية .

وفي اجتماعات المجلس في شباط ، كان احد بيانات مندوب الهند الشديدة ان قرارات لجنة الامم المتحدة في الهند والباكستان عقيمة . اسأل سؤالين . الاول سؤال عام . اذا كانت هذه القرارات عقيمة فهل يعني ان شعب جمو وكشمير هم عقماء ايضا وان حق تقرير المصير عقيم ايضا ؟ والسؤال الثاني هو سؤال عن اشكالات هامة جدا ، ويجب ان يجيب مجلس الامن من جهة والهند من جهة اخرى عليه بصراحة . والسؤال هو : اذا قبلنا بموقف حكومة الهند من انها تعتبر هذه القرارات عقيمة ، اليس يتبع هذا عندئذ ان وقف اطلاق النار في كشمير اصبح عقيما ايضا ، لان وقف اطلاق النار سوف لا يكون مستندا على اقرار شأنه شأن عدم شرعية هذه القرارات وعدم قبول الهند والباكستان لها ؟ ومن الثابت ان هذا ليس سؤالا بليغا واننا لا نسأله لاننا نود تسجيل نقطة . وعلى العكس فالنتائج ذات الطبيعة العملية الفائقة ستتبع من الجواب الذي ستعطيه لنا حكومة الهند .

لقد سررنا بالاشارات التي وردت في بيانات اعضاء مجلس الامن حول حقائق الوضع . ونحن نرحب بالاقتراحات بأن اي حل يجب ان يأخذ بعين الاعتبار جميع الحقائق . وهكذا فان شعب جمو وكشمير ليس أقل وجودا اليوم منه في سنة ١٩٤٩ . فهل هناك من يعترض على ذلك ؟ ان الواقع الاساسي للموقف في الحقيقة هو انه على الرغم من مرور الزمن ، فان هؤلاء الناس لم يقبلوا الاحتلال الهندي . والحقيقة الاساسية هي خيبة املهم وعدم رضاهم . والحقيقة الاساسية هي ثورتهم . والنتائج المباشرة لهذه الحقيقة هي كون الخلاف على كشمير قد غدا يهدد بالاصطدام بين الهند والباكستان . والحقيقة انه لم يحدث خلال اي وقت ان اظهر تصلب النزاع الهندي الباكستاني خلال جميع المراحل اية اشارة على انه خفّ او ان التوتر الذي احدثه قد قل .

ولهذا فان جميع الجهود يجب ان توجه من اجل ايجاد حل سلمي لهذه المشكلة اذا ما اريد لها ان تعطي ثمارا . وليس باستطاعة ما يسمى بالمعالجة الجديدة اكتشاف بديل عن حق شعب في تقرير مصيره . وليس باستطاعة اى معالجة جديدة ان يحسن فحوى قرارات لجنة الامم المتحدة في الهند والباكستان ، التي هى تأكيد لرغبة الشعب في جمو وكشمير بدون ضغط ، او اكراه او تدخل من الخارج . هذه الاعتبارات التي

يجب ان تحكم اي مسعى للوصول الى حل ، اذا كان المسعى جديا في الحقيقة ، وفيما نؤمن انه ليس هناك شك في ان هذه الحقائق مفهومة ضمنا في الاراء التي ظهرت في المجلس ، فان الحالة في جمو وكشمير تتطلب اجراء دوليا ملائما مبنيا عليها . وعندما اقول ان هذا الاجراء كان مفقودا فاني ارجو ، ان يفهم انني لست متناسيا الجهود التي بذلها اعضاء مجلس الامن خلال سلسلة الاجتماعات في شباط لسد الثغرة بين الفرقاء . الا ان مما يبعث على اليأس هو ان الناطق باسم حكومة الهند لم يضع وقتا في تشويه الاراء التي ظهرت عن اعضاء المجلس وفي التشكيك باسس الاتفاق . هذا التصرف يظهر اهمية وضرورة اعتماد المجلس شكلا محكما وصلبا ويضعه قيد العمل كمنهاج تكون نتيجته حلا وديا شريفا للنزاع . ولا ننكر قيمة النداءات والتحذيرات ولكن من الضروري ان يشكل النداء تجاوبا متناسبا مع الاوضاع الملحة للحالة الحاضرة . واقتراح للفريقين بالمفاوضة هو لا شيء سوى نصح وتحذير الا اذا رافقه ضمان من اجل جعل المفاوضات ذات مغزى ، وانا متأكد من انه ليس هناك عضو يقتنع بدخول الفرقاء في مفاوضات ، من اجل المفاوضات نفسها بل من اجل نتيجتها . وهكذا فان النتيجة هي ازدياد شعور الخطر والعبث في جمو وكشمير وفي الهند والباكستان .

لقد اتينا هنا مرة ثانية ، لنعلن تعاوننا مع المجلس لتحسين الحالة بين الهند والباكستان . وبينما نقدر روح الراي المتفق عليه بين اعضاء مجلس الامن ونتبنى محتوياته ، فاننا نرجو ان نذكر المجلس بأن هذا الراي يتطلب ان يوضع ضمن اطار معين وان ينقل بعبارات تساعد بوضوح على دفع المشكلة نحو تسوية عادلة وسلمية وشريفة للنزاع على جمو وكشمير .

(من بيان في مجلس الامن للامم المتحدة ،
١٧ آذار ، ١٩٦٤)

القسم الرابع

صوت ينطلق من غياهب السجون

منذ ان بدأت سلسلة الاجتماعات الحالية لمجلس الامن في شهر شباط (فبراير) سنحت لي الفرصة بين وقت وآخر لاطلع المجلس على الحالة السائدة في ولاية جمو وكشمير . وعندما اجتمع المجلس في ٢٠ آذار ، بطلب من مندوب الهند ، ناشد اعضاء المجلس الفريقين الامتناع عن اية اجراءات قد تزيد الحالة سوءا .

والحقيقة في المسألة المعروضة امام مجلس الامن ان لهـــا تأثيرا رادعا على قوى مختلفة لولاها لاصبحت الحالة في كشمير اكثر تعرضا للانفجار مما هي عليه اليوم . الا ان الحقيقة المحزنة تبقى في ان حكومة الهند لم يصدر عنها رد فعل ايجابي للتوضيحات التي قدمت هنا فـــي مجلس الامن . وهكذا تبقى الحالة في كشمير غير هادئة ومقلقة الى حـــد بعيد . وفي بياني الى مجلس الامن في ١٧ اذار ١٩٦٤ ذكرت ثلاث حقائق صارخة قد اثارت اهتمام العالم خلال الثلاثين يوما الماضية :

« اولا ، استمرار حركة الاحتجاج في ولاية جمو وكشمير . ثانيا ، لم تظهر الهند اي دليل على ليونة في سياسة القمع التي تتبعهـــا ضد شعب الولاية . ثالثا ، لقد اظهرت حكومة الهند انها عازمة على تبنـــي الاجراءات التي اعلنتها في سبيل ضم الولايـــة والتي طالمـــا احتجت الباكستان للمجلس عليها بنوع خاص » .

وان بياني ليصدق اليوم كما صدق يوم اجتمعنا قبل ستة اسابيع ، على الرغم من اطلاق سراح الشيخ عبد الله منذ ذلك الحين .

وقد اطلق سراح الشيخ عبدالله من السجن في ٣ نيسان (ابريل) وقد سحبت قضية التآمر ضده . ومما يذكر انه بعد اعتقال كيفي دام خمس سنوات بدون اية محاكمة قدم الشيخ عبد الله وزميله الرئيسي ميرزا محمد افضل بك ، واربعة وعشرون آخرون ، الـــى المحاكمـــة في ايار ١٩٥٨ بتهم مختلفة تتلخص بتآمرهم مع الباكستان لفصل ولاية جمو وكشمير عن الهند . وكانت المحاكمة تجر نفسها جرا بكآبة .

والحقيقة ان هذه الاتهامات كلها كانت مختلفة ، وليس هناك الان من يجهل انها مزورة ولا شك ان اسقاط القضية عن الشيـــخ عبد الله يتضمن اعترافا واضحا من قبل الهند بان الاتهامات لم تكن تستند الـــى

اساس . وكان الراي العام العالمي قد تأثر تأثرا شديدا للقضاء على الزعيم الكشميري سياسيا . وقد كانت جزاء من سياسة الارهاب والاضطهاد لحرمان شعب جمو وكشمير من حقهم في تقرير مصيرهم .

وقد كتب احد الصحفيين الهنود البارزين في صحيفة « هندوستان تايمس » الصادرة في دلهي في ٨ نيسان (ابريل) عن محاكمة الشيخ عبد الله فقال :

« لقد اصبح الشيخ عبد الله ، خلال محاكمته بالتهم التي يعرف كل واحد انها زائفة ، شعارا لليل الاسود الطويل للحكم البخشي .. »

ان اعضاء مجلس الامن يرغبون بدون شك في معرفة سبب تأكيدي بأن حكومة الهند لم تظهر أي بادرة على ليونة في سياسة الاضطهاد التي تتبعها ضد شعب ولاية جمو وكشمير .

ففي بياني لمجلس الامن في ١٧ آذار (مارس) ، لفت نظر مجلس الامن الى القرارات التاريخية للجنة الشعب التنفيذية ، والتي اصطلح عليها قبل ذلك بيومين في سرينكار ، مؤكدة ان شعب الولاية سوف لا يقبل اي حل لمسألة كشمير لا يكون مبينا على مشيئة شعب جمو وكشمير الحرة .

ودعوني اقتطف بعضا من هذه القرارات الخطيرة الشأن للجنة التنفيذية :

« ... ان الوعود التي قطعت لشعب كشمير يجب ان تنفذ باجراء استفتاء حر غير متحيز حتى تحل مشكلة كشمير نهائيا ... »

وقد اصدر المؤتمر السياسي في كشمير بيانا مشابها في اليوم التالي ، حاثا على خلق جو مناسب لاجتماع زعماء الهند والباكستان لحل مسألة كشمير بموجب رغبات جمو وكشمير . وصادق الزعيمان الكبيران للجنة التنفيذية ، مولانا مسعودي ومولانا فاروق على هذه الطلبات . وقد احدث هذا ذعرا في الدوائر السياسية في الهند لأنه يشير الى معارضة قاطعة لادعاءات الهند بان الولاية قد رضيت بالانضمام الى الهند نهائيا .

وقد اطلقت حكومة الهند سراح الشيخ عبد الله بعد سجن دام احد عشر عاما ... وقد اصبح الشيخ عبد الله رجلا حرا لان ذلك كان طلب الرأي العام العالمي وطلبا غير مقيد لشعب جمو وكشمير . ان الشيخ عبد الله خارج السجن لان المنظمات السياسية في الولاية ، المعبرة عن ارادة شعب جمو وكشمير ، والمبينة لطموحهم أجبرت حكومة الهند على فتح ابواب السجن . لقد اخرج الشيخ عبد الله من سجنه واصبح حرا لان المؤتمر الوطني ، الحزب السياسي الحاكم الفاسد العديم الاعتبار ، قد انهار انهيارا تاما .

ان ضغط الحوادث والقوى جعل حكومة الهند تسحب القضيـــة المزورة ضد الشيخ عبد الله ورفقائه . لا ، لم تكن الشهامة او مشيئتها الحرة هي التي دعت حكومة الهند الى اطلاق سراح الشيخ عبد الله مـــن سجنه المفجع الطويل الذي دام احدى عشرة سنه . فمنذ اواخر كانون الاول (ديسمبر) تجاوبت الاصوات خلال الولاية تطالب بأمرين : « اطلاق سراح الشيخ عبد الله ، واجراء استفتاء في جمو وكشمير » .

وقد انطلق صوت الشيخ عبد الله مرة اخرى بعد ان اسكت اكثر من عقد من الزمن . وهو يعكس طلب شعب الولاية من اجل تقرير المصير، ومن اجل الاستفتاء ، ومن اجل اجراء مفاوضات بين زعماء الهند والباكستان وكشمير لاعادة الوفاق الشعبي ، والسلام والمودة بين شعوب شبه القارة بتسوية النزاع في جمو وكشمير . فازعج هذا الصوت العناصر المعارضة للتفاهم في الهند . وخلال بضعة ايام من اطلاق سراحه ، القى زعمـــاء الهند داخل وخارج الحكومة تصريحات تهديدية ، انه اذا لم ينقطع الشيخ عبد الله عن طلباته فان ايام حريته الشخصية ستكون معدودة .

ومن الممكن تذكر طلب الباكستان اجتماع مجلس الامن لبحث مسألة كشمير ، فقد اخبرنا المجلس عندها ان حالة طارئة خطيرة حدثت فـــي كشمير وذلك بقيام الشعب بثورة سافرة ضد الاحتلال الهندي . وقـــد اعترضت الهند عندها بادعائها ان المظاهرات في كشمير كانت فقط اظهارا لشعور الحزن لفقدان الشعرة المقدسة . الا ان تلك المظاهرات استمرت متوقدة حتى بعد استرجاع الشعرة المقدسة ، وهكذا اصبح هذا الجـــدل غير قابل للتأييد ، وعندها اجبر ممثل الهند على تبديل برهانه .

وقد اراد عندها ان يجعلنا نصدق ان المظاهرات كانت تمثل فقط احتجاجا ضد الادارة المحلية . الا ان الحوادث المتتابعة والتي جاء ذكرها كثيرا في الصحف ، والبعض منها قرأته عليكم ، اظهرت الرياء في جداله هـــذا ايضا .

الا ان هذا الموقف قد اعترض عليه بقوة داخل كشمير المحتلة مـــن قبل الهند طولا وعرضا . والحقيقة الان التي تسمو على كل شك ان شعب كشمير قد عارض شرعية ضم الهند وطنهم اليها . وقد اوضحوا انهم يريدون ان يسوى مستقبلهم بواسطة استفتاء كانوا قد وعدوا بـــه من قبل الهند والباكستان والامم المتحدة . «ان مطلبنا هو ـ الاستفتاء ـ» لقد شوهدت هذه الكلمات وسمعت في جميع انحاء كشمير . ولا شيء آخر يطالب به شعب كشمير ولا شيء غيره تريد الباكستان مـــن مجلس الامـــن .

ان التطورات التي حدثت قد اوضحت الموقف . لقد حمل شعب

كشمير السلاح ضد الاحتلال الهندي . لكن الحكومة الهندية ، بناء لاقوال ناطقها ، ليست مستعدة لتغيير موقفها في ان الاحتلال يجب ان يبقى جاثما فوق شعب جمو وكشمير .

فهل ثمة مجابهة اوضح من هـــذه تظهر مباشرة خطر الصدام الوشيك ؟ اني اعتقد ان علينا أن نمعن النظر في هذه المسألة . ويجب ان نستعرض الموقف الذي ظهر الان في كشمير التي تحتلها الهند .

فمن ناحية نرى جميع سكان المنطقة التي تحتلها الهند يطالبون جهارا باستفتاء سريع لتقرير مصيرهم . ومن ناحية اخرى نرى حكومــة الهند لا تظهر اية دلائل مهما كانت تدل على عدولها عن معارضتها لهـــذا المطلب الديموقراطي الشعبي لاهالي جمو وكشمير .

ترى ما هي التأكيدات الواضحة في تصريحات الشيخ عبد الله والتى ايدها الشعب تأيدا مطلقا ؟ هذه التأكيدات هي : (١) ان موافقة المهراجا في ١٩٤٧ كانت مؤقتة وخاضعة للاستفتاء . (٢) ان اي حـــل للمشكلة مبني على خط وقف اطلاق النار او تعديلاته أو تصفيته ليس مقبولاً ابداً . (٣) انه قد عهد الى الهند والباكستان والامم المتحدة ، عهد اليها جملة ، عهد اليها كلية ، ان تمكن شعب كشمير من مزاولة حقـــه في تقرير المصير ، (٤) ان الانتخابات في ولاية جمو وكشمير كانت تلاعبا ، وزيفا وخداعا ، و (٥) ان الخطوات التي اتخذت او التي فكرت فيها الهند لضم الولاية الى الاتحاد الهندي باطلة المفعول الان وفي جميع الاوقات .

وبعد أن جوبهت الحكومة الهندية بمعارضة كاملة لموقفها ، نراها تحاول التعامل مع شعب كشمير بواسطة الشيخ عبد الله بطريقتهـــا المزدوجة المعروفة اي بالترغيب تارة وبالتهديد تارة أخرى ولكن التهديد بالقاء القبض ثانية على الشيخ عبد الله ، كما اظهرت ، لم يكن حاذقـــا ، كما انه لم يعد سرا ان الامل باغرائه بقبول ترتيبات تقل عن استفتاء حر غير مقيد مستمر . ويستطيع المرء ان يترقب أنه في حال نجـــاح هـــذه المناورة ، فاننا سوف نسمع ثانية ادعاء ممثل الهند أن زعيم شعب كشمير المعترف فيه قد قبل احتلال الهند لكشمير .

الا ان المسألة التى نحن بصددها ليست فيما اذا كانت اية مناورة سياسية للهند ستنجح ام ستفشل . والمسألة ليست في ما هي الوسائل التي ستتبعها الهند لكي تغتصب حق شعب جمو وكشمير . ان المسألـــة هي المطلب نفسه . ان المسألة هي فيما اذا كانت معارضة شعب كشمير للسيطرة الهندية باجماع الاراء هو شيء يستطاع تجاهله بتعقل من قبل الامم المتحدة . لقد خلقت الان حالة ليس من الممكن تركها لكي تعنـــي بنفسهـــا .

لقد تحدثت تقارير صحف الامس عن مظاهرات الطـلاب الواسعة الانتشار في سرينكر تأييدا لطلب تقرير المصير . وقد اعلن الطلبة ان لا شيء اقل من الاستفتاء سيفي بمطلبهم ، وطلبوا من رئيس فريق مراقبي الامم المتحدة ان ينقل مطلبهم الى مجلس الامن . وقد فرض نظام منـــع التجول على عدة مدن وجرح عدد كبير من الناس نتيجة لضربات هراوات الشرطة . واستمر الهيجان في كشمير وقد كمنت فيه بذور اضطرابات خطيرة . وكذلك كان شعب الباكستان في غليان . واني اذ اوجه هنا تحذيرا فارجو الا يساء فهمي ، والا يقال انني اوجه تهديدا الى الهند ، عندما اعلن انه اذا عمد المسؤولون الهنود مرة ثانية الـى اخضاع شعب كشمير بالقوة ، فان شعب الباكستان قد يجد من الصعب عليه جـــدا الوقوف موقف المتفرج وربما طالب حكومته باتخاذ الاجراءات الضرورية لتسوية الوضع في ذلك الجزء من كشمير الذي تحتله الهند .

واني اعتقد ، ان هذا سيعطي اعضاء مجلس الامن فكرة عن المخاطر التي تواجهنا اذا ما اصبحت الحالة عرضة لعدم الاهتمام من قبل المجلس وفي حالة يكون فيها المحتلون في صدام مباشر مـــع مجموع الشعب المتحدة ضده فان الوضع يكون حافلا بالاخطار . واذا استدعت حـــدة الموقف المتأزم ، معالجة الموقف معالجة سياسية جازمة ، فان بالامكـــان التوصل الى حل عادل وشريف .

ان خطر وقوع صدام مباشرة ، يمزق صرح السلام في شبه القارة ، لا زال في الامكان تجنبه بمبادرة من مجلس الامن . ولنقل بصراحـــة انه يجب وضع الحالة تحت اشراف الامم المتحدة حتى لا تعرض السلام والامن العالميين وكذلك السلام في شبه القارة للخطر .

ان الحالة القلقة الخطيرة التي لفت نظر المجلس اليها لا يمكن تقديرها الا اذا تذكرنا انه لا توجد في الوقت الحاضر حتى اتفاقية هدنة بـــين الهند والباكستان حول كشمير . وكل ما هو موجود بينهما بخصوص كشمير اتفاقية ، ادرجت ضمن قرارات لجنة هيئة الامم فـــي الهند والباكستان فـــي ١٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨ ، وكانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ . وان ترتيب وقف اطلاق النار في كشمير مبنى علـــى تلـــك القررات ، ويشكل في الحقيقة ، جزءا صغيرا منها ، وكانت اللجنة قـــد امرت بتنظيمها على اساس ان امر وقف اطلاق النار قصد بـــه ان يكون مرتبطا ـ وهذا هو التعبير الدقيق الذي استعملته اللجنة ـ بالهدنة ، وبايجاد اوضاع مناسبة من اجل اقامة استفتاء .

ان اتفاقية ٢٩ تموز (يوليو) ١٩٤٩ ، التي جاء ذكرها فى رسالة مندوب الهند فى ٢٠ آذار (مارس) ١٩٦٤ ، ليست الا اتفاقية لتحديد خط وقف اطلاق النار وهي تثبت قطعا انها من شروط الجزء الاول مـــن

قرارات لجنة الامم المتحدة في الهند والباكستان في ١٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨ .

ومن الواضح ان هذه ليست وثيقة منفصلة قائمة بذاتها . واذا اعتبرت الهند قرارات لجنة الامم المتحدة في الهند والباكستان عقيمة ، عندئذ يصبح امر وقف اطلاق النار ايضا عقيما . فبغض النظر عن عما سيقوله مندوب الهند ، فان اعلانا من اي الفريقين بأن الاتفاقيه المدرجة ضمن قرارات لجنة الامم المتحدة في الهند والباكستان عقيمة ولا تستحق اي اهتمام لا يعني سوى أمر واحد وهو ان ذلك الفريق يريد الغاء وقف اطلاق النار ويفكر في استئناف الاعمال العدائية . واني اقول هذا لان قرارات لجنة الامم المتحده في الهند والباكستان مدرجة ضمن اتفاقية بحيث ان أي الغاء لها من جانب واحد هو غير مقبول . انه غير مقبول لان الاتفاقية اولا ، مدرجة ضمن تعهدات ذات صفة دولية اخذ الفرقاء بموجبها على عاتقهم القيام بالتزامات دولية ، وهي ثانيا ، تشكل تعاقدا دوليا لصالح فريق ثالث .

ان شعب جمو وكشمير هو الفريق الثالث المنتفع من قرارات لجنة الامم المتحدة في الهند والباكستان . وان حقوق هؤلاء المنتفعين الذين يؤلفون الفريق الثالث لا يمكن ان تهضم بمجرد الغاء الالتزامات من جانب واحد هو الجانب الهندي . وكان القصد من القرارات ، ولا زال ، تأمين ممارسة شعب الولاية حقه الاساسي الحر العادل في الاستفتاء . وقد اصبح هذا الحق حقا شرعيا حقيقيا له بموجب الوثيقة المذكورة .

ويتبع ذلك ان هذه القرارات لا يمكن نقضها الا باتفاق الهند والباكستان والامم المتحدة وشعب جمو وكشمير . واني الفت النظر الى هذه الناحية الاساسية من القضية لانها تظهر طبيعة الموقف الذي يواجهه مجلس الامن . وبالاضافة الى تعريف الوضع القانوني الكامن في ذلك ، فانه يركز الاهتمام على الطبيعة المتفجرة للحالة الحاضرة حيث ان الحق الدائم لشعب جمو وكشمير ، والمعترف به في وثيقة رسمية ، قد انكرته الهند التي اعلنت ان اي مطالبة بهذا الحق تشكل جريمة الخيانة العظمى . وبالطبع فان الفريق الاخر في هذه الاتفاقية التي اعترفت بتلك الحقوق وتعهدت بالوفاء بها لا يستطيع ان يبقى غير مكترث وغير فعال في وجه تصرف كهذا .

وانا على علم بالانطباعات الموجودة حاليا عند بعض الجهات بأن الاراء في الهند قد تكون في طريقها الى الاعتدال ولذلك فانه يجب علينا أن نجلس معا وندع الامور تتحسن بنفسها . وليست عندي رغبة بتجاهل تحسن مفيد مع أنه تحسن غير ملموس نوعا ما . وحقيقة ان هناك ظواهر

تشير الى ان شعب الهند ، على ضخامته ، يرغب في رؤية حل لنزاع كشمير الذي بقي مجمدا اكثر من عشر سنوات وادى الى توتر علاقات الهند مع بلادي باستمرار . وهناك تصريحات من زعماء هنود معروفين جدا ، ومن مظمات ودور نشر هندية ، طالبت حكومة الهند باعادة النظر في مسألة كشمير وان تدرك ان موقفها حتى الان في هذه القضية لم يفد الهند ابدا . ومن بين هؤلاء المشهورين المستر س. راجا غوبالا شاري ، اول حاكم عالم للهند المستقلة ، والجنرال كاريابا اول قائد عام لها .

وهذا الاتجاه المشجع للسلام اوضحه جيدا مقال كتبه المستر جاي باراكاش نارايان ، وهو زعيم هندي بارز . ففي جريدة « هندوستان تايمز » الصادرة في ٢٠ نيسان (ابريل) كتب المستر جاي باراكاش نارايان يقول :

« كلاهما ، في رأيي ، شعاران لا اصل لهما : فالانتخابات التي جرت في كشمير بعد اعتقال الشيخ عبد الله لم تكن عادلة ولا حرة . فاذا اريد دحض هذا الكلام ، فليس بالامكان عمل ذلك الا بتحقيق غير متحيز فقط وليس بتأكيدات رسمية . ولكن يبدو ان دلهي تعتقد انها بالمزاعم الذاتية تستطيع صنع اي حقيقة تريدها . »

« وقد تكون الوطنية او الفضائل الاخرى تنقصني ، ولكن كان دائما يظهر لي كذب القول بأن شعب كشمير قد قرر الاندماج بالهند . ولربما فعل ذلك في المستقبل ولكن حتى الان لم يقدم على خطوة كهذه . وما خلا نوعية الانتخابات ، فان مستقبل ولاية جمو وكشمير لم يكن ابدا مسألة انتخابية في أي منهما ، واذا ما اريد برهان اكثر ، فانه ورد في صيغة آراء الشيخ عبد الله القاطعة ، وهو على الاقل ، ممثل للشعب مثله مثل اي زعيم كشميري آخر . »

ان هذه التطورات هي بدون شك مشجعة ، لاولئك الذين يريدون ايجاد جو من الصداقة بين الهند والباكستان . ومع هذا ، فمن المهم ان نقدر بأنها ليست شيئا يمكن ان يترك لينمو بنفسه . وبالتالي فان تحسنا واقعيا لا يمكن هكذا الوصول اليه في ظل الظروف الراهنة . وعلى العكس فانه اتجاه لا يمكن ان يتطور الا اذا غذاه نفوذ ونشاط الامم المتحدة والنية الحسنة والاخلاص اللذين نعتقد انهما ينعكسان هنا في مجلس الامن .

ولعل الاعتبار يحتاج الى ان يفسر بكلام اوضح : فصوت مثل صوت المستر نارايان في الهند ، الذي اوردته اخيرا ، هو صوت عقل وضمير . وهو الصوت الذي يدل الى طريق السلام . ولكن اذا بقي مجلس الامن ؛

الذي يمثل هنا التعقل والضمير العالميين ، صوتا ، فان هـــذا الصوت سيذهب هباء وسيضيع في ضوضاء غطرسة وفظاظة سياسة الحكومـة الهندية . وما على المرء الا ان يرجع الى تاريخ نزاع كشمير ليرى هـــذه الحقيقة . وكانت العناصر التي تسعى في الهند وراء حل عادل وشريف لنزاع كشمير موجودة طوال الوقت ، الا انها لم تتلق الا تشجيعا طفيفـا من اي مكان آخر . وقد ادان الرأي العالمي المنصف وغير المغرض سياسة الحكومة الهندية ازاء كشمير ، من الناحيتين القانونية والسياسية ، غـير انه لم يبذل اي مجهود حتى الان ولم تتخذ بادرة على المستوى العالمـي لتمهد السبيل لاعادة النظر المطلوبة في سياسة حكومة الهند ، وهي اعادة نظر يرغب فيها العالم بأسره .

وخلال الاسابيع الاخيره ، تعزز نضال الشعب في كشمير وحشد قوة دافعة ذاتية جديدة في الولاية . ولقد اعربت شعوب كثيرة في مختلف انحاء العالم باعداد متزايدة عن تأييدها لشعب كشمير في مطلبـــه مـن اجل تقرير المصير . وقد سبق لي ان ابلغت المجلس في آخر اجتماع له عن تأييد شعب الصين البالغ تعداده ٧٠٠ مليون نسمه ، وهـــو الجار المباشر لشعب كشمير ، لايجاد حل لقضية كشمير قائم على رغبات شعب كشمير كما وعدتهم به الهند والباكستان . ومنذ ذلك الحين عبر رئيس العراق عن تاييده لتطبيق قرارات الامم المتحدة في كشمير . وقبل ذلك ، في كانون الاول (ديسمبر) دعت حكومة سيلان علنا لايجاد حل عاجـل للنزاع يستند على رغبات شعب الولاية ، كما جاء في قرارات مجلس الامن والتي قبلتها حكومتا الهند والباكستان .

واخيرا في ١٥ و ١٨ نيسان (ابريل) ، طالبت حكومتا اندونيسيـا والفيليبين بتسوية نزاع كشمير بما يحقق اماني شعب جمو وكشمير .

ومن بين الدول الاخرى في آسيا وافريقيا التي اكدت في الاسابيع الاخيرة للوفود المؤلفة من الزعماء الكشميريين التي زارتهم ضرورة ايجـاد تسوية عاجلة لنزاع كشمير بناء على مبادىء حق تقرير المصير ، كما وعدت به الهند والباكستان والامم المتحدة شعب كشمير ، المغرب وساحـل العاج ، ونيجيريا ، وسيراليون ، وغينيـــا ، والسنغال ، والسودان ، والصومال ، والجزائر ، وتونس في قارة افريقيـــا ، وسيلان والعراق وتركيا وسوريا والاردن ولبنـــان والعربية السعودية في قارة آسيا .

ولا حاجة للقول ، بأن شعب باكستان وشعب كشمير سيبقيـــان دائما ممتنين لهذه التصريحات الهامة والجريئة الصادرة عن الافريقيين الذين تكلموا بنبل وببسالة وبطريقة غير مغرضة عن قضية عادلة وحقة .

ان تأكيدات التأييد من قبل هذه الاقطار وغيرها ايضا عضدت الشعب

الكشميري الى اقصى الحدود في صراعه المرير الذي يخوضه ضد التعصب والاستعمار الجديد الهندي واستثارت عطف وتاييد جميع الشعوب المناهضة للاستعمار في آسيا وافريقيا حتى في امريكا اللاتينيه ايضا .

ومع ذلك فان رئيس وزراء الهند سمح لنفسه بأن يعلن في البرلمان الهندي في ١٣ نيسان (ابريل) انه كان بالامكان حل مشكله كشمير منذ وقت طويل لولا تأييد الغرب للباكستان . ان قصر نظر مثل هذا هو في الحقيقة شيء مفجع . فهل لي ان اذكر رئيس الوزراء الهندي ان مشكله كشمير كان يمكن ان تحل منذ وقت طويل لو لم تنكث حكومته عهود مبادىء العدالة الدولية وتتنكر لوعودها وللمواثيق الدولية . واذا كانت مشكلة كشمير باقية بالرغم من جميع اعمال القمع والارهاب والتسلط التي عاناها شعب كشمير طوال سبع عشرة سنة ، فان ذلك يعود الى روح شعب كشمير الخالدة ، عزمهم على تأمين حقوقهم .

وقد ايد اعضاء مجلس الامن مبدأ تقرير المصير كما جاء في قرارين للجنة هيئة الامم في الهند والباكستان . ومعروف ان الهند والباكستان هما فريقان في هذين القرارين ايضا . ومع ان الهند التزمت باحترام هذين القرارين بمحض ارادتها ، فانها سعت للتنصل من التزاماتها بل وانكار وجود نزاع كشمير . وها هو الان رئيس وزراء الهند يدعي ان مجلس الامن ، وعلى الاخص اعضاءه الغربيين فشلوا في تنفيذ تغيير مبدأ مماثل .

دعوني اذكر رئيس وزراء الهند ايضا بان ليس الغرب وحده هو الذي رفض ان يخون شعب كشمير . فمنذ ١٩٤٨ ، عندما بدأ مجلس الامن لاول مره يعالج نزاع كشمير ، طالب ايضا ثلاثون بلدا من بلدان امريكا اللاتينية ، وافريقيا ، وآسيا ، واوروبا ، وشمال امريكا والذين كانوا في وقت من الاوقات اعضاء غير دائمين في مجلس الامن بتنفيذ قرارات لجنة الامم المتحدة في الهند والباكستان .

وارجو ان لا يسترسل رئيس وزراء الهند في الوهم ويتخيل انه كان بالامكان تسوية نزاع كشمير وفقا لرغباته الشخصية منذ وقت بعيد ، لولا التأييد الغربي للباكستان . ودعوه يتذكر ان ليس الغرب فقط ، بل اقطار اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ايضا قد ساندت قضية شعب كشمير وطالبت بتنفيذ قرارات لجنة الامم المتحدة لحل هذا الخلاف بطريقة سلمية وعادلة .

لقد عالجت حتى الان في بياني العناصر الجديدة في نزاع كشمير ، وثورة الشعب ضد السيطرة الهندية ، والتزايد السريع للعطف الدولي وتأييد غرب اوروبا وامريكا اللاتينية وعلى الخصوص تأييد شعوب

وحكومات اسيا وأفريقيا من اجل التوصل الى تسوية سلمية وعادلة للنزاع عن طريق ممارسة الشعب الكشميري لحقه في تقرير المصير وفقا للوعود التي تلقاها من الهند والباكستان والامم المتحدة .

وقد عرضت امامكم بيانات الشيخ عبد الله وميرزا افضل بك عن قضايا تقرير المصير - والانضمام ، والاستفتاء ، والاندماج وعن الطرق الواجب اتباعها للوصول الى تسوية حبية للنزاع بين الهند والباكستان طبقا لرغبات شعب كشمير . كما اني عرضت وجهات نظر الاشخاص الذين يحبون السلام وذوي النيات الحسنة في الهند بالنسبة الى هذه القضايا الاساسية .

ترى ماذا كان جواب الهند ، على حتمية الموقف هذه ؟ هل جرت محاولة من جانبها لتقدير الموقف من جديد ولمراجعة سياستها والتقدم بوجهة نظر تستطيع بواسطتها ايجاد تسوية حبية لهذا النزاع ؟ للاسف ، لم يحدث شيء كهذا .

وفي هذه المرحلة بالذات تحتم مصالح شعب كشمير ومصالح شعب شبه القارة ، وبالطبع مصالح اسيا بأسرها على مجلس الامن ان يتخذ اية خطوات يراها ضرورية ليدفع هذا النزاع بسرعة في سبيل تسوية سلمية وشريفة .

ان الهند تدعي ان شعب كشمير قد عبر عن رغبانه حول قضية الانضمام . ونحن نصر على ان شعب كشمير لم يسمح له حتى الان بممارسة حقه في تقرير المصير . ونؤكد بأنه يجب السماح لهذا الشعب باتخاذ قرار بخصوص قضية الانضمام . الى الهند او الى الباكستان . ولذلك فاننا نقترح ان يدعى الشيخ عبد الله ليقف امام مجلس الامن لان باستطاعته ان يعطي مجلس الامن معلومات تساعد في التحقيق بالقضية . واني اطالب باتخاذ خطوات مباشرة بهذا الخصوص اذ يجب ان يتم هذا حسب القانون ٣٩ من قوانين الاجراءات الموقتة . وقد سبق لمجلس الامن ان قرر سابقا دعوة الاشخاص بموجب هذا النظام ، بصرف النظر عن القضايا الشرعية والدستورية . وباعتقادي ان هذا القرار سيضمن اخذ اقتراحي بعين الاعتبار والعطف والتأييد .

واسمحوا لي ان انتهز هذه الفرصة لانقل رسالة من شعب الباكستان الى شعب الهند . لقد كنا طوال ١٦ سنة في نقاش وصدام حادين . وقد تظهر هذه الحالات المحزنة في تاريخ الامم الطويل في اي مكان آخر . ولكن لا بد لهذا الحال من نهاية . وقد قال الحكماء

الحق في مناسبات عديدة من ان هناك وقتا للخصام ووقتا للسلام . وهناك وقت للجراح ووقت للشفاء . وهناك وقت للانبات ووقت للقبول . ولمدة ست عشرة سنة كانت الهند تماطل وتراوغ ، ولمدة ست عشرة سنة حرمت كشمير من حقها البديهي في ممارسة الحرية التي اعطيت للهند والباكستان . وانتهى الوقت الذي كانت تنتهك فيه حرمة روح العصر ، الا وهي الحرية وتقرير المصير . وحان وقت التفكير . حانت لحظة ازالة الاغلال التي قيدت شعب كشمير . وحانت اللحظة التي بالتدابير وبالنظر ، سيصلح فيها الخطأ ، ويخفف العبء ، ويوفى الوعد ، وتحفظ كلمة الشرف . ان الوقت الان هو وقت علاقات الهند والباكستان في موضع العدالة والتسامح والسلام .

ان الله سبحانه وتعالى قد قيض للهند والباكستان فرصة لا مثيل لها لفتح صفحة جديدة في علاقات الجوار الحسنة ، والجهود البناءة . وكشمير هي عقدة علاقاتنا . فاذا سوينا هذه المسألة بناء على المبادىء التي ارتضيناها نحن الاثنين باحترام والتي عليها بنينا تعهداتنا لشعب كشمير ، فاننا سنسمو معا الى حيث العقل والسلام . ومن الوجهة الاخرى ، اذا بقينا نتعثر في مرارتنا ، فاننا سننحدر الى هوة النزاع والكراهية . وقد وصلت علاقاتنا الى مرحلة يمكن اذا استعملت في اوانها ان تقودنا نحن الاثنين الى الازدهار والنجاح . واذا تجاهلناها فانها ستقودنا الى التعاسة والشقاء . وقد آنت اللحظة التي ستقرر اذا ما كانت الهند والباكستان ستسويان خلافهما بعدل وتحققان مصيرهما او انهما ستبقيان متنافرتين متباعدتين ، وبذلك تفقدان مرصتهما في عالم متحد متسع الارجاء .

(من بيان في مجلس الامن في الامم المتحدة ، ٥ أيار (مايو) ١٩٦٤) .

القسم الخامس

طبيعة كشمير

كان بيـــان مندوب الهند حافلا بقسط كبير مـــن الشتائـــم والقدح . وبما ان ابناء وطني قد قرأوا البيان ، فمن الطبيعي ان الكثيرين منهم يريدون مني الاجابة بالمثل . العين بالعين والسن بالسن غريـــزه انسانية وليس بالامكان دائما مقاومة الاغراء الناتج عن ذلك . الا ان موقفي يختلف عن موقف مندوب الهند : فاهتمامه منحصر في تجنب ايجـــاد حل للمشكلة الموجودة امامنا ، وواجبي هو الحث على ايجاد حل باقصى سرعة . وبناء على الواقع الانساني للمشكلة وبناء على الشقاء الذين يعيش في ظله شعب كشمير ، فاني لا استطيع ان اسمح لنفسي بالانحراف عن طريق البحث عن نهاية للمأساة التي المت بتلك الارض التعيسة منـــذ ١٩٤٧ . ويتمتع مندوب الهند بحرية فائقة في شتمنا ومحاولة بلبلـــة مجلس الامن . ومن الناحية الاخرى فان حريتي ، مقيدة كثيرا بواجبـــي لازاحة التطفل ، اذا استطعت ، وللتشديد على مجلس الامن المرة تلـــو المرة ، ربما على حساب اعصاب الاعضاء المرهقين ، لاقول ان المشكله سوف لا تحل نفسها بنفسها . انها لن تسوى الا اذا اخذها المجلس على عاتقـــه بفعالية . ذلك هو هدفي الاساسي . ولكن فيما يتوجب علي ان ابقي هذا الهدف نصب عيني ، فانني اواجه ايضا تصحيح السجل . وليست هذه مهمة مرضية ، ولكنها ضرورية . لانه حيث ترتبط حيـــاة ومستقبـــل الملايـــين ، وحيث يتعلق شرف وسمعة بلد ما ، ، لا يستطيع المـــرء التقاعس عن اداء الواجب ، ولا يسمح له ضميره بذلك .

والواقع انه تحت قناع شفاف نوعا ما من النقمة ، كانت هناك ولا شك يأس واضح في كلام وزير معارف الهند . وسبب اليأس مفهـــوم . فهو ناتج عن ان القوة العارمة للرأي العام في كشمير ازالت كل دعامة ادبية وسياسية من تحت اقدام الاحتلال الهندي للولاية . ولربمـــا شعر المندوب الهندي بأن عليه الجهر بهذا اليأس . الا ان الشيء الغريب في بيانه لم يكن قلة الحقائق والبراهن بقدر ما كان التناقضات التي طفحت بهـــا كلمته .

وليس ثمة شك او ريب بان اعضاء مجلس الامن لاحظوا ان المندوب الهندي اطال الشرح في بيانه عن الحالة بين الهند والصين ، فيما يتعلق بالسيتو والسينتو ، وكذلك فيما يتعلق باحداث جاكارتا ، والاقليـــة المسيحية في البنغال ، والثقافة وعلم نظام الكون في الباكستان ، وخطر

الاحلاف العسكرية ، والحكام الرجعيين وبيوت الدعارة . ومواضيع كثيرة . وقد استهل خطابه في الحقيقة ، بالتحدث عن الصدام الصيني مع الهند وهو ما لا علاقة لها بالحالة الحاضرة في كشمير التي تحتلها الهند . وعلى افتراض ان الاحتفاظ بنوع من المناقشة المعقولة لا يتنافى مع السياسة الهندية ، فان هذا النزوع الى الهراء ليس وليد الصدف . ان هدفه واضح . انه لا يعدو اجراء نقاش حول كشمير في مجلس الامن بشكل معقد تعقيدا شديدا بحيث يؤدي الى خنق كل اقتراح عملي بناء .

لقد تحاشيت عمدا في بياني السابق الاشارة الى الوضع الطائفي في المنطقة لان وزيري داخلية الهند وباكستان اجتمعا لايجاد حل لمشكلة اجلاء الرعايا الهنود المسلمين واعادة نوع من الاستقرار والسلامة للاقليات في البلدين . ولا اريد بأي شكل من الاشكال ان أؤثر على هذه الجهود او الهب المشاعر الطائفية .

ولكن انعدام الحصافة التي عالج بها مندوب الهند المشكلة دفعته الى اتهام الباكستان بانها قامت على اساس التمييز الديني . وانا اعتبر هذه المحاولة من جانب الهند لا مجرد تهجم لا مبرر له على بلادي فحسب ولكنه كذلك اهانة لكفاح شعب جنوب افريقيا للمساواة والعدالة والحرية .

ان وزير معارف الهند يجب ان يعرف ان فكرة باكستان تقوم على اساس الاسلام الذي لا يعترف بالتمييز ، سواء كان تمييزا دينيا ام عنصريا . ولقد كان الاسلام في التاريخ قوة تحريرية تقف الى جانب مساواة البشر وكرامتهم كافراد بغض النظر عن الجنس او اللون او المعتقدات . ويعترف العالم باسره بهذا الدور الثوري للاسلام ، وليس باستطاعتي هنا الا ان اندد اشد التنديد باعتبار المستر شاغلا العقيدة الاسلامية عقيدة رجعية تعود الى القرون الوسطى . ان الاسلام لا يعترف بالكهنوت . كما اننا نحن شعب باكستان وكذلك جميع شعوب اسيا وافريقيا التي تعتنق الاسلام تعترف بجميع الافكار الحديثة للمساواة في المضامير السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ان الاقطار التي تسكنها اغلبية مسلمة والتي تشترك في عضوية الامم المتحدة اعتبرت الاسلام دين الدولة الرسمي ونصت على ذلك في دساتيرها . فهل يجعلها ذلك دولا رجعية تعود الى القرون الوسطى ؟ هل يعتبر وزير معارف الهند الدول المذكورة ، بسبب ذلك ، دولا تمارس التمييز الديني ؟

لقد كنت اظن ان ممثل الهند سيكون حريصا كل الحرص على

تحاشي استخدام عبارات مثل التمييز الديني ، وهو شكل فريد في نوعه من التعصب وعدم التسامح ، مثاله الوحيد هو المثال الذي يقدمه لنا نظام الطبقات الهندي . فمن المعروف ان المجتمع الهندي ما زال كما كان منذ اكثر من الفي عام ، وعلى الرغم من الدستور الهندي ، فانه يعيش ويعمل على اساس نظام الطبقات وهو انكار كامل للمساواة بين البشر ولكرامة الانسان وقيمته .

فاذا كان « التمييز الديني » كامنا في خلق باكستان وانشاؤها ، كما يدعي مندوب الهند ، فان هذا يعني ان مسلمي شبه القارة الهندية كانوا ضحايا هذا التمييز لا منشئيه .

ان المشكلة التي يعاني منها عدد كبير من زعماء الهند هي انهم يصرون على ان باكستان وشعبها يجب أن يتخليا عن القيم الروحية التي هي عماد مؤسساتهم ومرشدتهم في الحياة ، قبل ان تستطيع الهند القبول بوجود باكستان كدولة مستقلة ذات سيادة وحقيقة من حقائق الحياة ولكن محاولات كهذه للعدوان العقائدي مناهضة لمبادىء التعايش السلمي بين مختلف الانظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعتمد عليها وحدها الامل لتحقيق السلام العالمي وضمان بقاء الكرامة الانسانية .

انتقل الان الى بقية الاتهامات التي وجهها مندوب الهند الى باكستان . فقد استهل خطابه بقوله :

« لقد كنا نشاهد « بمتعة » وكذلك بقسط كبير من الاشمئزاز ، اكبر مسرحية للعب على الحبال في الشؤون الدولية . وقد حققت باكستان هذه المسرحية بمهارة فائقة بوضعها قدما في منظمة السيتو ومنظمة السنتو ، وقدما اخرى في المعسكر الصيني .

ويبدو ان المتعة والاشمئزاز اللذين تشعر بهما الهند مخصصان لباكستان وحدها من دون سائر اعضاء المحالفات الغربية الذين يعترفون بالصين ويرغبون في تعزيز العلاقات الطبيعية مع تلك البلاد لمصلحة السلام العالمي . هل لي ان اسأل ممثل الهند عما تقوم به حكومته ؟ ان لها قدما في المعسكر الشيوعي وقدما اخرى في المعسكر الغربي . وهي ترقص على اللحنين معا . ففيما تدعي انها غير منحازة لاي من الجانبين نراها تستغلهما معا وتستغل فريقا منهما ضد مصلحة الفريق الآخر . ان الهند تقبل مساعدات السلاح من المعسكرين الشيوعي وغير الشيوعي على حد سواء . ان ذراعي الهند طويلان جدا ، فهي تأخذ من كل من الغرب والشرق معا . وقد ظهرت اليوم انباء في صحيفة «نيويورك تايمز » تقول ان الهند تتطالب بمساعدات عسكرية ضخمة من الولايات

المتحدة . فهل تستطيع الهند الاستمرار في الادعاء بأنهما دولة غير منحازة ؟ وعلى الرغم من ذلك فانها لا تنفك تندد بباكستان لكونها عضوا في حلف السنتو وفي حلف السيتو ، وكلاهما حلف دفاعي .

وفضلا عن ذلك فمهما تبدل الوضع في العالم ، فان الهند تفسر هذا التغيير لمصلحتها . ومهما كان التغير فان الهند تفسره لتعزيز قبضتها في كشمير . فعندما قبلت باكستان مساعدة عسكرية من الولايات المتحدة ، حدث تبدل في الوضع بكشمير ، وكان هذا التبدل ، على حد قول الهند ، لمصلحتها ، وذلك لتبرير رفضها تطبيق حق تقرير المصير لشعب جمو وكشمير . وعندما انضمت باكستان الى حلفي السيتو والسنتو ، ادعت الهند ان الوضع في كشمير تغير لمصلحتها ، وذلك لتعزيز موقفها ضد مطالبة شعب جمو وكشمير بحقه في تقرير مصيره . وعندما انقسم العالم الى معسكرين متصارعين ، قالت الهند انه طرأ تبدل على الوضع في كشمير لمصلحتها ، وذلك لاجبار شعب جمو وكشمير على البقاء مرتبطا بالهند ضد رغباته . وعندما تقبل الهند اليوم المساعدات العسكرية وتصبح في الحقيقة بلدا منحازا ، فان الوضع ، وفقا لادعاءاتها ، تغير لمصلحتها ، وذلك بغية انكار حق شعب جمو وكشمير في تقرير مستقبله بحرية ، ووفقا لمشيئته .

واليوم ، وبعد ان طرأ تغير جذري كبير على مفاهيم الانحياز وعدم الانحياز ، فان الوضع في كشمير تغير ايضا لمصلحة الهند ، وفقا لادعاءاتها ، الامر الذي يمكنها من دمج كشمير والتهامها وجعلها جزءا من الهند . وهكذا يتضح انه مهما كان التغير ، فان هناك حقيقة واحدة لا تتغير ولا تتبدل ، وفقا للمفاهيم الهندية وهي ان الوضع لا يمكن ان يتغير الا للاجحاف بحق الشعب الكشميري .

لقد اتهم مندوب الهند باكستان مرة اخرى بالتنازل عن الفي ميل مربع اخرى من الارض « على حساب شعب آخر » الى جمهورية الصين الشعبية . وردا على ذلك اقول ان باكستان لم تسلم شبرا واحدا من الارض الى جمهورية الصين الشعبية . ولكن مفاوضات الحدود التي جرت بروح من المودة والمصلحة المشتركة بين الصين وباكستان ، اسفرت عن تنازل الصين عن قطعة من الارض تبلغ مساحتها ٧٥٠ ميلا مربعا لباكستان ، وهي منطقة تقع خلف المحور الاساسي لجبال كاراكورم التي تشكل الحد الاساسي بين حوضي نهر الاندوس ونهر تاريح . ولقد كانت هذه السبعمائة والخمسون ميلا مربعا في حوزة الصين الفعلية قبل عقد اتفاقية الحدود وكانت دائما تخضع للتشريع الصيني وللسلطة الصينية .

ومنذ نهاية القرن التاسع عشر عندما سيطر حكام الهند البريطانيون على الاجزاء الشمالية لولاية جمو وكشمير ، ولم يمارسوا ولو مرة واحدة السيطرة او التشريع على ما مساحته اكثر من الفي ميل مربع من الاراضي التي تتهم الهند باكستان اليوم بتسليمها الى الصين ، ولا حتى على السبعمائة وخمسين ميلا من الاراضي التي تنازلت عنها جمهورية الصين الشعبية لباكستان . على العكس ، فان المذكرات المرسلة من حاكم الهند البريطاني السابق الى السلطات الصينية تعترف بسيادة الصين على تلك المنطقة وحقها فيها ، وهذه المذكرات لا تزال موجودة في ملفات حكومتي بريطانيا وباكستان .

ان مندوب الهند يجب ان يعلم انه حيثما تكون الحدود محددة ، وعندما تكون الاراضي قد بقيت طوال قرون في حوزة الجانب الاخر ، فان من الامور الخيالية التحدث عن « تنازل » فريق ما عن اراضي لم تكن يوما ما في حوزته والتي لا يستطيع ان يقدم ادعاءات بشأنها بموجب الانظمة والعادات المعروفة للقانون الدولي . ان ما ادعاه مندوب الهند حول تنازلنا عن ٢٠٠٠ ميل مربع من الاراضي الباكستانية هو مثال آخر على ما تزعمه الهند لنفسها من العصمة عن الخطأ .

ان حكومات العالم وصحافته رحبت باتفاقية الحدود الصينية ــ الباكستانية بوصفها تسوية تدل على بعد النظر والحصافة السياسية .

دعوني أؤكد مرة اخرى ان اتفاقية الحدود الصينية ــ الباكستانية لا تؤثر في وضع منطقة جمو وكشمير . كما انها لا تمس نزع السلاح في الولاية كما هو منصوص عليه بموجب قرارات لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان . انها لا تؤثر ادنى تأثير على حق شعب جمو وكشمير في تقرير مصيره ولا تنتقص من هذا الحق اطلاقا . وقد نصت المادة السادسة من اتفاقية الحدود على ضمان كل هذه الامور . وفيما يلي فقرات من هذه المادة :

« اتفق الفريقان على انه بعد تسوية نزاع كشمير بين الهند وباكستان ، ستعيد السلطة ذات السيادة المعنية فتح المفاوضات مع حكومة الصين الشعبية على الحدود ، كما وصفت في المادة الثانية من الاتفاقية الحاضرة ، وذلك بغية توقيع معاهدة رسمية للحدود تحل محل الاتفاقية الحاضرة ، شريطة انه اذا كانت السلطة المعنية هي باكستان ، فان نصوص الاتفاقية الحاضرة والبروتوكول المذكرر سيذكران في اتفاقية الحدود الرسمية التي ستوقع بين جمهورية الصين الشعبية وباكستان »

والواقع انه لم يكن من الضروري بالنسبة لنا ان نشير الى هذا النص ، ولكننا فعلنا ذلك لاننا نعرف ان هذا النزاع ماثل في مجلس

الامن وانه سيتقرر من قبل المنظمة العالمية . وقد جعلنا النص كذلك بحيث انه اذا ما جاءت نتيجة الاستفتاء في صالح الهند ، فسيكون لدى الهند فرصة وحق قضائي وادعاء شرعي لاعادة التفاوض حول اتفاقية الحدود مع الجمهورية الصينية .

لقد كرر مندوب الهند النظريه التي تقدم بها الى مجلس الامن في شهر شباط (فبراير) الماضي والتي قال فيها :

« على ضوء ما حدث اخيرا في كشمير ، فان من الامور الحيوية بالنسبة للهند لا مجرد استعادة المنطقة التي احتلتها الصين بصورة غير مشروعة فحسب ، بل كذلك مقاومة كل عدوان صيني في المستقبل . ان الدفاع عن لدا الواقعة شمال شرقي كشمير ، ضد التهديد الصيني مستحيل الا عبر كشمير . »

امامنا اذن حجة اخرى تقدمها الهند نفسها عن السبب الذي ينبغي من اجله ابقاء كشمير مقيدة بالاغلال بغض النظر عن حق شعبها في تقرير مصيره وفي تجاهل تام للاتفاق الدولي فيما يتعلق بذلك الحق ، وهو الحق الذي تعهدت الهند باحترامه . ان مندوب الهند يعلن ان كشمير بدأت الآن تحتل مركزا حيويا للدفاع عن الهند ضد الصين . هنا اذن عقيدة خطرة جدا .

ان الهند ترى ان حق تقرير المصير وحرمة الاتفاقات الدولية يجب ان توضع جانبا بسبب اعتبارات الستراتيجية العسكرية والسياسية الاستعمارية الجديدة للهند . ولكننا لا نطلب من اعضاء مجلس الامن سوى ان يلقوا نظرة على خارطة المنطقة لكي يدركوا خطل المنطق الذي يستند اليه المندوب الهندي . فالواقع ان استقرار الهند لا يلقى تهديدا كبيرا عبر لداخ او وادي كشمير . فهناك طرق اخرى اكثر وضوحا لغزو قلب الهند . ان الهند تحاول ، بحجة الدفاع عن نفسها ، ان تقضي على ميثاق الامم المتحدة وذلك باللجوء الى عقيدة السياسة الواقعية « ريل بوليتيك » ترى من هو الذي يتحدث بلغة هتلر وغوبلز ؟ ترى من هي البلاد التي اقتطعت ورقة من كتاب « كفاحي » لهتلر .

يجب ابقاء شعب كشمير أسيرا مقيدا بالاغلال لان الهند تخشى الا تستطيع الدفاع عن نفسها دفاعا ملائما ضد الصين الا اذا تمكنت من تقييد شعب كشمير . ذلك هو المنطق الهندي . وهي اليوم تسعى لتقييد شعب كشمير . وغدا ستسعى لتقييد شعب نيبال وبعده شعب باكستان الشرقية ثم شعب باكستان الغربية لكي تدافع عن نفسها ضد الصين الشيوعية .

ان هذا شر كلام سمعه مجلس الامن حتى الآن .

لقد ظلت الهند سنوات طويلة تحاول تصوير نفسها للعالم الخارجي بأنها دولة تعمل لمنع الحرب وتخفيف التوتر العالمي والقضاء على الاستعمار ومساندة حقوق الدول الصغيرة ضد الدول الكبيرة . ولكن من وقت الى وقت كانت الحقيقة الصارخة تظهر من خلال الصورة الشفافة ، والواقع ان الاستعمار لم يجد صعوبة في تغليف نفسه بمبررات فلسفية للشرور التي يرتكبها . ففي عام ١٩٦٢ ، وفي مذكرة دبلوماسية موجهة الى الحكومة الصينية ، قالت الحكومة الهندية ان لها حدودا مشتركة مع جمهورية الصين الشعبية ابتداء من جبال بامير في الشمال الغربي الى حدود بورما ، وبذلك اعتبرت لاكشمير فحسب ، بل كذلك نيبال وبهوتان وحتى اجزاء من بورما داخلة ضمن حدودها . ولقد كان هذا الادعاء الكاذب والخطير ، شأنه شأن الادعاء الذي قدمه مندوب الهند ، برهانا جديدا يلقي اضواء كشافة على التفكير الداخلي لحكومة الهند وهو ان جميع الدول الصغيرة المجاورة والمناطق يجب أن تبقى ضمن منطقة النفوذ او السيطرة الهندية لانها ضرورية للدفاع عن الهند ضد الصين .

ولعل العالم لا يجهل الاسباب التي تحاول الهند الظهور بها بمظهر الدولة المصممة على استعادة بعض الاراضي من الصين بواسطة الحرب . ان هذا العمل يستهدف بالطبع التأثير على الدول الغربية في نفس الوقت الذي تقوم فيه الهند بالتفاوض للوصول الى تسوية سلمية مع الصين ، وذلك بصورة غير مباشرة وبواسطة دول معاهدة كولمبو . ومن الواضح ان هذه السياسة المزدوجة اي التحدث عن الحرب مع الصين علنا ، في نفس الوقت الذي يجري فيه التقدم سرا بمقترحات لتسوية نزاع الحدود الهندي ـ الصيني ، انما يستهدف الحصول على افضل ما لدى العالمين الشرقي والغربي ، وعلى الاخص الحصول على مساعدات عسكرية ضخمة من العالم الغربي في الوقت الذي تستمر فيه الهند تحت ستار عدم الانحياز . ولكن حتى متى يظل العالم منخدعا بمثل هذه السياسة ذات الوجهين ؟

ان الهند تنظر الى مشكلة كشمير باعتبار قضية في قانون الملكية ، قضية ملكية عقارية . وقد كشف وزير التربية الهندي النقاب عن ان بلاده تعتبر وضعها في كشمير بمثابة وضع المالك الحقيقي للبيت ولسجل ملكية ، وان ملكية البيت والسجل انتقلت اليها من المالك السابق ، مهراجا كشمير . ولم يتورع وزير التربية الهندي عن وصف دور باكستان في كشمير بأنه دور اللص . ولكن باكستان تقف امام هذا المجلس لا بوصفها لصا او مدعية بالملكية أو سيدا اقطاعيا لكشمير . اننا نأتي الى هنا ، ولقد اتينا من قبل سنة بعد سنة ، ونحن نحمل اقتراحا بسيطا وهو ان كشمير ليست جزءا من ممتلكات ، وان مصيرها لن يقرر او يحسم بواسطة أي ضم من اي نوع كان ، او بواسطة تحويل

او اي اجراء اخر يجب تسجيله في المحكمة ، وان الحقيقة هي الارادة الحرة لسكانها ، المسلمين والهندوس والسيخ ، والمسيحيين ، ورغبتهم الحرة هي العامل المقرر والحاسم . ان كشمير ليست اقطاعية وليس لقانون الممتلكات والمقتنيات دخل فيها وينبغي عدم تسجيلها امام المحاكم . ان رغبة الشعب وارادته هما العاملان الحاسمان ، ينبغي اخذهما بعين الاعتبار وحدهما دون غيرهما .

لقد حاولت الهند عبر السنين ، وامام منظمة السلام الدولية هذه ، وامام العالم قاطبة ، ان تثبت حقوق ملكيتها في كشمير . وسعت الى نسج نسيج عنبكوتي من الحجج المنطقية المزيفة لكي تضم شعب كشمير الى الابد . ولكن صوت كشمير الذي ظل صامدا زمنا طويلا ، عاد يسمع مرة اخرى ، مبلغا الهند بوضوح ودونما ريب ان كشمير ليست من الممتلكات ، وليست هي عبارة عن غنيمة مؤلفة من اربعة ملايين شخص ، وان حق تقرير المصير يجب ان يسود ، وانه يجب ان يسود في كشمير ، كما ساد في كل مكان آخر . ان وزير التربية الهندي يشكو من ان استمرار تأييد المجلس لهذا المبدأ عبر السنين يجب الا ينسب الا لعمى البعض وتآمر البعض الآخر . ونحن نرجوه الا يخدع نفسه خلال محاولاته اليائسة لخداع العالم .

لقد مضى الوقت الذي تستطيع فيه الهند الحصول على العطف على المعتقدات التي ادت في القرن الماضي الى جعل اقطار آسيا وافريقيا نهبا موزعا بين « مالكين » غرباء . فالعالم اليوم متيقظ ضد المحاولات الهادفة لتقسيم المناطق على اسس القوانين التي يسنها البعض لمصالحهم الخاصة او بحجة الدفاع الوطني او الاستراتيجية .

لقد وجه وزير التربية الهندي مجموعة من الاسئلة الى اعضاء المجلس فيما يتعلق بحقوق باكستان في كشمير . وقد اعطى المجلس ، بالقول والعمل ، اجوبة واضحة على هذه الاسئلة . وربما كان المجلس راغبا مرة اخرى في تذكير وزير التربية الهندي بالمقررات التي اتخذها في الماضي حول مشكلة جمو وكشمير .

ان التأييد العالمي الواسع النطاق الممنوح لقضية العدالة وحق الشعب في كشمير ليس شهادة حسن سلوك لباكستان . فباكستان لا تسعى للحصول على شهادات كهذه . كما انه ليس في نيتي ان احذو حذو زميلي القادم من الهند في منح بلدي شهادة حسن سلوك . واني بكل سرور وارتياح اترك له حق التمتع بالفضائل والاستقامة والاحترام التي اسبغها على بلده وادعو اصدقاءنا في افريقيا واسيا للتفكير في الدعوة التي وجهت اليهم لان ينظروا بارتياب الى تأييد باكستان للقضايا الافريقية

الاسيوية بسبب عضوية باكستان في حلفي السيتو والسنتو ، كما انني سأتجنب الدخول في طبيعة عـدم الإنحياز الهندي وفائدتهـا العملية ومكاسبها ، وهي فكرة استطاع العالم ان يحصل على نظرة اعمـق حولها خلال السنوات القليلة الماضية . اما فيمـا يتعلق بانحياز باكستـان ومحالفاتها ، فان الحقيقة واضحة للجميع لكي يروا أن هذه المحالفات لم تقف في طريق باكستان ولم تحل بينها وبين اتباع سياسة الصداقة مـع جميع أقطار العالم ، بغض النظر عن معتقداتهـا السياسية وانظمتهـا الاجتماعية . كما أن ارتباطاتنا بحلفائنا لم تمنعنا من اتخاذ مواقف معهـم حول قضايا المبدأ . ان تأييدنا لحركات التحرر في افريقيا واسيا لـم يضعف او يتزعزع في يوم من الايام .

اما فيما يتعلق بالتمييز العنصري ، فقد عارضنا دائما ومنـذ البداية وبكل قوتنا هذه النظرية الشريرة ، جنبا الى جنب مع جميـع الأقطار التي تفكر تفكيرا سليما ، ولا نستثني الهنـد . وطبيعـي ان باكستان ، شأنها شأن غالبية الدول الافريقية والاسيوية لم تكن عضوا في الامم المتحدة في عام ١٩٤٦ ، ولذلك لا نستطيع ان ندعي لانفسنا الفخر في كوننا اول من اثار هذه القضية في الامم المتحدة .

لقد كان مندوب الهند حريصا على القول بأن باكستان لم تقطع بعد جميع علاقاتها التجارية مع جنوب افريقيا . ونحن لا نناقش هنا قضية التمييز العنصري او العقوبات على جنوب افريقيا . فقد نوقشت هـذه القضايا في منبر آخر ، وبعد انتهاء هذه المناقشة بفترة قصيرة سيجتمع مجلس الامن مرة اخرى لبحث الطرق والوسائل اللازمة لارغام جنوب افريقيا على تبديل موقفها واصرارها على تجاهل مقررات الامم المتحـدة حول قضية التمييز العنصري . ولكن فيما يتعلق بتجارة باكستان مـع جنوب افريقيا احب ان اسجل كلمة ، وهي بالطبع معروفة بفضل الرسالة التي وجهتها باكستان الى السكرتير العام للامم المتحدة ، وهي انه فـي الوقت الذي حظرت فيه جميع عمليات الاستيراد والعلاقات التجاريـة بجميع انواعها بين باكستان وجنوب افريقيا ، فان مسألة وقف صادرات جنوب افريقيا تحظى الان بأكبر عناية من حكومتي . واود بهذه المناسبة ان الفت نظر الاعضاء الى الوثيقة (أ/١ . س . ١١٥/ل/٠/٥٥) المؤرخة في ٥ آذار (مارس) ١٩٥٤ التي تشتمل على جداول احصائية عـن التجارة الخارجية لجنوب افريقيا . وان دراسة لهذه الوثيقة تظهر انـه ليس صحيحا أن الهند قطعت علاقاتها التجارية مع جنوب افريقيا ، وانها على العكس لا تزال تتاجر معها .

لقد سبق لنا ان اشرنا في بياناتنا السابقة امام مجلس الامن الـى فقدان الشرعية في العمل الذي اقدم عليه المهراجا بضمه كشمير الـى

الهند كما عالجنا الحقيقة الواقعة وهي ان ضم كشمير الى باكستان او الهند لا يمكن ان يقرره الا شعب جمو وكشمير وحده . وعندما تقول الهند ان قيام مهراجا كشمير بضم هذه الولاية الى الهند يجعل الضم امرا لا عودة عنه ويجعل كشمير بالتالي جزءا من الهند فان الهند تعرف أو انها يجب ان تعرف ان مثل هذا العمل لا يمكن ان يقيم علاقة بين الهند وكشمير لانه لا يمكن في الاصل انشاء علاقة ما على أسس غير صحيحة . ولكن ما تحاوله الهند من وراء هذا النوع من السفسطة انما هو البحث في الاسس القومية لقيام الهند والقاء الشك عليها . ان كشمير ليست جزءا من الهند ولذلك فانه اذا ما سمحت الهند لها بحق تقرير مصيرها فانها لا تخسر ولا تخشى فقدان جزء من اراضيها ويبقى الوطن الهندي بالتالي غير مصاب بأي مس او ضرر . ولكن الهند بمعارضتها حق كشمير في تقرير مصيرها وبجعل كشمير مساوية للولايات الدستورية شأنها شأن مدراس مثلا والزعم بأنه اذا ما ذهبت كشمير فان مدراس تذهب ايضا فان الهند بمنطق كهذا لا تحتفظ بكشمير ولكنها قد تضعف روابطها مع مدراس . ان الهند لا تفقد سيادتها اذا ما نفذت تعهدا قطعته حكومتها على نفسها بموجب اتفاقية دولية . ولكن الهند تتعرض لخطر الانحلال عندما تقاوم تعهدا كهذا .

ومهما كانت ادعاءات المندوب الهندي فاننا في الحقيقة والواقع لا نريد ولا نسعى الى انحلال وتفكك الاتحاد الهندي ، ان ما نسعى اليه هو الانسجام مع مبادىء ميثاق الامم المتحدة وتنفيذ الالتزامات الدولية واللجوء الى الوسائل والطرق البناءة لتسوية المنازعات الدولية . ان ما نسعى اليه هو عرض عملي لمبدأ المساواة في السيادة للدول التي تشكل شبه القارة . ان ما نسعى اليه هو اعادة العلاقات الحسنة بين الهند والباكستان التي ستؤدي الى ازالة الشكاوى والقضاء على المخاوف التي تساور كل جانب من الجانب الاخر . وعلى العموم فان ما نسعى اليه هو تخلي الحكومة الهندية عن تلك السياسات التي لا تتعارض مع مبادىء الحياة الدولية المنظمة فحسب ولكنها تضعف كذلك نسيج الهند الادبي كما ترهق مواردها وقوتها بقدر ما ترهق مواردنا وقوتنا نحن .

هناك درس سطر بأحرف بارزة في تاريخ العصر الذي اعقب عصر الاستعمار . وهو انه عندما تخلت الدول الاستعمارية عن مستعمراتها فانها في الحقيقة لم تخسر بل ربحت وهي لم تربح معنويا فحسب بل بالنسبة لكرامتها وسمعتها ايضا .. انها ربحت اقتصاديا ايضا . فقد ثبت بصورة لا تقبل الشك أن البلاد التي تحتل منطقة ما على الرغم من اهلها تضعف نفسها وتثقل اعباءها وتنهك مواردها .

لقد اتهمني مندوب الهند بالتهديد بخرق السلام اذا ما لجأت الهند

مرة اخرى الى قمع واضطهاد الشعب الكشميري . ولكن الواقع اننا طلبنا وضع الحالة في كشمير تحت اشراف الامم المتحدة ومراقبتها . فهل يمكن لاية دولة تطالب باشراف الامم المتحدة ان تفكر باستخدام القوة ؟

ان مندوب الهند يقول ان باكستان انما تخرق السلام . ولكن مخطط السلام لكشمير الذي تتضمنه قرارات لجنة الامم المتحده للهند وباكستان ليس خرقا للسلام . فهل يكون تمسكنا الدائم بهذه القرارات تمهيدا لخرق السلام ؟ ترى ما الذي يمنع ايجاد حل نهائي ومحدد لمشكلة كشمير ؟ هل هو مسلكنا ام مسلك الهند الذي يحول دون ذلك ؟ اننا نطالب بتحقيق غير متحيز حول الوضع في كشمير . فهل يشكل هذا تهديدا ؟ اننا نطالب بمفاوضات مخلصة وبناءة وذات معنى ، كما نطالب بوساطة ذات صلاحيات بحيث تعطي هذه الوساطة قوة دافعة للمفاوضات فهل يعني ذلك اننا نهدد بخرق السلام ؟ اننا نعلن اننا على استعداد لاخضاع بعض نقاط الخلاف للتحكيم . فهل يعني هذا اننا نسعى لخرق السلام ؟ اننا نطالب بالا تترك وسيلة من وسائل الامم المتحدة دون ان تستغل لتسوية المشكلة . فهل يشكل هذا تهديدا بالحرب من جانبنا ؟ ان الهند تقف حائلا دون اجراء التحقيق وتعرقل المفاوضات وتحول دون الوساطة وترفض التحكيم ، ثم تتوج هذا كله بمجيء مندوبها الى هذه القاعة ليقول ان اية مساعدة تقدمها الامم المتحدة او المسؤولين فيها لتسوية النزاع يشكل تدخلا من قبل طرف ثالث . ان وسائل الحلول السلمية للمنازعات الموجودة في نظام الامم المتحدة والتي ينص عليها ميثاقها هي البديل الوحيد للحرب . ولكن الهند تقف حائلا دون اللجوء الى هذا البديل . اليست هي اذن التي تحرض على الحرب ؟

لقد كانت تجربتنا طوال السبعة عشر عاما الماضية هي انه مهما حاولنا خلق جو من الاعتدال بين الهند وباكستان ، فان محاولاتنا هذه تتعثر ويقضي عليها بسبب فقدان التقدم نحو تسوية النزاع حول جمو وكشمير . وقد حدث هذا في عام ١٩٥٠ وفي عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٤، كما حدث في عام ١٩٥٦ . وكان مسلك الهند هو الذي جعل جميع المساعي والجهود التي بذلها رئيس جمهوريتنا في الفترة الواقعة بين عام ١٩٥٨ وعام ١٩٦١ لوضع العلاقات بين الهند وباكستان على اساس الجيرة الحسنة جهود غير مثمرة لانها كانت من جانب واحد هو الجانب الباكستاني . والان ، وقد عادت قضية جمو وكشمير والتهبت مرة اخرى بشكل خطير فان من العبث توقع ايجاد جو افضل بين البلدين ما لم يتحرك النزاع حول هذه القضية نحو تسوية كريمة سلمية عادلة .

ان اعضاء مجلس الامن الدولي يذكرون ولا بد ان مندوبي الهند

كرروا في مناسبات مختلفة انه ليس لباكستان حق في التدخل في قضية كشمير بحجة انه لا يحق حتى لزعيم شعب كشمير ان يقول شيئا حول هذا الموضوع .

ومما يذكر في هذا الصدد انه عندما تزعم الهند ان ضم كشمير الى الاتحاد الهندي هو مسألة هندية دستورية داخلية ، فانها انما تعني انه لا يجوز لمجلس الامن التدخل في هذه القضية . وهكذا فان الهند تحرمنا جميعا من حقوقنا للتدخل في هذه المشكلة . ولكن الحقيقة ان هناك اتفاقية دولية ، بخصوص الوضع في جمو وكشمير . ولكن وفقا لادعاءات الهند ومزاعمها لا يحق لباكستان ــ وهي احد الفريقين الموقعين على هذه الاتفاقية ، ولا لكشمير ، وهي الفريق الذي تمسه هذه الاتفاقية اكثر من غيره ، ولا لمجلس الامن ، وهو الجهاز الذي عقدت الاتفاقية تحت سلطته واشرافه ، اي حق في التدخل . فالحق بالتدخل هو للهند وحدها . ترى هل يمكن ان يكون هناك بلد اكثر مقاومة للتسوية السلمية من الهند ؟

اما فيما يتعلق بآراء الشيخ عبد الله حول النقاط الجوهرية المتعلقة بقضية كشمير واعني بذلك حق تقرير المصير والضم والاستفتاء ومرور الزمن والدمج والمفاوضات للتوصل الى تسوية سلمية التي اشرت اليها في بياني امام مجلس الامن يوم ٥ ايار (مايو) الماضي فان مندوب الهند يقول لها ان هذه الاراء ليست ادلة يمكن القبول بها ، وان الاراء الوحيدة للزعيم الكشميري التي لها قيمة هي تلك التي ادلى بها بين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٤٩ .

وما دام المندوب الهندي شديد الاهتمام بالادلة وقانون البراهين الهندي ، فهل لي ان اذكره ان بيانات الشيخ عبد الله امام مجلس الامن في عام ١٩٤٨ وعام ١٩٤٩ ، وكذلك البيانات التي ادلى بها قبل عام ١٩٥٢ ، لم تكن جزءا من عملية ما يسمى الضم . ولذلك فان هذه البيانات لا يقبل بها بموجب الانظمة الصارمة لقانون البراهين والادلة الذي طبق في المحاكم الهندية منذ وقت طويل . ومن جهة اخرى فاذا كانت البيانات التي ادلى بها الشيخ عبد الله بعد الضم بوقت طويل في عام ١٩٤٨ وعام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٢ ، والتي اشار اليها المندوب الهندي ، ذات قيمة فان بياناته الاخيرة التي اشرت اليها في ٥ ايار (مايو) ذات قيمة اكبر بالنسبة للوضع الحاضر في جمو وكشمير الذي هو موضوع اجتماعات مجلس الامن الحالية .

واذا كان مندوب الهند يعتبر ان قوانين الادلة والبراهين يجب ان تطبق تطبيقا صارما في هذا المنبر الدولي ، اذا كان رئيس جلسة مجلس الامن بدلا عنكم يا سيدي الرئيس ، فلماذا لا يوافق اذن على السماح

للشيخ عبد الله بالشهادة امام المجلس لكي نعرف حقيقة وجهات نظره حول القضايا الجوهرية المعلقة بالنزاع حول كشمير ؟ انني ارجو مجلس الامن مرة اخرى ان يدعو الشيخ عبد الله للمثول امام هذا المجلس لكي نسمع منه مباشرة ما يريد .

لقد اقتبست الشيء الكثير من بيانات الشيخ عبد الله في بياني امام المجلس في ٥ ايار (مايو) واوجزت التوكيدات التي احتوتها هذه البيانات . ولقد كان الغرض من اقتباس هذه البيانات هو التدليل على ان شعب كشمير رحب بها ترحيبا شاملا . وان قبول شعب جمو وكشمير لهذه البيانات وترحيبه بها ترحيبا كبيرا ، وكذلك محتوياتها ، هي ما يعطينا دليلا صادقا على حقيقة الوضع القائم في جمو وكشمير حاليا ، والواقع ان هذه البيانات هي اصدق واخلص انعكاس امامنا عن الواقع ، ولذلك فانها تشكل جزءا جوهريا من السجل الموضوع امام مجلس الامن . ومن المعروف ان وزير المعارف الهندي لم يستطع مواجهة هذه البيانات فحاول تجاهل قيمتها وتأثيرها بواسطة حجتين . الاولى « ان اراء اي شخص مهما كانت قيمته لا تستطيع التعبير عن الوضع في اية منطقة او التأثير فيها » . اما الحجة الثانية فانها تستند على البيانات التي سبق للشيخ عبد الله ان ادلى بها بين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٥٢ . وانني سأرد الان على هاتين الحجتين .

ففيما يتعلق بالحجة الاولى من الواضح انها غير واردة هنا ، ان توكيدات الشيخ عبد الله مهمة لانها ليست مجرد صوت شخص واحد ، ولكنها في الحقيقة والواقع صدى للطلب الجماعي لخمسة ملايين شخص هم شعب جمو وكشمير . كما ان هذه البيانات ادلى بها نفس الشخص الذي استشهدت به الهند نفسها لتبرر ضمها كشمير الى الهند بحجة انه وافق على ذلك الضم . ان سجلات مجلس الامن تظهر ان الهند استشهدت امام المجلس في ١ كانون الاول (يناير) بالشيخ عبد الله ووصفته بأنه الزعيم الذي طلب المساعدة من الهند . ولذلك يبدو من الامور المؤكدة ان الشيخ عبد الله يستطيع ان يلقي اضواء كشافة على شروط هذا الطلب . وحتى في البيان الذي ادلى به المندوب الهندي في ٧ ايار (مايو) هناك اعتراف بوضع الشيخ عبد الله . فقد قال المندوب الهندي ان الضم رافقه موافقة الشعب التي عبر عنها الشيخ عبد الله والذي كان زعيم اكبر حزب في كشمير .

وفيما يتعلق ببيانات الشيخ عبد الله السابقة التي القيت بين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٥٢ يسرني جدا ان يكون وزير المعارف الهندي قد وضعها على السجل مرة اخرى فالواقع ان مقارنة بين هذه البيانات والبيانات التي ادلى بها الشيخ عبد الله بعد ذلك والبيانات التي يدلي بها هي هذه

الايام تظهر مدى خيبة الامل التي اصابت هذا الزعيم الكشميري واي شعور بالغـــدر والخيانـــة احس بـــه بسبب استمرار احتـــلال الهند لجمو وكشمير ونقضها التزاماتها . ان بيانـــات الشيخ عبد الله السابقة لا تضعف موقفه الحالي بل على العكس تقويها لانهـــا تثبت ان بياناته الجديدة لا تقوم على التحيز ولا تعتمد على الوعود البراقة بل على التجارب التي مر بها خلال تعامله مع الهند والتي اثبتت له كم كان مخدوعا وكم كان واهما عندما ظن ان الهند ستنفذ التزاماتها .

لقد قلت في بياني الذي ادليت به في ١٧ آذار (مارس) انه اذا ما بحث المرء القضية الكشميرية كما هي الان ، وليس كما كانت عليه فـــي عام ١٩٤٨ ، فانه سيجد نفسه مساقا الى الاستنتاج بانه ليس هناك سوى طريقة واحدة الا وهي معرفة ما يريده شعب جمو وكشمير نفسه . واضفت قائلا ان المرء يساق الى الاستنتاج بان ينبغي تنفيذ مقررات لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان . والواقع ان بيانات الشيخ عبد الله حـــول الاوضاع الضرورية لمعرفة آراء ورغبات الشعب تؤكد صحة مـــا ذهبت اليـــه .

ان مندوب الهند يحاول ان يصور لنا اطلاق الهند سراح الشيـــخ عبد الله بانه دليل على ديمقراطية الهند وتحررها وان الهند واثقة تماما ان الوضع في جمو وكشمير عادي وطبيعي . وقد سبق هذه الحجـــة بيانات عديدة ادلى بها الناطقون بلسان حكومة الهند . وقد اعربوا جميعا عن الامل بان يؤدي اطلاق سراح الشيخ عبد الله الى تطهير الهند مـــن السمعة السيئة التي لحقت بها طوال احد عشر عاما ويساعد قضيتهـــا في مجلس الامـــن .

ومن سوء الحظ ان هذه البيانات لا تساعد الا على الاستنتاج ، كما قلت في بياني الاخير ـ على ان اطلاق سراح الشيخ عبد الله لـــم يكـــن دليلا على النبل البعيد عن الغرض من جانب الهند . ولا يظهر ، كمـــا قالت صحيفة « الايكونوميست » اللندنية في ٤ نيسان (ابريل) ـ وقـــد سبق لي ان اشرت الى ذلك في بياني الاخير ـ ان موجـــة من التحرر سادت المسؤولين الهنود حتما . فليس هناك تغير قلبي من جانب الهنـــد وليس هناك اساس يستطيع اعضاء المجلس الاعتماد عليه لكي يشعروا ان اطلاق سراح الشيخ عبد الله يعني ان الهند قامت ببادرة نحو التسوية والتفاهم مع باكستان ونحو الرغبة لتسوية النزاع حول جمو وكشمير . ان المندوب الهندي يظهر هذا العمل امامنا بانه هو مجرد مناورة ليس الا . كما ان رئيس وزراء الهند سماه مغامرة اعدت بعناية لكي يبرهـــن على وجود ظرف طبيعي حيث لا يقوم مثل هـــذا الظرف والواقـــع ان الحكومة الهندية كانت كما يبدو تأمل انها باطلاقها سراح الشيخ عبدالله

فانه سينفس عن نفسه قليلا ثم يستسلم وهكذا تهدأ الحالة في جمو وكشمير . ولكن الاحداث ما لبثت ان كذبت آمال الهند . وقد سبق لي ان اشرت الى بعض التطورات التي حدثت في كشمير في بياني السابق ولكن المندوب الهندي نفى ما قلت من ان نظام منع التجول فرض في الاسبوع الماضي على عدة مدن في جمو وكشمير . دعوني اؤكد له مرة اخرى ان بياني كان يعتمد على معلومات اخذت لا من مصادرنا بل من الصحف الهندية . فقد ذكرت صحيفة ستاتسمان الصادرة في دلهي في ١٩ايار (مايو) ان مظاهرات اجتاحت سرينكر يوم الجمعة الماضي وكان المتظاهرون يهتفون « اجروا الاستفتاء فورا » .

ان المندوب الهندي يقول « نعم هناك تظاهرات » . ولكن ماذا يعني ذلك . ان الجواب على هذا السؤال هو ان هذه المظاهرات ليست دليلا على النقمة على هذا الجانب او ذلك من سياسة ، الحكومة الهندية فحسب ، وهي ليست احتجاجا على هذه الادارة او تلك ولكنها في حقيقتها وواقعها تمثل ثورة ضد الاحتلال الهندي للولاية . ان المندوب الهندي يذكرنا ان المظاهرات تجري في جميع الاقطار الديمقراطية ولكنه يتهرب من الاشارة الى الحقيقة الواقعة وهي ان هناك فرقا اساسيا بين المظاهرات العادية في الاقطار الديمقراطية وتلك التي تجري في جمو وكشمير . فاذا كانت المظاهرات هي تعبير عن شكوى معينة او احتجاج ضد سياسة معينة فانها تعتبر مظاهرات عادية وطبيعية ولكن عندما يقوم بها شعب منطقة لا يزال مصيره معلقا وعندما يرفض هذا الشعب الضم المفروض عليه بالقوة ويطالب بان يسمح له فورا بتقرير مصيره بواسطة استفتاء فان هذا لا يمكن ان يسمى الا ثورة .

والحقيقة ان النقطة التي لم يشر اليها في الحجة الهندية هي ان الثورة في جمو وكشمير ثورة غير مسلحة واذا ما استمرت هذه الثورة فان لدى الحكومة الهندية في جمو وكشمير القوة الكافية لقمعها والقضاء عليها . ذلك هو اساس الثقة التي يعتمد عليها المندوب هنا . ولكن عندما تعتمد الهند على قوتها العسكرية فانها ترغم جميع اولئك الذين يعطفون على ثورة جمو وكشمير على الاستنتاج بأنه ليس هناك شيء مرغوب اكثر من المقاومة الفعالة ضد قوى الطغيان في جمو وكشمير .

ولدى معارضته لما قلته حول الثورة في كشمير حاول المندوب الهندي أن يدعم كلامه وحججه بالملاحظة بأنه ليس هناك وحدة طائفية كاملة في جمو وكشمير . ان هذا جواب مذهل وان اعتماد المندوب الهندي على حجة كهذه يظهر الى اي مدى قد خانه المنطق فاذا كان الهندوس والمسلمون يعيشون بسلام معا في جمو وكشمير — ونحن ممتنون وفخورون بذلك — فهل يعني هذا انهم لا يكرهون احتلال الهند للولاية

وما هو دخل الوحدة الطائفية مع مطالبة شعب جمو وكشمير بالسماح له بتقرير مصيره .

وبالاضافة الى ذلك يلاحظ ان الوضع لا يمكن ان يعود الى طبيعته بتجاهل مطالب الشعب في كشمير بل بتحقيقها ولكن الحكومة الهندية التي استخدمت القوة طوال سنوات ضد شعب الولاية وصلت الان الى مرحلة بدأت تشعر فيها ان استخدام القوة وحدها لم يعد كافيا فانها تلجأ في الوقت الحاضر الى وسائل اخرى لاحباط مطالب الشعب . انها لا تفعل شيئا لمواجهة هذه المطالب وطالما انها لا تفعل هذا فان ادعاء الحرية والديمقراطية لا يصبحا بغير اساس فحسب ولكنهما يصبحان بدون معنى او قيمة اطلاقا في وجه الصوت المشترك لشعب جمو وكشمير .

ان المندوب الهندي يتحدث عن الخلاف في وجهة النظر بين الهند وباكستان ، دعوني اقول له انه لا يحسن سمعة بلاده بمثل هذه المزاعم . ان لدينا في باكستان اخطاءنا واني اتصور ان هذه الاخطاء يمكن التغلب عليها في النهاية بواسطة تعليم افضل وبواسطة التقدم الاقتصادي والاجتماعي ولكن مهما كانت هذه الاخطاء فانها اخطاء ظاهرة ومكشوفة .

ان بيان مندوب الهند يظهر بكل وضوح ان هناك شيء من المكر والغدر في العقلية الهندية ولذلك فانها غير قابلة للتفاهم . انها عقلية مغلقة بالانانية والغدر القوميين الى درجة كبيرة بحيث انه ليس من الغريب ان نجد انفسنا ونحن في باكستان نغرق في لجة من اليأس احيانا بشأن مستقبل علاقاتنا بجيراننا . انهم يعرفون ان التعصب يسمم بلادهم . انهم يعرفون ان ديمقراطيتهم لا تزال حتى الان مجرد واجهة لانها لا تعتمد حتى اليوم على التسامح ، ومع ذلك فها هم يجيئون هنا اليوم يلقون علينا العظات حول عظمة مجتمعهم وروحيتهم .

اننا لا نطالب بكشمير على اساس اننا مجتمع افضل . ان الامم المتحدة ليست هنا لتقديم كشمير كجائزة لعمل افضل للهند او باكستان . اننا نقول مهما كنا ومهما كان الهنود ، فاننا نطالب بان تسألوا الكشميريين الى من يريدون الانضمام . فلتقم الهند بتوجيه حججها ضد ضم كشمير الى باكستان . ولكن هذه الحجج يجب ان توجه الى شعب جمو وكشمير خلال الاستفتاء ، وهو الذي سيقرر . ولو كانت الهند دولة ديمقراطية حقا لكانت قبلت بهذا الاقتراح منذ وقت طويل .

ولا بد ان اعضاء مجلس الامن لاحظوا كيف كان رد فعل وزير المعارف الهندي على نداء السلام الذي تقدمت به في خلاصة ملاحظاتي في ٥ ايار (مايو) ، فعندما ناشدت الهند وضع حد للبغضاء وقلت ان هناك وقتا للصراع ووقتا للتسوية ، فاني كنت اعني كل كلمة قلتها . وقد ازدرى

المندوب الهندي بندائي واستهزأ به ، وينبغي على ان اقول له انه لـــم يستطع استفزازي كي اسحب ندائي . واني انقل تانية رسالة شعبي الى شعب الهند بانه في مقدورنا تبديل المناخ السائد بين بلدينا ، ليس بتحريك عصا سحرية ، ولكن بالاستعانة بتلك الاجراءات الفعالة التي باستطاعتها وحدها ايجاد حل للنزاع الدولي .

اننا لا نشترط ــ كحل لتسوية خلافاتنا ــ تخليص الهند من جهازها الطائفي ، ولا تخليها عن اساطيرها القديمة ، ولا نبذها لجميع فلسفتهـــا واعاده تنظيم جميع ثقافتها ، على العكس . اننا نأخذ الهند كما هي وكما هو واقعها ونحن نسعى للتعايش السلمي معها ، هذا التعايش الذي اذا قام فانه سيتطور الى علاقة طبيعية .

وقد نكون حكومة دينية او من القرون الوسطى او متأخرين ، الا اننا نعرض على الهند هذه الطرق والوسائل لاقامة علاقات معقولة بـــين بلدينا تكون دنيوية عصرية رفيعة الشأن . ولكن ترى ما الفائدة من الامور الدنيوية والعصرية اذا كان المرء لا يتأثر بمجالس الوساطة والتوفيـــق والتحكيم ــ وكلها طرق عصرية ودنيوية لتنظيم الحياة العالمية ؟ دعـــوا المندوب الهندي يتمعن في هذا السؤال والا يحسبن انني اقصد الى تعييره او ثلبه .

(من بيان في مجلس الامن في الامم المتحدة
١١ ايار (مايو) ١٩٦٤)

خلاصة

حضرة الرئيس :

اسمحوا لي ان انتهز هذه الفرصة لاسجل تقدير حكومتي للجهود التي بذلتموها انتم شخصيا وللجهود التي بذلها الاعضاء الاخرون في المجلس خلال الاشهر الماضية للمساعدة على الاقل في تحريك قضية كشمير نحو التسوية . ومهما تكن النتائج ، فليس هناك شك بأن هذه الجهود تحظى بشكرنا العميق .

واني شخصيا اشعر بالامتنان العميق لكم ولزملائكم لهذه المجاملة واللطف .

والان بعد ان انتهت المناقشة في الوقت الحاضر دونما بيان عن نتائج مقبولة ، فاني لا ارى ضرورة للتعليق على الخلاصة التي استمع اليها وفدي الان . وعلى هذا فان مسألة قبولها غير واردة وعلى الرغم من ذلك ، فاننا نشعر ان من واجبنا التشديد على ما يبدو لنا انها العناصر البناءة في المناقشة .

فلو اخذنا المسألة ككل ، وقلنا انه كان يجب ان يعمل هذا وان هذا قد عمل ، واذا وعينا المناقشات التي استمعنا اليها في شهور شباط (فبراير) ، واذار (مارس) وايار (مايو) فاننا نجد ان المناقشة شملت عنصريين هامين : الاول ، ان من الثابت ان اعضاء المجلس ، بدون استثناء ، قد عبروا عن قلقهم العميق حول الوضع في جمو وكشمير واوضحوا ان على المجلس التزاما حقيقيا ومستمرا من اجل ايجاد تسوية سلمية لهذا النزاع . الثاني : لقد كانت الفكرة الطاغية من تصريحات اعضاء المجلس ،انه لا يمكن لاية تسوية للنزاع ان تكون جوهرية ودائمة اذا لم تأخذ بعين الاعتبار رغبات شعب جمو وكشمير كما تعهدت لهم بها الهند والباكستان والامم المتحدة . وان الطبيعة البديهة لهذه الاعتبارات لا تحط من قيمة اهميتها الحيوية . ونحن نعتقد بأن اعلانها في مجلس الامن سيجعلها اساسا للتطورات المقبلة في الوضع . وبالنسبة للمفاوضات ، فاني قد شرحت للمجلس خبرتنا الطويلة وغير المشجعة جدا في هذا الصدد بنوع خاص . وقد جربنا هذه الطريقة المرة تلو المرة في اعوام ١٩٥٠ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، و ١٩٥٦ ، و ١٩٥٩ الى ١٩٦١ ،

واخيرا خلال مباحثات جرت في ١٩٦٢ و ١٩٦٣ . والان وبعد فشل جميع هذه الجهود يبدو لنا انه ليس في مقدورنا ان نجعل المفاوضات مخلصة ، وبناءة وذات معنى من جانب واحد ، وبالاضافة الى هذا فليس بالامكان السير في المفاوضات اذا لم تكن مستندة الى قاعدة اساسية وهي السعي لتحقيق اماني شعب جمو وكشمير الفائقة الاهمية . ولقد طلبنا من مجلس الامن مساعدة سريعة ومحسوسة في سبيل تسوية عاجلة ، وكنا من ان يكون عاملا ايجابيا وماديا في الحالة . كما كنا نأمل ان ينشيء نترقب بثبات الاطار الذي كان يجب ان تتم ضمنه الاتصالات بين الهند والباكستان من اجل حل مشكلة جمو وكشمير . وكنا نود ان يعين دور ثابت للامين العام حتى يستطيع تيسير النجاح وتأمين نتيجة مفيدة لهذه الاتصالات . وفي رأينا انه ليس بالامكان ايجاد تسوية للنزاع الا اذا اخذت رغبات شعب جمو وكشمير بعين الاعتبار ، كما تعهدت لهم بها الهند والباكستان والامم المتحدة فهل ترانا نهتم بمباديء الميثاق ، ام ترانا نعتمد على القوة والغرور ؟ وهل نحن نعمل من اجل العدالة والسلام الدائمين ام يجب علينا ان نخضع لمقتضيات الوقت الحاضر ، وبهذا نساوم على مستقبل وطمأنينة الاربعة ملايين نسمة من شعب جمو وكشمير ؟

ان الجواب واضح جلي ، فهو وارد برمته في قرارات لجنة الامم المتحدة للهند والباكستان التي لا زالت قانونية ، لا في اية تشكيلات او علاجات سرية اخرى . وهذا هو الذي يجعل من الضرورة جعل هذه القرارات اساس اعمالنا في سبيل الوصول الى تسوية شريفة .

وعندما نلتفت الى الوراء فاننا نستطيع ان نقول بثقة انه لما كانت الحالة في جمو وكشمير قد دخلت الان طورا ليس بالامكان فيه تركها تحل نفسها بنفسها ، فاننا نستميح المجلس عذرا ونأخذ اجازة منه في الوقت الحاضر واثقين انه سيضع التطورات هناك تحت اشرافه ويقظته الكاملين .

ان اجمال الرئيس للموقف ليس بيانا مشتركا ولا بيانا لخلاصات اتفق عليها . ولذلك ، فاننا نعتبره مجرد بيان ايضاحي ومطابق للواقع وضعه رئيس المجلس ، وليس توصية من اي نوع للفرقاء له اي قوة الزامية . وبالتالي فان مسألة قبولنا او رفضنا له ليست واردة .

(بيان في مجلس الامن في الامم المتحدة ،

١٨ ايار (مايو) ١٩٦٤)

القسم السادس

محنة الامم المتحدة

السيد رئيس الجمعية العمومية

من الواضح اننا نجتاز الان وقتا تتعرض فيه الامم المتحدة ، مكانتها وجدارتها ، بل وحتى كيانها ووجودها الى محنة عصيبة . فالمشكلة الدستورية ، هذه المشكلة التي تمس كيان الامم المتحدة انما تستمد جذورها من المذاهب المختلفة التي تذهب اليها الدول الكبرى بشأن الدور الذي ينبغي ان تؤديه الامم المتحدة . ولكل منا افكار وآراء بصدد الحل الاسمى والحل المثالي لهذه المشكلة واذا كنت لا اؤثر ان افضي بالحل الذي ارتئيه في هذه المرحلة فلأن المعضلة هي مدار مفاوضات دقيقة في الوقت الحاضر ولا اريد ان ازيد في العراقيل التي تعترض مجرى المفاوضات . ولعلنا لا نغالي بالامل اذا توقعنا قرب انتهاء المشكلة العاجلة الا وهي اعادة الحياة الى مجاريها الطبيعية في الجمعية العمومية ، الا ان هذا طبعا لا يعني حلا نهائيا للأزمة ، فالمشكلة الرئيسية ستبقى وهي تنسيق وجهات نظر الاعضاء والتقريب بينها فيما يختص بمهام الامم المتحدة والمؤسستين الرئيسيتين التابعتين لهما ، اي الجمعية العمومية ومجلس الامن .

انني واثق من ان البلدان الاسيوية والافريقية كما وبلدان امريكا اللاتينية التي تعول تعويلا كبيرا على وجود الامم المتحدة وحيويتها سوف تقوم بدور فاصل في ايجاد ذلك الحل النهائي . فقد افصحت هذه البلدان عن عظيم قلقها حول هذا الامر ، واتضح الان بجلاء انه لا يتيسر لهذه المشكلة حل ما لم يحظ بمساندة الدول الصغرى التي تكون غالبية الامم المتحدة . ومن المشجع حقا ان نرى ان نفوذها قد احال المسألة من نزاع بين وجهات نظر متصلبة تتناول النواحي النظرية والقانونية الى مشكلة تتناول كيفية تمويل نشاط الامم المتحدة بصورة عملية واقعية وكيفية تطبيق دستورها بالوجه الذي لا يقلل من قدرتها على المحافظة على السلام .

ويبدو ان من المتفق عليه اجمالا ان مشكلة المحافظة على السلام بواسطة الامم المتحدة انما تقتضي الدرس وامعان النظر بصورة شاملة ،

وحين تسنح الفرصة ، ستتقدم حكومتي بآرائها المدروسة حول جميع المسائل المتعلقة بالموضوع ، الا انني سأقتصر الان على بيان مفترضاتنا الاساسية وهي :

اولا : ان باكستان ، كأي دولة اخرى محبة للسلام ، تريد الامم المتحدة وتريد لها المزيد من السلطة .

ثانيا : ان هذه الحاجة لن تتحقق اذا حادت الامم المتحدة عن الميثاق من حيث الاساس ، ما لم يتم الاتفاق على تعديل الميثاق بصورة مناسبة .

ثالثا : ان المجتمع الدولي يواجه الان مشاكل عاجلة وخطيرة لا يتسنى لاية مؤسسة اخرى غير الامم المتحدة علاجها .

رابعا : ان الازمة الراهنة لن تحسم بصورة نهائية ما لم نبادر كلنا الى مصارحة انفسنا فيما خبرناه من مسلك الامم المتحدة في المحافظة على السلام والامن الدولي ، ومن ثم ننسق وجهات نظرنا بغية اتخاذ موقف مشترك بصدد الدور الذي ينبغي ان تلعبه المؤسسة الدولية في المستقبل .

ان نظرة الى الوضع الدولي ككل ، والى المشاكل والمنازعات التي تقلق سائر انحاء العالم تكفي لادراك مدى الحاجة الى تقوية قدرة المجتمع الدولي بصورة دائمة لتمكينه من الدفاع عن السلم والعمل على ترقية الشعوب . فان ما ينبغي عمله الان ، بينما تدخل المنظمة الدولية عامها العشرين ، وهو العام الذي سمي بعام التعاون الدولي ، انما هو التدقيق وامعان النظر فيما انجزته وما قصرت عن انجازه ، ومن ثم تكريس الجهود وشحذ الهمم لتحقيق مبادئها واغراضها الاصيلة ، فقد كانت عصبة الامم قد اسست في الغالب لغرض الابقاء على الوضع الراهن في اوروبا في ذلك الحين ، وترتفع اليوم أصوات تتنادى بوجوب الابقاء على الوضع الراهن في جميع انحاء العالم على اساس شيء وصف بأنه قانون خط وقف القتال .

حضرة الرئيس : ان العالم اليوم يجتاز مرحلة من التقلب والتغير لم يسبق لها مثيل ، وان من الوهم والخطل ان نحسب ان العالم ، كما هو عليه اليوم ، ومهما بدأ من المبهجة لبعض الناس ، انما يمكن ابقاؤه على ما هو عليه على اساس حلول موقتة ، واوضاع قلقة راهنة ، فحول العالم مشاكل ومنازعات ينبغي حسمها ، منازعات عنصرية ، بقايا الاستعمار ، امم مقسمة نتيجة لحروب او لخطط . . الجنس البشري منقسم بين من يملكون الثروة بدون حساب ومن لا يملكون . اين ترى في مثل هذا العالم المشتت نستطيع ان نرسم خط وقف القتال ؟ اجل ، لا ينبغي للامم

المتحدة ان تكون وسيلة للظلم والاجحاف ، فان ذلك ليس سبيل السلام والامن وانما هو سبيل التقلب مع الظروف واللعب بالاعيب السياسة .
فاذا شاءت هذه المنظمة ان تتفادى المصير الذي صارت اليه عصبة الامم من قبل ، فعليها ان تضع نصب عينيها على الدوام الغرض الـــذي قامت من اجله وهو حسم المنازعات الدولية بالطرق السلمية وبما يتفـق مع مبادىء العدالة والقانون الدولي .

ان نزوع الدول الكبرى الى تقدير المنازعات بين الدول الاخرى لا باعتبار الجدارة والحق وانما باعتبار صلاتها بمصالحها الذاتية ، وانقسام الرأي وتشتت الكلمة في مجلس الامن بناء على هذه النزعة ، ثم الركون الى الافتراض بأن المنازعات بين الدول الغير قوية عسكريا يمكن تجميدهـــا بسهولة ، والامتناع عن اعلان وجهات النظر بصدد المنازعات وفقا للمبادىء العامة المرعية ــ كل هذه الامور قد خلقت وضعا شاذا ، بحيث لم تبـــق المنازعات بدون حل وحسب وانما تفاقمت واشتدت بمرور الايام .

وفي الوقت الذي يعقد فيه العالم آماله على التقدم البارز نحـــو سلام مستقر ، نرى الدول الكبرى تكدس اسلحة الدمار في مستودعاتها ، وتفرض دول صغرى الضغط على شعوبها في بحثها الاعمى عن الحصول على السلام بأي ثمن ، تكون بحد نفسها سببا للتوتر وتهديدا متزايـــدا للسلام . ونظرا لهذه الحالة المؤسفة ، فان نزع السلاح اصبح امرا اكثر الحاحا واستعجالا من اي وقت ، كما غدا هدفا مهما وحيويا بحد نفسه . ان محادثات جنيف لنزع السلاح ستدخل قريبا عامها الخامس . وينبغي ان نشيد بالصبر الذي يتحلى به اعضاء مؤتمر جنيف ، وبروح الاخلاص التي اظهرها عدد كبير منهم عبر السنين . غير انه من المؤسف ان الهدف الذي نسعى اليه جميعا وهو نزع السلاح العام الشامل لا يزال بعيدا شأنه في اي وقت مضى . ولا نستطيع ان ندعي ان اتفاقية الحظر الجزئـــي للتجارب النووية تمنحنا الفرصة للشعور بالارتياح الكافي طالما اننا غير قادرين على ضمان اقامة حظر كامل لانتاج الاسلحة النووية وتجاربها وتخزينها . ومن الصعب ان نرى كيف يمكن تحقيق هذه الاهداف المعقدة بواسطة هيئة تستثني دولة نووية ولا تنضم اليها دولة نووية اخرى ومن الضروري ان تكون هناك نقطة انطلاق جديدة تعتمد على اسس واقعيـــة لضمان الغاء الاسلحة والتسلح ، وعلى الاخص تلك التي تهـــدد الكيـــان الحضاري بأسره . ان اكثر المشاكل المستعجلة في هذا الصدد هـــي قضية منع تزايد الاسلحة النووية . ولقد كانت بلادي واحدة مـــن تلك الدول التي اعلنت في هذه الجمعية ، سنة بعد سنة ، انه اذا لم يتـــم وضع حد لانتشار الاسلحة النووية في الوقت المناسب ، واذا لم يتـــم اتخاذ ترتيبات حازمة لمنع الاحوال التي بموجبها تنضم دولة سادسة الى صفوف الاقطار النووية ، فان المرء يستطيع ان يكون واثقا ان دولة نووية

سادسة كهذه ستظهر عاجلا او آجلا . وهذا بحكم الضرورة سيؤدي الى ظهور دول نووية اخرى .

دعوني اعيد هنا الكلمات التي ادلى بها رئيس جمهورية باكستان في خطابه امام الدورة السابعة للجمعية العامة في ٢٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢ ، فقد قال :

« اسمحوا لي ان اشير ان مجرد تبني قرارات ضد التسلح بالاسلحة النووية ولمصلحة اقامة ناد غير نووي ، لن يؤدي الى ازالة الخطر . فما لم تتخذ الامم المتحدة اجراءات فعالة وسريعة في هذا الاتجاه ، فان من المحتم ان التسابق في التسلح النووي سيشمل اجزاء اخرى من العالم في المستقبل القريب .

ان هذا الخطر يحتم على الجمعية العامة ان تعطي اعتبارا ملحا مستعجلا لعقد معاهدة تحظر انتشار المزيد من الاسلحة النووية والمعرفة بصناعتها ، سواء بالحصول على هذه المعرفة من الدول النووية الحالية او بأية وسيلة اخرى . وان عقد مثل هذه المعاهدة لا يمكن ان ينتظر حتى يتم الاتفاق على اجراءات نزع السلاح الاخرى » .

ولقد دعت باكستان دائما في وكالة الطاقة الدولية وايدت تعزيز نظام من الضمانات ضد استخدام الافران الذرية لصنع الاسلحة . والواقع ان نظام الضمانات الدولية ، رغم جميع نواقصه يزودنا بشيء من الضمان ضد انتشار المزيد من الاسلحة النووية وما زلنا نعتقد ان نظام الضمانات الذي وضعته الوكالة يجب ان يصبح عاملا شاملا وينبغي ان يطور بحيث يشمل جميع نواحي الطاقة النووية . غير انه يجب الاعتراف ان الامور بلغت الان مرحلة يبدو فيها ان التعزيز الجزئي للضمانات وتطبيقها بشكل عفوي لا يكفيان لمواجهة متطلبات الوضع . ولذلك فاننا نحث على عقد مؤتمر دولي تدعى اليه جميع دول العالم ، بما في ذلك الدول التي ليست في الوقت الحاضر اعضاء في الامم المتحدة او غير ممثلة فيها ، وذلك لكي تنظر في هذه المسألة برمتها وبالتفصيل وتصنع ترتيبات صارمة تجعل من المستحيل على الدول غير النووية ان تصنع اسلحة نووية او تحصل عليها .

ولا يخامر وفد باكستان اي شك بأن اجراء كهذا سيؤدي الى وقف المزيد من التدهور في الوضع الحالي الذي يهدد العالم بالابادة . كما انه يفتح الطريق نحو محاولة اكثر واقعية لتحقيق نزع سلاح عام كامل على اسس عالمية شاملة .

ولقد حدث تغير ملحوظ في مسلك كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية . فقد اظهر الفريقان رغبة مشكورة ومقدرة

على التجارب مع الحقائق الراهنة للوضع العالمي . ولربما كان التقدم حتى الان رمزيا فقط . وهذا يحتاج الى ان يطور بحيث يمكن التوصل الى اتجاه في طريق الاتفاق العالمي .

والواقع ان المنطق الذي يقوم عليه هذا الاعتبار ينطبق كل الانطباق على الوضع في جنوب شرقي آسيا .

وفي التحليل النهائي لا يمكن حصر اتجاه كهذا في الحقل السياسي . انه متصل اتصالا وثيقا بالصلات الاقتصادية لمختلف الانظمة الاجتماعية وبالدول ذات الظروف الاقتصادية المختلفة . والواقع انها اثرت على اقتصاديات العالم ، حيث يمكن ايجاد اساس للاستقرار في العلاقات الدولية . وفي هذا المحتوى الدقيق بالذات جرى واحد من اهم الاحداث وابرزها في عصرنا الحالي في جنيف في العام الماضي .

انني اشير بذلك الى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . ان عقد مؤتمر بهذه الضخامة والمدى كان مأثره رئيسية . كما ان نتائجه ، وعلى الاخص القانون النهائي الذي تبناه المؤتمر بالاجماع ، اظهر الحكمة السياسية والتفهم وروح التعاون التي سادت علاقات الدول المتطورة بالدول الآخذة باسباب النمو والتطور .

لقد كان هذا المؤتمر علامة بارزة على الطريق . لقد اظهر الامتداد المنطقي لعملية زوال الاستعمار في الحقل الاقتصادي . وكان الدافع اليه الاعتراف بالحقيقة الواقعة وهي انه على الرغم من ان المرحلة الاستعمارية قد مضت وانقضت فان الصرح الاساسي للتجارة الدولية ما زال ينكر على الدول الآخذة باسباب التطور ان يكون لها صوت مساو ووضع مساو في قضايا تمس مصالحها الاقتصادية الحيوية . وقد رحبت باكستان بالمؤتمر كاشارة بان الدول الحديثة العهد بالاستقلال لم تعد تقبل نظاما عالميا فوضويا موروثا من العهد الاستعماري البائد .

ان اهمية الاهداف البعيدة المدى لمؤتمر التجارة والتنمية الدولية هي في الحقيقة ابعد من الحقل الاقتصادي . فهي تمس المبدأ الاساسي للتضامن الانساني . واذا امكن تحقيق هذه الاهداف فانها ستؤدي الى توسيع العمل بالخطة الدولية لتلك الاجهزة التنظيمية التي تقبلها جميع المجتمعات الحديثة لضمان الاستقرار والعدالة المطلقة في العلاقات الاقتصادية وفضلا عن ذلك فان تحقيقها سيكون ضمانة موثوقا بها للسلام لانه اذا ما انفجرت ما يسمى المشكلة الشمالية ـ الجنوبية ، وادت الى اصطدام بين الاغنياء والفقراء على نطاق عالمي ، فانها يمكن ان تقوض اي بناء للاستقرار الدولي . ان حكومتي تشعر بأن مهمة تخفيف وبالنتيجة ازالة الهوة القائمة بين الاغنياء والفقراء ربما تكون اكبر

مسؤولية تتحملها الامم المتحدة ، واننا نأمل ان تكون الحكمة الجماعية للمجتمع العالمي في مستوى الاختبار .

تلك اهداف عالمية والعمل الاقليمي هو احد الوسائل لتحقيقها .

اننا في باكستان مسرورون بالانضمام الى دولتي تركيا وايران الشقيقتين في تعاون اقليمي من اجل التنمية والتطور . وقد دشن رؤوساء هذه الدول الثلاث العمل في اجتماعهم الذي عقد في استانبول في شهر تموز (يوليو) ١٩٦٤ عندما توصلوا الى اتفاق واسع حول مزيد من التعاون بين الدول الثلاث وبحث الامكانيات لايجاد وعي جماهيري بثقافتهم وحضارتهم المشتركة . ولكن هذه المؤسسة ليست مغلقة بل مفتوحة امام الدول الاخرى سواء في بعض او في كل نواحي نشاطاتها . واننا نأمل ان تسفر عن قاعدة اوسع لاقتصادياتنا ولتعزيز ثقافاتنا .

ومهما كانت الموجهة التي ينتظر منها المرء الى هذه المؤسسات الاقليمية او القارية ، فليس باستطاعة احد ان ينكر انها تساعد على التقارب بين مختلف الشعوب . ولا شك ان هذه المؤسسات تستطيع بواسطة توسيع افاق الامم وفتح طرق جديدة للتأكيد السلمي للحقوق الاقتصادية والسياسية ان تحول دون انتكاس المجتمع العالمي وعودته الى طرق القومية الضيقة التي هي الخيار الوحيد للامم المتحدة . ونتيجة لذلك فانهاتخدم قضية الامم المتحدة وتساعد في تحقيق رسالتها .

سيدي الرئيس :

انني اود الان ان اشير باختصار وايجاز الى الوضع في اوروبا . فمع انه لم تجر تسوية نهائية لبعض المشاكل الرئيسية ، فان من الحقائق الملموسة ان نوعا من التوازن السياسي والعسكري قد تحقق . ويبدو ان الدول الرئيسية قد توصلت الى مرحلة ازداد فيها تفهمها لطبيعة ومدى خطر الصراع العسكري ، ونجحت في اقناع نفسها بان ترتيبات امنها كافية وملائمة . ولذلك فان الاقناع والثقة بدءا يحلان تدريجيا محل الشك والخوف ولا شك ان هذا تطور بارز . وان اوروبا مشغولة الان في محاولة للحصول على نوع من الوحدة والترابط لكي تلعب دورا ملموسا كحلقة بين المحيط الاطلسي والشرق . وقبل ان نبتعد عن الخوض في الشؤون الاوروبية اود ابداء بعض الملاحظات بشأن القضية القبرصية . ان من الامور المبهجة حقا ان تكون هذه الازمة المفجعة ، التي ادت الى كثير من العنف وسفك الدماء ، قد اصبحت الان تحت شيء من السيطرة وان تكون الاحوال هناك قدبدأت كما يبدو

تتجه نحو تسوية دائمة ومقبولة بشكل عام . ان هدفي من الاشارة الى المشكلة القبرصية هي تأكيد الحاجة الى الجهود المتواصله للتوصل الى حل عادل ونهائي لها . وتعلن باكستان انه في البحث عن تسوية نهائية تعتبر الاتفاقات الدولية التي كانت مسؤولة عن ظهور قبرص كدولة مستقلة ذات سيادة ، من الاهمية بمكان كبير . وليس بالامكان التوصل الى سلام دائم في هذه الجزيرة التي تمزقها المنازعات الا على اساس تسوية عادلة .

وننتقل بعد ذلك الى افريقيا لنجد ان الشعوب الافريقية المتوثبة استطاعت خلال سنوات قليلة ان تحطم الاغلال الاستعمارية التي قيدتها طوال قرن تقريبا وشكلت وحده قارية . ولا شك ان ظهور منظمه الوحدة الافريقية هو خير شاهد على الحيوية التي تتمتع بها الدول الافريقية التي كرست للكفاح ضد قوى الاستعمار والسياسات غير الانسانية للتمييز العنصري . وفضلا عن ذلك استطاعت هذه الدول ان توجد الجهاز الصالح لتسوية الخلافات الافريقية بطرق سلمية .

ان تاريخ ما بعد الاستقلال لعدة دول آسيوية يظهر انه ينبغي على الدول الحديثة العهد بالاستقلال ان تلجأ الى اكبر مقدار من الحذر والتيقظ ضد الاستعمار وضد محاولاته لاستغلالها بطرق اخبث . ان الوضع في الكونغو مثال على ذلك . وهو مشكلة صعبة لا يمكن حله في النهاية الا بواسطة الكونغوليين انفسهم . ومهما يكن الامر فيجب ان نفكر في هذه المشكلة المعقدة ونقرر الى اي مدى يمكننا ان نساعد الشعب الكونغولي في بحثه عن حل لمشاكله . واننا نعرف من تجاربنا الخاصة ان عمليات الامم المتحدة لم تخدم اهدافها المرجوة . ويؤسفنا ان هذه العمليات ، بدلا من ان تؤدي الى تطوير الاستقرار ، ادت احيانا الى عدم الاستقرار ، وكانت بعض نتائجها فاجعة . واذا ما استطعنا ان نستخلص الدروس الحقيقية من تجربتنا في معالجة الوضع في الكونغو فيجب ان نعترف ان ثمة طريقة افضل وعملية اكثر للمساعدة في حل مشكلة الكونغو الا وهي ان تقوم المنظمة بتحويل مسؤولياتها في هذا الصدد الى منظمة مثل منظمة الوحدة الافريقية .

ان لهذه المنظمة مصلحة حيوية في الكونغو وستعتمد جهودها على تقدير اوثق للتيارات والتيارات المعاكسة التي يبدو انها تقف في طريق التوصل الى حل منصف وعادل لمشكلة الكونغو . كما اني اعلن ان قيام الامم المتحدة باستخدام عناصر غير افريقية كان عاملا اعطى نتائج معكوسة . ولذلك فمن الضروري ان يقوم المجتمع الافريقي بممارسة الاهداف السلمية للمجتمع العالمي .

ومن جهة اخرى نحن نعلن انه لا يمكن ان يكون هناك سلام في

افريقيا ما لم تتم ازالة بقايا آثار الاستعمار في انغولا وموزامبيق وجنوب غربي افريقيا وجنوب روديسيا ، وما لم يمنح شعوب هذه المناطق حقهم في تقرير مصيرهم ومستقبلهم . ويسرنا ان يكون بلدان افريقيان جديدان هما مالاوى وزامبيا قد حققا استقلالهما خلال العام الماضي . وينتهز وفدنا هذه الفرصة ليرحب بهما بحرارة ، كما يرحب بمالطه ، كأعضاء جدد في المنظمة العالمية .

ولا يمكن لاية اشارة لافريقيا ان تكون كاملة اذا لم يندد المرء بالوضع الخطير في اتحاد جنوب افريقيا الذي يهدد اكثر من اي وقت مضى ، بتمزيق السلام واغراق القاره الافريقية في الفوضى والدماء . ان حكومة جنوب افريقيا لم تتخل بعد عن سياسة التمييز العنصري غير الانسانية التي تتبعها ، وبدلا من ذلك نراها تطلق موجة من الارهاب ضد المكافحين الشجعان في سبيل الحرية وتعتقل الالاف من مقاومي سياسة التمييز العنصري . ان حكومة جنوب افريقيا تحدت الرأي العام ورفضت جميع النداءات والاتصالات السلمية التي وجهت اليها للتخلي عن سياستها التي تنتهك مبدأ المساواة بين البشر .

سيدي الرئيس :

ان مشكلة جنوب افريقيا ليست مشكلة القارة الافريقية وحدها . وليس التخوف من حدوث نتائج مفجعة هو وحده الذي يرغمنا على ان نلفت الانظار الى خطورة هذه المسألة . ففي هذا القرن العشرين ، الذي يساعد فيه العلم والتكنولوجيا على انشاء مجتمع عالمي واحد يعيش فيه شعوبه من قوميات وديانات وعناصر مختلفة في سلام وتفاهم وانسجام ويعملون لمصلحة الجنس البشري بأسره ، يبدو من الامور غير المحتملة التي لا تطاق ان تكون هناك في جنوب افريقيا حكومة تتبع سياسة التفريق بين البشر وتقسيمهم على اساس الولادة . ان هذه قضية تهدد بالخطر المجتمع الدولي . انها ليست مجرد قضية خطأ وصواب فحسب ، ولكنها تشكل ايضا عائا يثقل ضمير الانسانية بأسرها . انه يهدد المشاعر بشكل لا يعرف حدودا . ان هذه ليست مخاوف خيالية . ان بغض الانسانية للمذابح وسفك الدماء مسألة لا تحتمل جدلا او مناقشة . وينبغي ردع حكومة جنوب افريقيا عن مواصلة العمل بسياسة لا يمكن ان تؤدي الا الى الهلاك والخراب ، وتجعل كل محاولاتنا لتزويد اطفالنا بعالم افضل محاولات عقيمة . تلك هي طبيعة المشكلة وضخامتها وهذا هو السبب الذي من اجله يناشد وفدنا الجميع ان يتخذوا اجراءات فردية ضد حكومة جنوب افريقيا . ان حكومة باكستان طبقت تطبيقا كاملا القرار الذي اتخذته الجمعية

العامة للامم المتحدة في عام ١٩٦٢ وفرضت حظرا كاملا على التجارة مع جنوب افريقيا . وهي تحث بكل اخلاص زملاء جنوب افريقيا الرئيسيين في التجارة ان يظهروا بصورة فعالة شجبهم لسياسة التمييز العنصري .

اريد الان ان اتحدث عن منطقة المحيط الهندي . ان الحرب الحقيقية الفعلية في اسيا في مستنقعات وغابات جنوب فياتنام . فهنا ، في هذه المنطقة ، يظهر التهديد بقيام صراع بين الدول النووية ، مما يهدد بخطر نشوب صراع عالمي . وفي آسيا ايضا يتطور سباق التسلح النووي مما يهدد بزيادة خطر تورط الدول الكبرى ويحول موارد وطاقات المنطقة عن حاجات التطور الاقتصادي الملحة .

ان ابرز المظاهر الخطرة للوضع الاسيوي هي مسألة مبادىء . والواقع ان الدولة التي يسكنها اكبر عدد في العالم أجمع ، واعني بذلك جمهورية الصين الشعبية ، تعتبر معزولة عن العلاقات الطبيعية الدولية . وخلال اسوأ مراحل الحرب الباردة كان خط الاتصال بين الاتحاد السوفياتي والدول الغربية مفتوحا للمحاورة بينهما ، على الرغم من ان مناقشات حادة مريرة كانت تجري بينهما في هذه المنظمة . ولكن لم يحدث في يوم من الايام ان قام اتصال مع الصين . ولهذا السبب وحده يجب الا يدهش احد اذا كانت السياسات المتصلة بمكانة الصين وبدورها في العالم تعتمد على عدم التفهم الصحيح . ولذلك فان من الضروري ، لا لفعالية الامم المتحدة فحسب ، بل كذلك لمصلحة السلام العالمي ادخال الصين الشعبية الى حظيرة المنظمة العالمية . وبعد ذلك فقط يمكن ظهور بداية نحو تنظيم الوضع في آسيا واعادة السلام والهدوء والاستقرار الى تلك القارة الواسعة التي تمزقها المنازعات ، والتي يحتاج هؤلاء الى السلام اكثر من حاجتهم الى اي شيء آخر . وما لم يتم هذا وبسرعة فلا يمكن قيام تقدم حقيقي نحو نزع سلاح ذي مغزى . والحقيقة اننا اذا أردنا ان نتوقف عن حرمان مناقشات الامم المتحدة من صوت دولة كبرى يبلغ عدد سكانها ٧٠٠ مليون نسمة ، واذا اردنا وضع حد لهذا الوضع غير الصحيح وغير الواقعي ، ويجب في الواقع وضع حد له ، فان من الضروري والمحتم ان تحتل الصين الشعبية مكانتها بيننا في المنظمة .

سيدي الرئيس : ان امال الجنس البشري وامانيه في التقدم نحو السلام والازدهار عن طريق العدالة تعتمد على المنظمة العالمية . ان هذه المنظمة اصبحت تجسد عزمنا على الوصول الى هذا الهدف السامي . وان واجب كل عضو ان ينقل الى هذا المنبر العالمي شيئا من منطق التاريخ وروحا حقيقية من مجتمع الانسان . كما ان من المهام

الرئيسية الضرورية بالنسبة لنا ان نشير الى الافكار الموجودة امامنا . ان هذه الاخطار تنبع من السياسات التي تتبع قصدا وعن سابق تعمد ، وهي سياسات معادية لاهداف الامم المتحدة وتهدد باحباط بحثنا الجماعي عن نظام عالمي افضل . ولذلك فاني بأسف شديد اسجل سلسلة من التطورات في منطقتنا ذات امكانيات خطرة جدا ، ليس بالنسبة لنا نحن المتصلين بها مباشرة فحسب ، بل كذلك بالنسبة لاولئك الذين يعيشون بعيدا عن حدودنا .

انني اود ان الفت انظاركم الى صانعي السياسة الهندية المصممين على خلق التوتر على حدودهم وايجاد حالة مصطنعة لاستغلال المنافسات الدولية . فقد رفضوا رفضا جازما ان يروا اي شيء حسن او ذي قيمة في سياسة من العدالة والانصاف يمكن ان تحمل السلام الى المنطقة وتعزز الروابط الطبيعية على اسس من الشرف والكرامة والنية الحسنة ، وبذلك تقام الاسس لسلام دائم ، وتحدث حالة من الاستقرار لاكثر من خمسمائة مليون شخص يعيشون في شبه القارة الجنوبية الاسيوية . ان زعماء الهند يتابعون سياستهم بشكل قد يؤدي الى نتائج خطيرة على العالم كله .

ولاسباب تاريخية ، ونظرا لان باكستان هي اكبر جارات الهند في جنوب آسيا فان الخصومة تتركز عليها . ولكن باكستان ليست الدولة الوحيده في المنطقة التي شعرت بتأثير المطامع والمغامرات الهندية . فان جارات الهند الاصغر امتحنت هي الاخرى بالطريقة التي تحاول بها الهند ابتلاع المصالح المشروعة للدول الصغيرة عندما تتعارض هذه المصالح مع الاطماع الهندية . والواقع ان السناتور سينانيكا السيلاني لم يحذر مواطنيه عبثا عندما انذرهم بضرورة الحذر لئلا يحدث لهم ما حدث للهند فيقعوا فريسة للسيطرة الهندية . كما ان الضغط الهندي حال حتى الان دون قيام نيبال خدمة لمصالحها الطبيعية والمشروعة بتوثيق علاقاتها مع الدول الاخرى . وكذلك احتلت القوات الهندية سكيم ، وفي مملكة بوتان التي كانت في احد الايام مملكة هادئة مسالمة تستخدم الهند اسلحة الضغط الاقتصادي والمالي للتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد .

والواقع ان احلام ان استعادة الامجاد الخيالية للماضي اعمت الهند ، فاذا بها تحاول تنفيذ برنامج يستهدف مد نفوذها وسيطرتها على طول المحيط الهندي وعرضه من سلسلة جبال هندوكوش الى ميكونغ . وهكذا نزعت الهند الى الروح العسكرية والى المغامرات السياسية .

ومن المعروف ان مشروع السنوات الخمس لاعادة التسلح الذي

تعتزم الهند تنفيذه بمساعدة دول اجنبية ، سيكلفها مبلغا ضخما جـدا يبلغ ١٢ بليون دولار .

ويجري حاليا انشاء جهاز حربي ضخم في بلاد يكاد المواطنون فيها لا يجدون قوت يومهم الا بشق الانفس ولا يزيد معدل دخل الفـرد منهم على ٣٥ سنتا يوميا ، وهو محروم من ابسط لوازم الحياة والبقاء . ان مبلغ ١٢ بليون دولار سيصرف على الاجهزة الحربية وعلى شعارات القوة بواسطة بلد يثبت بيان ادلى به رئيس منظمة التغذية والزراعـة الدولية في دلهي اخيرا انه ينبغي عليه ان يعتمد على استيراد طعامـه للثلاثين سنة القادمة على الاقل . وعلى الرغم من ذلك فان حكومـة الهند بدلا من ان تخصص مصانعها لانتاج السماد الكيماوي تخصصها لانتاج البارود . وبدلا من ان تخصص الفولاذ لصناعة الجرارات الزراعية تخصصه لصناعة الدبابات .

غير ان حكومة الهند تدعي ان الهدف من عملية التسلح الواسعـة النطاق هي حماية حدودها ضد تهديد مزعوم بالغزو من قبل الصين . ولست اعتزم هنا الخوض في تفاصيل وتاريخ الاحداث التي تبلورت في الخصومة والقتال بين القوات الهندية وقوات جمهوريـة الشعب الصينية في تشرين الاول (اوكتوبر) ١٩٦٢ . فقد كتب الشيء الكثير عن هذا الموضوع منذ ذلك الحين ، وما كتب يكفي لالقاء النور علـى المزاعم التي تحاول تصوير الهند بأنها فريق بريء وانها اصبحت فجأة ضحية للعدوان والتوسع من قبل الصين خلال شهر تشريـن الاول (اوكتوبر) المذكور . غير انه ينبغي علينا ان نستعيد الى الذاكرة انـه قبل فترة قصيرة من انفجار الصراع الصيني ـ الهندي اعلنت الصحف الهندية ان رئيس وزراء الهند اصدر اوامره الى الجيش الهندي لطرد الصينيين من مناطق الحدود المتنازع عليها واقامة مراكز للقوات الهندية فيها ، وان الجنرال كول كلف بتحقيق هذه الاهداف . ولكن الوضع على الحدود الهندية الصينية غير المحددة والمتنازع عليها يجب ان يسوى ، وطبيعي انه ليس هناك اي مبرر للادعاء بانه ليس بالامكان تسويته بطرق سلمية . فهناك مشاكل واختلافات مماثلة على الحدود في اماكن كثيرة اخرى من العالم سويت بطرق سلمية . كما انه في هذه المنطقة بالذات استطاعت الصين تسوية خلافاتها على الحدود مع جاراتها الاخرى مثل افغانستان وبورما ونيبال وباكستان بالطرق السلمية . ان الظاهرة الغريبة لما تسميه الهند الصراع مع جمهورية الشعب الصينية هي انـه في الوقت الذي لا يزال فيه الوضع هادئا على الحدود ، لا تنفـك الهند تثير ضجيجا بين الحين والاخر مدعية انه يجري تعزيز القوات الصينية وخرق حرمة الاجواء الهندية ، وتروج الدعايات هنا وهناك وهنالك بان الهند على وشك ان تتعرض للغزو . وعلى الرغم من هذه الصورة التـي

تخرج بها الهند على العالم عن وجود كارثة قريبة وعن امكانية تعرضها للغزو والعدوان والتهديد ، فان الجزء الاكبر من القوات الهندية ما زال حيث كان دائما ، اي في جمو وكشمير وعلى حدود الهند مع كل من باكستان الغربية والشرقية . وتتوجه البعثات العسكرية الهندية باستمرار الى مختلف عواصم الدول الكبرى بحثا عن المساعدات العسكرية وعن الطائرات النفاثة الاسرع من الصوت وعن الغواصات والدبابات وغيرها من الاسلحة لتعزيز مقدرة الهند للحرب في جبال هملايا . ولكن هل هناك من يصدق ان الصين على وشك ان تغزو الهند فعلا ؟ واذا كان الامر كذلك ، فهل يمكن ان تظل الصين هادئة تقف موقف المتفرج فيما تقوم الهند بتعزيز قواتها تعزيزا كبيرا بواسطة برنامج خمس سنوات للتسلح ؟ ولو كان الامر كذلك فما الذي دعا الصين في شهر تشرين الاول (اوكتوبر) ١٩٦٢ الى القيام طوعا واختيارا باعلان وقف اطلاق النار وسحب قواتها من المناطق المتنازع عليها التي كانت قواتها قد احتلتها وتقدمت فيها ، بل ما الذي كان قد دعاها الى تنظيف وتزييت البنادق التي كانت القوات الهندية الهاربة امام الزحف الصيني قد تركتها وراءها ثم اعادة هذه البنادق الى الهند ؟ ان الهند تكشف النقاب عن مدى كذب ادعاءاتها بابقاء معظم قواتها على حدود باكستان وباضافة غواصات الى قوتها البحرية ، والحقيقة ان الهدف الاساسي للسياسة الهندية هو فرض سيطرتها على منطقة المحيط بأسرها من هندوكوش الى ميكونغ .

لقد وصف متحدث معروف بلسان الهند الحديثة هو الدكتور بانيكار الحدود الخارجية لمنطقة النفوذ الهندية بالكلمات التالية :

« لقد حجبت رؤيانا نزعة غير هندية من المسألة . ان مبدأ « اهمسا » اي عدم العنف هو بدون شك عقيدة دينية عظيمة ولكنها عقيدة رفضتها الهند عندما رفضت ان تتبع بوذا . ان النظرية الهندية في جميع الاوقات وخاصة في مرحلة امجادها التاريخية العظيمة كانت مرحلة تأكيد فعال لحقها وبقوة السلاح اذا اقتضى الامر . وينبغي علينا ان نتجه الى المحيط الهندي كما فعل اسلافنا من قبلنا واحتلوا سوقطرا قبل ظهور المسيحية بوقت طويل وانشأوا امبراطورية في المحيط الهادي » .

وعلى الرغم من هذه الدعوة الصريحة السافرة لسياسة التوسع والسيطرة فان دور عدم الانحياز الذي ادعته الهند نفسها ساعدها فترة طويلة على تحقيق اهدافها وذلك بضرب الولايات المتحدة بالاتحاد السوفياتي . واليوم يستخدم الجنود التهديد الصيني المزعوم لهم لتصوير الهند بأنها قلعة للاستقرار والحرية لا سيما وافريقيا ضد ما

يسمى العدوان والتوسع الصينيين . وقد استعارت الهند لغة الحرب الباردة فهي لا تكتفي بالتحدث الان عن الصراع العسكري والغزو بل كذلك عن صراع بين العقائدية الصينية وما يسمى طريقة الحياة الهندية . ومن سوء الحظ ان هذه الصورة للاخلاص غير الاناني لقضية الدفاع النبيلة عن الحرية والديمقراطية في اسيا وافريقيا لا تتفق مع الحقيقة الواقعة وهي أن الهند لجأت مرات عديدة في الماضي الى القوه العسكرية منها والاقتصادية لتسوية خلافاتها مع جاراتها الصغيرات . فهل يمكن الاقتناع بان دولة هندية كاملة التسليح ستتصرف سلميا .

ان الدول التي تساعد الهند اليوم على اعادة تسليح نفسها على امل ان تصبح مثالاً للاستقرار والديمقراطية انما هي دول تعيش بالحقيقة في وهم كبير ، فالحقيقة الكامنة خلف الواجهة الكلامية تختلف كل الاختلاف عن الصورة التي تحاول الهند تصوير نفسها بها . ولقد وصلنا شعاع من الحقيقة على اثر سقوط الرئيس السوفياتي السابق نكيتا خروشوف واستئناف العلاقات الصينية السوفياتية . فقد عم القلق والرعب الدوائر الهندية خوفا من توقف المساعدات العسكرية السوفياتية للهند . وهكذا رأينا ممثلي الدولة الذين يدعون انهم رواد عدم الانحياز يسافرون في رحلات هنا وهناك تحت راية الانحياز الثنائي وشهدنا دعاة التعايش السلمي يضعون آمالهم كلها في استمرار التوتر في العالم .

لقد قامت الان فكرة جديدة تقول انه نتيجة للتفجير النووي الصيني فان الدول غير النووية تواجه اليوم خطرا جديدا وغير منظور من قبل . ولقد اقترح ان تنضم دول نووية معينة معا لضمان الدول غير النووية ضد هجوم ذري . ترى ماذا يعني هذا الاقتراح ؟ الحقيقة انه لا يمكن القول ان التجربة الصينية خلقت وضعا جديدا بالنسبة لاوروبا او امريكا اللاتينية وهذا يترك منطقة المحيط الهندي بوصفها مركزاً للتجمع الجماهيري لاسيا وافريقيا ، ويبدو ان الهدف من الاقتراح بضمان الدول النووية للدول غير النووية والذي سبق ان تقدم به الرئيس الهندي شاستري خلال وجوده في لندن هو ان يكون له تأثيره في هذه المنطقة بالذات ، ترى ما هي في الواقع الطبيعة الحقيقية لمثل هذا الضمان النووي ؟ هل يكون على شكل مظلة او على شكل درع ؟ مهما يكن الجواب فان ما يعنيه في الواقع هو ان يكون تركيزا من قبل الدول النووية ضد جمهورية الصين الشعبية . ولا شك ان هذا الاقتراح الخطير سيحول منطقة المحيط الهندي الى مسرح صراع عنيف بين الدول الكبرى . وهو بكل تأكيد يتعارض معارضة مباشرة مع جهود واهداف الشعوب الاسيوية والافريقية المصممة على ابقاء بلدانها بعيدة عن اي اشتباك نووي .

سيدي الرئيس :

لهذه الاسباب فان وفد بلادي ينظر الى الاقتراح الهندي بقلق شديد ، ذلك لانه سيؤدي الى نقل الاسلحة النووية الى منطقة غير نووية ويؤدي بالتالي الى زيادة مشكلة نزع السلاح تعقيدا وصعوبة وخطورة وبالنسبة لاسيا على وجه الخصوص فان هذا الاقتراح يشكل كارثة كبيرة جدا لانه يؤدي الى وضع القارة الاسيوية باسرها تحت ظل الاسلحة النووية ويوسع طبيعة ومدى الصراع بين الدول الكبرى . فاذا ما قدر لهذا الاقتراح الخطير ان يلقى تأييدا وتجاوبا فان ذلك لا يعني في الحقيقة والواقع سوى العمل على تقويض سيادة واستقلال بلدان اسيا وافريقيا .

ان بلادي هي احدى الدول الموقعة على اتفاقية موسكو لحظر التجارب النووية ولقد كنا دائما نأمل بقيام احوال وظروف تتوقف فيها التجارب على الاسلحة النووية وفي جميع المناطق فيصبح استخدامها وصنعها محرما . ولكن ذلك لا يمكن تحقيقه بمشروع لانشاء مظلة نووية فان الاتفاق على منع انتشار الاسلحة النووية لا يمكن ان يصبح امرا ممكنا الا اذا ساهمت جميع الدول النووية في ذلك الاتفاق . اما اذا اريد من جهة اخرى وضع بعض الدول النووية في وجه دول نووية اخرى لمصلحة الدول غير النووية او لمصلحة احداها فان جميع الامال بالوصول الى اتفاقية سريعة وشاملة ستتبدد . وفي هذا المجال يبدو واضحا ان الاقتراح الهندي يمس جذور الرغبة الملحة التي تساور الجنس البشري لتقييد وربما الغاء انتشار ووجود الاسلحة النووية . فبينما نحاول نحن دول اسيا وافريقيا تخفيف التوتر تسعى الهند من جانبها الى زيادته .

ان ما نحتاج اليه هو جهد جديد ومخلص للتوصل الى تسوية عامة يمكن ان تنفذ الى مشكلة الاستقرار الدولي سواء في ميدان التسلح ام في ميدان تسوية المنازعات والخلافات التي تهدد السلام وقد تؤدي الى اللجوء الى الحرب .

ومن الضروري منع الهند من تورط الدول الكبرى في سباق التسلح بمنطقة المحيط الهندي وان باكستان والدول المجاورة لها لا تشعر بالقلق بسبب نوايا الهند العدوانية وتاريخها وسجلها المعروفين فحسب ، ولكن هناك ايضا اسباب تاريخية بسببهما تشعر هذه الدول بقلق خطير من جراء ادخال سباق التسلح الى المنطقة . ضمن الحقائق التاريخية ان قيام الامبراطورية البريطانية في الهند كان نتيجة مباشرة للصراع بين شعوب هذه المنطقة الذين ساعدتهم شركة الهند البريطانية الشرقية وسلحتهم لكي يشنوا الحروب ضد بعضهم البعض وضد فرنسا

منافسة بريطانيا . ان مغامرات كليف ودوبلكس يجب ان لا تتكرر في القرن العشرين : وهذا بالواقع يعتبر مسألة شديدة الخطورة لا بالنسبه لباكستان والهند وحدهما بل بالنسبة لسائر ارجاء افريقيا واسيا لانــه يمثل خطرا ايجابيا بعودة السيطرة والنفوذ الاجنبيين . ولست اعتزم هنا الدخول في تفاصيل هذه النقطة ولكني اود تأكيد الحاجة الــى الامتناع عن التدخل العسكري في افريقيا واسيا وذلك لمصلحة السلام العالـــي .

واذا اشرت في هذا الصدد الى جمو وكشمير فانما افعل ذلـك ليس لان مشكلة كشمير هي الاقرب الى قلب باكستان فحسب ، وليس كذلك لان هذا يمس حياه ورفاهية مئات الملايين من الاشخاص الذيـن يقطنون في شبه قارة جنوب اسيا ، ولا حتى لان سلام واستقــرار المنطقة بأسرها يتأثران باستمرار هذا النزاع المرير المتزايد . ولكنــي افعل ذلك لان مسألة جمو وكشمير هي قبل كـــل شيء اختبار لمقدرة الامم المتحدة على التجاوب مع اهدافها والارتفاع الــى مسؤولياتهــا ومواجهة التحدي للنظام والقانون الدوليين من قبل دول جعلت نفسها فوق القانون . ان جمو وكشمير ليست هي البادرة الوحيدة التــي انتهكت فيها دولة من الدول الاعضاء في المنظمة العالمية قرارات الامـم المتحدة ورفضت بعناد ان تشرف التزاماتها بموجب ميثاق الامم المتحدة . ان كشمير هي مثل صارخ على الطريقة التي ينهك فيها ميثــاق الامـم المتحدة نتيجة لسوء النية عند احد الفرقاء ونتيجة للسياسة الدوليــة من جهة اخرى .

ان الاعضاء مطلعون على هذه المشكلة التي عرضت علــى مجلس الامن منذ سنوات عديدة والتي بحثت من قبل هذا المجلس مرة اخرى في العام الماضي بناء على طلب باكستان ، ولقد طالب الاعضاء بالاجمــاع باجتماع الفريقين بغية التوصل الى تسوية شريفة وعادلة للمشاكل التي حالت حتى الان دون تسوية النزاع حول كشمير . ولدى انتهاء جلسة المجلس في ١٨ ايار (مايو) ١٩٦٤ تكلم رئيس المجلس السفير سيدو ممثل فرنسا بالنيابة عن اعضاء المجلس موجها كلامه الى الفريقين قائلا :

« أ ــ لقد اعرب اعضاء المجلس عن الامل بأن يمتنع الفريقان عــن اي عمل قد يؤدي الى زيادة الوضع تدهورا وان يتخذ اجراءات لاعادة جو الاعتدال بين بلديهما وكذلك السلام والانسجام بين رعايــا الهنــد وباكستان .

ب ــ اعرب اعضاء مجلس الامن عن الامل بأن يستأنف البلـــدان المعنيان اتصالاتهما بأسرع وقت ممكن وذلك في ضوء مناقشاتنا الاخيرة

بغية حل خلافاتهما عن طريق التفاوض وعلى الاخص خلافاتنا المتعلقة بجمو وكشمير . »

سيدي الرئيس : ان باكستان لم تظهر في اي وقت من الاوقات امتناعا او ترددا بعقد محادثات ثنائية مع الهند لتسوية مشكلة كشمير . فخلال السبعة عشر عاما التي انقضت على هذه المشكلة وزادتها مرارة وتعقيدا قدم اكثر من اثني عشر اقتراحا من قبل الوسطاء الذين عينتهم الامم المتحدة لجمع الفريقين معا وتحريك النزاع نحو تسوية نهائية . وكان كل اقتراح من هذه الاقتراحات يستهدف مواجهة اعتراضات الهند عن تطبيق مقررات الامم المتحدة بخصوص كشمير . ولكن على الرغم من ان باكستان قبلت كل هذه الاقتراحات فان ايا منها لم يجد طريقة الى التنفيذ وذلك بسبب رفض الهند القبول بأية شروط لتمكين شعب كشمير من ممارسته حقه في تقرير مصيره ومستقبله بحرية . ولقد عقدنا في مناسبات كثيرة محادثات ثنائية مع الهند وما زلنا حتى الان على استعداد للتباحث مع الهند في الطريقة التي يمكن بموجبها تمكين شعب كشمير من تقرير مصيره ، فضلا عن ذلك فان باكستان مستعدة ايضا لعرض الخلافات التي تعترض طريق تنفيذ مقررات الامم المتحدة حول كشمير على محكمة العدل الدولية او على لجنة تحكيم او على اية وكالة اخرى وذلك بالاتفاق المشترك مع الهند ، ولكن ما لا تقبله الباكستان ولا يمكن ان ترضى به ابدا حرمان شعب كشمير من حقه الاساسي وتركه يرسف في الاغلال تحت حكم اجنبي .

ان الاضطهاد في كشمير يزداد كلما ازدادت الثورات واشتدت النقمة الشعبية . ولقد اكدت جبهة الاستفتاء التي اجتمعت في مدينة سوبور بكشمير المحتلة نفسها في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤ ، اكدت من جديد تصميم شعب كشمير على مواصلة كفاحه الى ان يتحقق هدفه في تقرير مصيره وفي طرد المعتدين الاجانب من بلاده . وعندما اخفقت حكومة الهند في اسكات صوت الكشميريين اضطرت الى اطلاق سراح الشيخ عبد الله الذي ظل معتقلا في سجون الهند سنوات طويلة دون ما سبب او ذنب جناه اللهم الا انه رفع الصوت عاليا مطالبها بحقوق شعبه .

واليوم وبعد ان بدأت اخر الحكومات التي اصطنعتها الهند في كشمير تتحدث باصوات اسيادها طرحت حكومة الهند جانبا كل الاقنعة التي حاولت ان تغلف بها احتلالها لكشمير وبدأت تستعد لابتلاع جمو وكشمير وضمها الى الهند وذلك عن طريق فرض الحكم المباشر لرئيس جمهورية الهند عليها . ولا شك ان هذا التحدي الفاضح الاخير للالتزامات انما هو دليل واضح على فقدان الاخلاص الذي يميز علاقات

الهند بجاراتها عموما وباكستان بشكل خاص .

سيدي الرئيس : ان الهند تتبع سياسة متعمدة هدفها انكـار حق تقرير المصير لا لقضية كشمير وحدها بل كذلك في اضطهادهـا لقبائل ناغالاند . وكما يعرف العالم كله ليست هذه ظاهرة منعزلة تعني حكومة الهند . انها فقط ظاهرة لاتجاه سابق ظهر بصورة جلية واضحـة باحتلال الهند لحيدر اباد وجوناعاد وكذلك بالسياسة العدوانية المتعمـدة التي اتبعتها ضد باكستان منذ اللحظة الاولى لمولدها .

انني اود ان اعلن هنا بكل تأكيد ان محاولات الهند باتباع سياسة من المغامرات والاطماع القومية منتهكة بذلك الالتزامات الدولية انتهاكا صريحا فاضحا ومحتقرة مبدأ تقرير المصير يجب ان يوضع له حد . ان وضعا خطيرا للغاية قد نشأ في جنوب وجنوب شرقي اسيا نتيجـة لمحاولة الهند جعل نفسها خليفة للحكم الاستعماري في المنطقة . وهذا يمثل محاولة لقلب تاريـخ تحرر الشعوب مـن النيـر الاستعمـاري وكفاحهم في سبيل الاستقلال الوطني الذي اصبح احد الامور التـي يعتز بها ضمير الانسانية في العالم الحديث .

لقد اضطرت بلادي الى مواجهة خصومة الهند الفعالة ونواياهـا السيئة عند كل زاوية ومنحنى . غير انه لا يزال من الواجب على العالم ان يعترف بخطورة الوضع الذي تسبب عن السياسة المتعمدة وغيـر الانسانية التي اتبعتها حكومة الهند وادت الى اجلاء عدد كبير من الرعايا الهنود وكـان مـن نتيجة ذلك دخول حوالي نصف مليون مسلـم هندي الى باكستان وبالنسبة للهند يكفي الحصول على كميات كبيرة من المساعدات العسكرية لتخويف جيرانها وارهابهم وهي علـى استعداد لاستغلال الارواح البريئة بما في ذلك حتى ارواح مواطنيهـا اذا كان بالامكان استخدامهم كأداة لممارسة مزيد من الضغط . وفي هذا الصدد كان مسلموا الهند هم الضحايا ، والحقيقة ان المعاملة الوحشية وغيـر الانسانية التي يتعرض لها المسلمون في الهند لمجرد كونهم يعتنقون دينـا تعتنقه الغالبية الساحقة من سكان باكستان انما هي لطخة سوداء علـى جبين البشرية جمعاء . ان الهدف من هذه الاعمال هو بكـل وضوح استمرار قيام حالة من الضغط المتواصل على الجزء الشرقي من باكستان وهي منطقة اصبحت اليوم من اكثر مناطق العالم كثافة وازدحامـا بالسكـان .

ان مسلمي الهند اليوم الذين يطردون من بيوتهم ويحرمون مـن ممتلكاتهم وبضائعهم ويلقى بهم عبر الحدود الهندية الى باكستان الشرقية بحجة كاذبة لا اساس لها من الصحة هي كونهم متسللون باكستانيون يمثلون اليوم صورة من اسوأ الصور للمعاملة الوحشية التي يتلقاهـا

مسلموا الهند . ان هؤلاء يشكلون مصدر توتر خطير وقد فعلت حكومة باكستان كل ما في وسعها لتفادي الصراع وعنيت لجنة تحقيق برئاسة قاض متقاعد من قضاة المحكمة العليا في دكا لبحث الاوضاع القومية لهؤلاء الاشخاص ودعيت حكومة الهند لارسال ممثلين عنها للاشتراك في هذه اللجنة ولكنها رفضت . ولقد اجرت اللجنة تحقيقات واسعة مع عدد كبير من الاسر المطرودة وتبين لها بشكل مبني على الوثائق وغيرها ان الغالبية الساحقة مما يسمى بالمتسللين الباكستانيين ممن طردتهم الهند هم في الحقيقة والواقع هنود مسلمون يملكون ممتلكات وعقارات في الهند ويعملون فيها وصوتوا مرارا عديدة في الانتخابات الهندية . ولقد اكدت صحة هذه التحقيقات جماعة العلماء في الهند وهي منظمة هندية سياسية والجنرال كاريابا القائد العام السابق للقوات الهندية الذي جاء الى باكستان الشرقية في الخريف الماضي وقام بزيارة شخصية الى مخيمات الاغاثة التي انشأتها حكومة باكستان الشرقية لكي تسكن فيها بصورة موقتة المسلمين الهنود المطرودين من اراضيهم . لقد قلت هنا في هذه الجمعية في العام الماضي ان باكستان على استعداد لقبول اي قرار تتخذه محكمة غير متحيزة او اية هيئة اخرى تحت اشراف دولي تعلن فيه ما اذا كان هؤلاء الاشخاص الذين طردوا بوصفهم متسللين هم مواطنون باكستانيون كما تدعي الهند ، أم انهم مواطنون هنود اخرجوا من ديار ابائهم واجدادهم وحرموا من وسائل معيشتهم وابعدوا خارج الحدود دون ما سبب او مبرر اللهم الا لكونهم مسلمين . ولقد كررنا هذا العرض للحكومة الهندية عندما اجتمع وزيرا داخلية الهند وباكستان في العام الماضي لبحث قضية معاملة الاقليات في البلدين واجلاء المسلمين عن الهند . ولكن الهند رفضت هذا الاقتراح المعقول بحجة انه يمس حقها كدولة ذات سيادة في تقرير جنسية مواطنيها .

ترى هل صحيح ان الحق في تقرير ما اذا كان شخص ما هو مواطن في بلد معين ينبغي ان يقرر للوهلة الاولى من قبل تلك الدولة . الواقع انه في الحالة الحاضرة ، حتى لو نوقشت القضية مناقشة قانونية صرفة ، فأنه ليس للهند الحق ان تقرر من جانب واحد ان الاشخاص هم باكستانيون ثم تطردهم عبر الحدود الى داخل باكستان . فالحقيقة ان القضية اعمق من ان تعالج بهذا الشكل .

فلقد سبب اجلاء المسلمين عن الهند الرعب والقلق بين ٥٠ مليون مسلم في الهند ، كما اثار موجة من الغضب والمرارة في باكستان . وهناك عشرة ملايين هندوسي في باكستان . ولقد كانت سياسة حكومة باكستان دائما هي ضمان تمكين الاقليات لا من العيش بسلام واستقرار فحسب ، بل كذلك النجاح والازدهار بوصفهم مواطنين شرفاء وكرماء

في البلاد . وانه ليؤسف باكستان ويحزنهـــا جـــدا ان تكون بعض الاضطرابات قد وقعت في باكستان الشرقية وان يكون عدد من الهندوس قد فروا من البلاد بسبب الخوف الذي انتابهم نتيجة لهذه الاضطرابات التي كانت هي نفسها نتيجة للتوتر المتواصل بين البلدين والاضطرابات الواسعة النطاق التي جرت في بعض انحاء الهند في العام الماضي . ويسعدني ان اقول ان عددا كبيرا من هؤلاء عادوا الان الى باكستان ، كما ان عددا كبيرا اخر شرع في العودة . وحتى نهاية العام الماضي كان اكثر من خمسين الف هندوسي قد عادوا الى باكستان واقاموا مره اخرى في بيوتهم واستعادوا ممتلكاتهم . ولا يمكن ان يكون ثمـة برهـــان اوضح من هذا عن سياسة العدل والكرم التي تتبعها حكومة باكستـــان ازاء الاقليات في اراضيها .

وبالمقابل نلاحظ ان مصير الخمسين مليون مسلم وغيرهم مـــن الاقليات في الهند هو دائمـا فـي مهب الريـــح . وليست الاحزاب الهندوكية المتطرفة وحدها هي التي تدعو الى تبادل السكان بين باكستان والهند على اسس دينية . فقد تحدث اخيرا المستر ب. س. سين رئيس الوزراء الاقليمي في المجلس التشريعي لغربي البنغال فأعلن انـه بالامكان اجلاء جميع الهندوس من باكستان الشرقية خـــلال سنوات خمس .

ان الهنـــد تتبـع سياسة ستقودنا جميعا الـى عهد من الظلام والصراع وان واجبنا يحتم علينا ان نبذل كل جهد ممكن للحيلولة دون شيء كهذا ، واني اود ان اؤكد هنا ان باكستان مصممة على الا تدخر جهدا في مقاومة هذا التهديد والقتال ضده .

واخيرا اود ان اذكر هذه الجمعية الكريمة انه من الضروري اتخاذ الاجراءات اللازمة وتحمل المسؤولية لوقف هذا التدهور السريع وذلك لمصلحة السلام العالمي . ولقد كانت مساعينا وجهودنا المخلصة موجهـة عبر السنين الى البحث عن تسوية كريمة عادلة ، وبذلك لا نحمي انفسنا فحسب ، بل نحمي كذلك المنطقة بأسرها .

سيدي الرئيس :

هناك قوى ايجابية في اسيا وافريقيا تمثل نزعة المستقبـــل . فآسيا وافريقيا لم تعودوا سلبيتين او عقيمتين ، يمكن قيادتهما فـــي هذا الاتجاه او ذاك وفقا لتوجيهات وتعليمات سياسات الدول الكبرى . فقد اصبحت لهما شخصيتهما المميزة ، وعلى الرغم من انه لم تمضي سوى فترة قصيرة على تحررهما فانهما ليستا مستعدتان فحسب ، بل مصممتان كذلك على القيام بدورهما الحق في تشكيل وتقديم قسطهمـا

من المساهمة في رفاهية المجتمع العالمي . وقد لعب مؤتمر باندونغ التاريخي دورا حاسما في تشكيل وبلورة الشخصية الاسيوية الافريقية وانه ليشرف وفد بلادي ان يعلن بارتياح وسرور من هذا المنبر العالمي وبثقة تامة ان المؤتمر القادم للدول الاسيوية والافريقية في الجزائر لن يكون نقطة تحول في تاريخنا المعاصر فحسب ، ولكنه سيعجل كذلك في ظهور قوة جبارة ستلتحم بعضها ببعض وذلك للمصلحة الجماعية للبشرية جمعاء . وستسعى هذه القوه للقضاء على آخر بقايا الاستعمار في منطقتنا وستنتعش هذه القوة بروح من التركيز على التقدم ونشر الحرية والعدالة للجميع بدون استثناء . ونحن مؤمنون بان المؤتمر الاسيوي الثاني سيضع الاسس لروح جديدة وقوة جديدة عازمة ومصممة على العمل لتحقيق الاماني الجماعية للجنس البشري بأسره . كما اننا واثقون ان اقطار افريقيا وآسيا ستأخذ درسا من التاريخ وعبرة وتمضي قدما في اتخاذ خطوات بناءة للحيلولة دون استمرار الظلم وعدم المساواة اللذين شوها تاريخ الانسانية منذ ازمنة سحيقة في القدم .

واذ يقدم وفد بلادي هذه التأكيدات ، فانه مدرك تماما الحقيقة الواقعة وهي ان هذا المنبر بالذات هو المنبر الاصيل الذي يجب ان يوجه منه اعلان كهذا نظرا لان الدول الاسيوية والافريقية تشكل غالبية اعضاء الامم المتحدة ، وفي ضوء هذه الحقيقة سيدي الرئيس نناشد زملاءنا الدول الاعضاء بأن يقدموا ، دون استثناء ، تأييدهم وبركتهم للمؤتمر الافريقي ــ الاسيوي الثاني الذي اوجد لنفسه هدفا تاريخيا مهما كهذا . وهم اذ يفعلون ذلك ، يعبرون عن معاضدتهم للاغراض السامية والمثل العليا لهيئة الامم المتحدة وتكريس انفسهم للعمل من اجلها .

بيان السيد ذو الفقار علي بهوتو وزير خارجية باكستان ورئيس الوفد الباكستاني الى الامم المتحدة في الاجتماع التاسع عشر للجمعية العمومية بتاريخ ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥

قسم الصحافة
سفارة الباكستان
بيروت ، لبنان



ذوالفقار علیؔ بھوتو